

الترجمة والتعريب بين العصرين العباسي والمملوكي



تأليف

أ- د . سمير الدروبي

الترجمة والتعريب

بين العصرين العباسي والمملوكي

تأليف الأستاذ الدكتور
سمير الدروبي
جامعة مؤتة - كلية الآداب - قسم اللغة العربية
عضو مجمع اللغة العربية الأردني

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الدرويي، سمير
الترجمة والتعريب بين العصرين العباسي والمملوكي/ سمير الدرويي.- الرياض ١٤٢٨هـ
٢٦١ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٩-٧٥-٨٩٠-٩٩٦٠
١- الترجمة العربية أ-العنوان
ديوي ٤١٨٠٢ ١٤٢٨/٣٥٥٧

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٥٥٧
ردمك: ٩-٧٥-٨٩٠-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
هاتف ٤٦٥٢٢٥٥ ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
المملكة العربية السعودية


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الموضوع	الصفحة

تقديم

تتضح أهمية الترجمة أو التعريب عند دارسي الفكر العربي والحضارة الإسلامية، لما لهذا الموضوع من دور عظيم في نقل علوم الأمم وآثارها النافعة إلى لغة العرب.

والراسخ في أذهان جمهرة الدارسين لهذا الموضوع أن العصر العباسي هو عصر النقل والتعريب عند العرب، ولا نكران لذلك، بل هو من أكثر العصور ترجمة وتعريباً، ولكن شمس شهرة هذا العصر كسفت ما تقدَّمه وما تلاه من عصور لم تتعطل فيها حركة النقل والتعريب، التي أصبحت مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة العربية، ووسيلة من وسائل صمود هذه الأمة في وجه الغزوات العسكرية والثقافية.

ونحاول من هذا الكتاب أن نتناول موضوعات جديدة لم تنل من العناية ما هي جديرة به، سيجدها القارئ - بعون الله - بعد أن مُهد لها بفرش تاريخي رُسم فيه الإطار الزماني والامتداد التاريخي لهذا الموضوع الجليل، وذلك في الفصل الأول من هذا الكتاب، الذي اشتمل على مقدمة وستة فصول تم ترتيبها على النحو الآتي:

الفصل الأول: التعريب في إطاره التاريخي.

الفصل الثاني: الترجمة عند العرب: أهميتها وأوّليتها، وموقف الشرع منها.

الفصل الثالث: منهجية العلماء في الترجمة في العصر العباسي.

الفصل الرابع: بواعث حركة الترجمة والتعريب في ديوان الإنشاء المملوكي.

الفصل الخامس: اللغات والمترجمات في ديوان الإنشاء المملوكي.

الفصل السادس: أصناف التراجمة في ديوان الإنشاء المملوكي.

وختمت الكتاب بملحقين:

الأول: موقف الجاحظ من الترجمة والتراجمة في العصر العباسي.

الثاني: سيرة ذاتية لحنين بن إسحق شيخ التراجمة في العصر العباسي.

ولا بد لي من شكر كل من ساهم في إنجاز هذا الكتاب ووصوله إلى القارئ، وأخص بالذكر الزميل الأستاذ الدكتور أنور أبو سويلم، الذي قرأ مخطوطة هذا الكتاب، وأبدى بعض الملحوظات القيمة.

والله أسأل أن ينفع بما قدم في هذا الكتاب، فإنه جهد المقل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

أ. د. سمير الدروبي
جامعة مؤتة/ قسم اللغة العربية
١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م

الفصل الأول

التعريب في إطاره التاريخي

إنّ قضية الترجمة أو التعريب من أكثر الموضوعات أهمية وإثارة في تاريخ الفكر العربي، بل في تاريخ الفكر الإنساني منذ أن عرف الإنسان الكتابة وحتى عصرنا الماثل.

ولا ريب في أن المُطَّلِعَ على تاريخ الترجمة في الحضارات قديمها وحديثها يجد لها نصيباً وافراً من اهتمام البشر وعنايتهم. وما تواصلت الحضارات، ونهل ناهضها ولاحقها ممن سبقها في العلم والمعرفة إلا والترجمة طريقة السالك إلى الأخذ والانتفاع، والبناء، والتطوير.

ولمَّا كانت الأمة العربية من أعرق الأمم حضارة، بل أعرقها على الإطلاق، فإنها قد عرفت الترجمة عبر تاريخها الطويل الممتد آلافاً من السنين ذات العطاء الحضاري المتصل، والممتد مكانياً من الرافدين شرقاً إلى النيل غرباً، ومن جبال طوروس شمالاً إلى الجزيرة العربية جنوباً.

لقد شهدت الأرض العربية حضارات أجدادنا البابليين والأشوريين والأوغارتيين والكنعانيين والفينيقيين والآراميين وغيرهم ممن قدموا للبشرية الأبجدية، وهي أهم اختراع إنساني عرفه التاريخ، وهم الذين علَّموا البشر بناء المدن والسدود، وأنظمة الري والتقويم، والصنائع والشرائع، والأخلاق والملاحم والآداب.

وقد كانت الترجمة أولى وسائط الاتصال والنقل المعرفي بين الأمة العربية وغيرها من الأمم، وعنهم تعلم الإغريق والرومان، ونقلوا وترجموا، ولولا علم الشرق الذي عرفه اليونان عن طريق الترجمة لَمَا سمعنا بأفلاطون وأرسطو وجالينوس وأرخميدس وغيرهم.

ولما كانت الأيام مداولة بين الناس، والحضارات لها دورات تدور بها، وتنتقل من أُمة إلى أمة، ومن بقعة إلى بقعة، فإن الأمة العربية قد خمد حراكها

الحضاري أزيد من ألف عام قبل مجيء الإسلام، وتعرضت لغزوات الفرس واليونان والرومان، وتلاشت الإسهامات العروبية في الحضارة، وقضي على كياناتها السياسية والمعرفية، إلا أن لغتها لم تمت، وبقيت الآرامية لغةً للدبلوماسية ما يزيد على أربعة آلاف سنة، وتململت السريانية، وبدأت حركة نقل إليها من اليونانية قبل الإسلام بعقود على يد الرسعني وغيره من أبنائها النابهين، أي إن الجذوة الحضارية لهذه الأمة بقيت متّقدةً تحت رماد الاستعمار الفارسي، والإغريقي، والرومي.

وعاد بَدرُ هذه الأمة مشرقاً من جديد، ومكتملاً بنوره وبهائه التامَّيْن، وذلك بمبعث محمد ﷺ الذي جاء بصلاح الدين والدنيا، والمعاد والمعاش، وكرَّمه الله بالمعجزة العقلية الخالدة التي جُعلت قرآناً عربياً مبيناً، فعادت لهذه اللغة المقدسة الشريفة قوة دفعها الكامنة في تاريخ حضاري بعيد الغور، وضارب في أعماق التاريخ قروناً عدداً.

ولما وضِعت قواعد الحكومة النبوية على يد المصطفى وخيرة صحبه، وأسست عَمَالاتُها ومؤسساتها، كان ديوان الرسائل من أهمها وأبرزها، وكانت هذه المؤسسة ثورة حقيقية في تاريخ الكتابة العربية، وعمل فيها أكثر من أربعين كاتباً، يضاف إليهم تراجمة من الصحابة الذين تعلموا السريانية واليونانية والحبشية والعبرانية، من أهل هذه اللغات المقيمين في أرض جزيرة العرب، ولا غرو في ذلك، فالإسلام رسالة عالمية إلى كل الأمم والشعوب.

وعلى الرغم من أن النبي ﷺ خاطب زعماء الإمبراطوريات والكيانات السياسية القائمة آنذاك - كقيصر وكسرى، والنجاشي والمقوقس وغيرهم - باللسان العربي، في رسائل موجزة جامعة لأسس الدعوة والإيمان؛ فإنه ارتأى أن يسهّل نقل تلك الرسائل إلى ألْسُنِ من خاطبهم، وأنه أدرك ﷺ ضرورة

وجود التراجمة العارفين بلغات أكثر الأمم والشعوب المصاقبة لدولة الإسلام الوليدة في يثرب.

وفوق ذلك، فإنه يمكن أن يعد ذلك التوجيه النبوي باتخاذ التراجمة دليلاً على شرعية الترجمة في الإسلام، وإنها مما ينتدب إليه، ويحث الشرع عليه، لِمَا لها من أثر في الحفاظ على كيان الدولة القائمة، وتنظيم علاقاتها المختلفة مع جيرانها وأعدائها في داخل الجزيرة العربية وخارجها.

وقد انطلق العرب من جزيرتهم في عمليه كبرى أطلق عليها اسم الفتوحات الإسلامية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً في أخلاق الفاتحين القائمة على الإنسانية والرحمة، وتمكّن فيها المسلمون من هزيمة كسرى وقيصر، وتمّ استرداد الأرض العربية في الشام والعراق بعد احتلال فارسي وإغريقي وروماني دام قرابة الألف عام، وعادت رايات العروبة ولغتها إلى أرض طالما اشتاقت لاسترداد روحها وهويتها.

وتزامن الانتصاران: الحربي واللغوي، وحقق المسلمون انتصارات وإنجازات لغوية مهمة فوق إنجازاتهم العسكرية، ونشروا لغة الضاد من الصين والهند شرقاً إلى الأندلس غرباً، وتمكنوا من تعريب الأمم والشعوب، والدواوين والعُملة والطّرز، خلال قرن من الزمان على الرغم من المقاومة الثقافية التي أبداها الفرس والروم عندما رأوا العربية تقتلع ثقافتهم ولغتهم، وتحل مكانها في الدولة والإدارة، والسوق والحياة العامة، بل في الأفئدة والنفوس، عندما أقبل الناس على دين الله أفواجاً، راضين طائعين غير مكرهين.

وأصبح التعريب سياسة عامة للدولة الإسلامية، وتجلّى بُعد نظر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسعة أفقه عندما مصّر الأمصار، وبنى البصرة والكوفة والفسطاط وغيرها من المراكز التي تقيم بها الجيوش الإسلامية، ومنع العرب من سكنى الأرياف خوفاً عليهم من الانصهار السريع في لغات أهل

البلاد المفتوحة، ولتكون مدنهم مراكزَ إشعاع للعربية والتعريب.

ثم جاءت دولة بني أمية، وهي الدولة العربية الأعرابية صاحبة اليد الطولى في الفتوح والتعريب، وكان الأمير خالد بن يزيد بن معاوية أول من ترجم كُتباً في العلوم؛ كالطب والكيمياء إلى العربية.

وتوالى اهتمام بني أمية بالتعريب، وعُرِّبت كتب في الطب لخامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبدالعزيز (٩٩-١٠١هـ/٧١٧-٧٢٠هـ)، وتُرجمت كتب الإدارة الفارسية زمن هشام بن عبدالملك (١٠٥-١٢٥هـ/٧٢٤-٧٤٣م) علماً بأن أعظم خلفاء بني أمية احتفاءً بالتعريب واهتماماً بشأنه هو عبدالملك بن مروان (٦٥-٨٦هـ/٦٨٥-٧٠٥م). وأداته الفاعلة في هذا الأمر الجَلَل هو الحجاج بن يوسف الثقفي عامله على العراق.

وانقلب الزمان، ودارت الدوائر على دولة بني أمية الخالدة في فتوحاتها وانتصاراتها وأمجادها، وجاء بنو العباس في سنة (١٣٢هـ/٧٤٩م)، وقوَّضوا من حصون العربية ما كان مشيداً عتيداً، وذُبحت جحاجح العرب وفرسانها بيد الحاقدين من الأعاجم، وبتشجيع من زعماء بني العباس، وهُدَّت الأركان الرُّكنية التي كانت تأوي إليها العربية في مشرق العالم الإسلامي.

وعلى الرغم من تَنَكُّر العباسيين للعنصر العربي، وتقريبهم للأعجمي في أغلب الأحوال، إلا أن عنايتهم بالترجمة والتعريب على مدار أربعة قرون من تاريخهم في الأقل كانت كبيرة، وظهر من خلفاء بني العباس رُعاةٌ عظام للترجمة؛ كالمنصور والرشيد والمأمون وغيرهم.

وأسس العباسيون بيت الحكمة أو دار الحكمة، وهي أول مؤسسة في الإسلام تُعنى بشؤون الترجمة والمترجمين، وأغدق الخليفة هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ/٧٨٦-٨٠٩م) العطايا على المترجمين، ونالوا لديه كل حَظوة وتقدير. ثم آلت الأمور إلى ابنه الخليفة العالم المأمون (١٩٨-٢١٨هـ/٨١٣-٨٣٣م) الذي

أعطى حركة الترجمة دفعاً قوياً، ومضى قُدُماً في تقريب التراجمة وإعظام شأنهم، حتى نقلوا روائع المصنفات العلمية في الطب والفلك والفلاحة والرياضيات والفلسفة والمنطق وغيرها من اللغة اليونانية والهندية والكلدانية والفارسية والسريانية إلى لغة العرب.

ولم يكتف المأمون بتحويل كتب العلوم النافعة إلى العربية، بل أمر بوضعها موضع التطبيق العملي، فبنيت المراصد والبيمارستانات والمدارس التي أمر فيها بتعلم الكتب المترجمة، وتعليمها للنابهين من أبناء الأمة، ونبغ في عصره وما تلاه كبار التراجمة؛ كحنين بن إسحق العِبادي، وإسحق بن حنين، وحبيش الأعسم، وغيرهم.

وأصبحت بغداد زمن العباسيين أعظمَ مركز للترجمة والنقل في العالم، ونفذ العلماء التراجمة إلى وضع أسس المنهج الفيلولوجي الدقيق، وتطبيقه بنجاح في ترجماتهم التي لقيت رعاية وتشجيعاً من الخلفاء والأمراء والقادة والعلماء والأدباء، بحيث غدت ثقافةً راسخةً في ذلك المجتمع، الذي ضمَّ خليطاً من جميع الطوائف والأجناس والأمم، حيث تنسَّموا فيه جواً رائعاً من الحرية والتسامح الإسلامي المعروف.

وعلى الرغم من الدقة المنهجية التي تميزت بها ترجمات العصر العباسي، فإن هذه الحركة أصبحت هدفاً تُصوَّب إليه سهام حقد وتحامل غير علمي، يشنه بعض المستشرقين؛ أمثال: رينان، وبارتولد، وجورافسكي، ودي بور وغيرهم من المستشرقين العنصريين الاستعماريين، الذين تباكوا على عدم ترجمة العرب للشعر والأدب والتاريخ اليوناني، فوصموا العقل العربي بالعجز والقصور.

ولا يخفى ما في دعاوى هؤلاء المستشرقين من هوى وعصبية. وكما قيل: فإن الحسناء لن تعدم ذاماً، وانصراف العرب عن ترجمة تاريخ اليونان وشعرهم وفنهم المسرحي لا يعد منقصة تشينهم، ولا مثلبة يعابون بها، بل هو الفضل

والفضيلة عينها؛ لأنهم أذكى من الوقوع، وأزكن من الولوغ في ترجمة وثنيَّات اليونان وأساطيرهم وخرافاتهم التي جاء الإسلام منقذاً للبشر من إسفافها وقصورها.

وفوق ذلك، فإن طائفة من منصفي المستشرقين العلماء، ومؤرخي تاريخ العلم، رأوا في حركة الترجمة للعربية من اليونانية وغيرها من اللغات القديمة عملاً حضارياً سامياً في تاريخ العلم، فتوبي.أ.هاف يصفها في كتابه «فجر العلم الحديث» بأنها: «جهد خارق للترجمة» كما سيرى القارئ في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وديمتري غوتاس يرى في كتابه «الفكر اليوناني والثقافة العربية» أن: «حركة الترجمة التي بدأت مع تولي العباسيين السلطة، وكانت بغداد مسرحها الرئيسي، تمثل إنجازاً مذهلاً»(١)، بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك في كتابه الآنف الذكر، ويعدُّها: «مرحلة حاسمة في مجرى تاريخ البشرية، وإنني أزعم أنها تعادل في أهميتها أثينا بركليس، أو النهضة الإيطالية، أو الثورة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وهي حَرية بأن يعترف بها، وأن تحتل مكانتها في ضميرها التاريخي»(٢).

ومما يؤسف عليه أن بعضاً ممن يدَّعي علماً ومعرفة، يكرر في هذه الأيام مقولةً مفادها: أن ما ترجمه الإسبان خلال سنة واحدة إلى لغتهم، يفوق في كميته كل ما ترجم إلى العربية منذ عهودها في العصر العباسي وحتى اليوم.

قلت: إن ترداد مثل هذه المقولة وإذاعتها جهل فاضح بتاريخ الترجمة عند

---

(١) غوتاس، ديمتري: الفكر اليوناني والثقافة العربية، ترجمة وتقديم: نقولا زيادة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٣م: ٣٩.

(٢) المرجع السابق: ٣٩.

العـرب، والعبـرة ليست بكَمٍّ مـا ترجم، بل الكيف هـو المحك، وهو القسطاس المستقيم الذي تعرف به أهمية الأشياء، وتقاس قيمتها الحقيقية، فما ترجم آنذاك هو خير ما أنتجته القرائح البشرية في بلاد: اليونان والسريان والهند والسند وفارس ومصر، ولذا، فإن إيراد رأي المستعرب غوتاس - أستاذ اللغة العربية بجامعة ييل - مقنع لمن لا ينقادون إلى الحق إلا إذا جاءهم من مستشرق ذي رطانة أعجمية.

ومما يؤسف عليه أن المأمون - وهو أعظم رعاة الترجمة في الإسلام - هو في الوقت ذاته أكبر هادمٍ لأركان التعريب وأسسه المتينة، وذلك عندما استبدل الجيش الفارسي بالجيش العربي، فغابت القوة العربية الداعمة لقضية العروبة والتعريب.

وكما هو مألوف ومشاهد، فإن قوة لغة الأمة انعكاس تام لقوتها المادية؛ سواء أكانت عسكرية أم اقتصادية، ولا تكفي قوتها الروحية في حال من الأحوال، وما أصبحت اللغة العربية من اللغات الخمس الرئيسة في الأمم المتحدة لولا ما سطَّره الشهداء العرب بأحرف دمهم الطاهر في حرب رمضان من سنة (١٩٧٣م).

وعودة إلى فِعلة المأمون القاتلة، فإنه قد حلّ الفرس أولاً محل العرب في الجيش الذي هو عمود بقاء الأمة وأساسه المتين، ثم جاء بعدهم الترك والديلم والسلاجقة وغيرهم.

ويدأ التعريب بالتراجع، وما إن نصل إلى منتصف القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، حتى نسمع صرخة مدوية لشاعر العروبة المتنبي عندما عرّج على شِعْب بَوّان، ولكنها كانت صرخة في وادٍ سحيق، لم يسمعها الأحياء الذين ذهبت نخوة العروبة وحميتها من نفوسهم، يقول:

ولكنَّ الفَـتَـى العَـربِـيَّ فِـيْـهَـا
غَـريْبُ الوَجْـهِ واليَـدِ وَاللِّسَـانِ
مَـلاعِبُ جَنَّةٍ لو سَـارَ فـيـهـا
سُلَيـمَـان لسَـارَ بتُـرجُـمَـانِ

وفوق ذلك، فإن العربية قد تراجعت أمام الفارسية، وبعث السامانيون اللغة الفارسية في القرن الرابع الهجري، وترجمت أمهات الكتب العربية كتاريخ الطبري وتفسيره إلى اللغة الفارسية، ثم عقبهم السلاجقة في القرنين الخامس والسادس الهجريين، فاتخذوا من اللغة الفارسية لغةً لإدارة دولتهم.

وعلاوة على انتعاش الفارسية، واتّخاذها لغةً أدبيةً وديوانية، فإن ضعف الخلافة العباسية أدى إلى تحمّس السلاجقة الأتراك للغتهم، وعَدّوا التكلم بلسانهم أفضل الذرائع للوصول إليهم والقرب منهم، فوضع محمود الكاشغري أول معجم باللغة التركية، وهو معجم مشترك (تركي/ عربي)، ووسمه بـ«ديوان لغات الترك»، وقدمه لصاحب العتبات المقدسة الخليفة العباسي المقتدى بأمر الله (٤٦٧-٤٨٧هـ/١٠٧٤-١٠٩٤م)؟

ويبدو أن السلطان الناصر لدين الله صلاح الدين بن أيوب (٥٦٤-٥٨٩هـ/ ١١٦٩-١١٩٣م) - قدس الله روحه - قد أدرك ما يهدد العربية من خطر نتيجة لزحف الفارسية ثم التركية والفرنجية على مواقع العربية في مشرق العالم الإسلامي، بل في الشام ومصر، فأنشأ المدارس لتعليمها، وجعل الجوائز السنية لمن يحفظ نحوها وشعرها، ونبغ من أهل بيته كثير من الشعراء والشاعرات.

وما إن استهل القرن السابع حتى ذرَّ قَرنُ الشر الأكبر والموت الأحمر، والخراب اليباب، ممثلاً في التتر الذين شكلوا زلزالاً مدمراً للوجود الإنساني والحضاري واللغوي العربي والإسلامي، وحدثت الملاحم الكبرى، وأبيد من

العرب والمسلمين عشرات الملايين في مذابح جماعية ارتكبها فُطّسُ الأنوف، شِرارٌ من وطئ الحصى.

وكنست العربية من الشرق، حتى العراق مهد العربية وحماها المنيع تحول إلى اللسان المغولي والتركي والفارسي، ولم يكتب به في العربية سوى نفر قليل من الكتّاب طوال أربعة قرون أعقبت الغزو المغولي المخرب، وتزامن مع غزو المغول الحرب التي شنها الصليبيون على الأندلس، وسقطت القواعد التي كانت أركان البلاد، وحصر العرب في شريط ضيق على الساحل الجنوبي والشرقي أرض من الفردوس المفقود.

وزاد الطين بلّة، وبلغ السيل الزُّبى كما تقول العرب في أمثالها، وزحف المغول على الشام، وأعملوا السيف في رقاب الحلبيين، وهتكوا وبطشوا، وقتلوا وسفكوا، وسبَوْا الدماشقة وغيرهم من أهل الشام، وزحفوا إلى مصر، وبينما كانوا في طريقهم إليها، وفي منطقة عين جالوت من أرض الأردن التي تقاذفت رجالاً من الصحابة والمجاهدين، وشهدت أربعاً من وقائع الإسلام الكبرى، وملاحمه العظمى: اليرموك، وطبقة فحل، وحطين، وعين جالوت، التي دارت رحاها في سنة (٦٥٨هـ/١٢٦٠م). عندما كان التتر على موعد مع المماليك بقيادة قطز وبيبرس، يصحبهم سلطان العلماء وبائع السلاطين العز بن عبدالسلام الذي نهد إلى تحريض الجند والمؤمنين والمتطوعين على القتال، وحثهم على صدق اللقاء، وتم ذلك النصر الأسطوري الذي أبدى فيه المماليك، أُسود الشرى، من البطولة والاستبسال ما يجعل العناترة عند ذكرهم غيرَ مذكورين.

ومما هو جدير بالذكر أن هؤلاء المماليك الذين حققوا للأمة ذلك النصر المؤزّر المبين في عين جالوت قد تخرجوا من مدرسة الطباق، وهي أكبر مدرسة تعريبية في تاريخ الإسلام، تعلم المماليك فيها صغاراً القراءة والكتابة والقرآن والفقه والأدب، إضافة إلى فنون الحرب وأساليبها، وغرس في نفوسهم حُب

العربية والدفاع عن الإسلام، وفقاً لسياسة للتعريب بارعة طبقت في تلك المدرسة الجليلة.

وفوق ذلك، فإن المماليك قد أولَوْا ديوان الإنشاء عناية كبرى، وأصبح هذا الديوان - المؤسسة الإدارية والعسكرية والتعليمية - قلعة العربية الأولى في وجه تيار العُجْمَة الجارف في ذلك الزمان، وهو التيار الذي عبّر عنه ابن منظور المصري عندما صنع معجمه العظيم «لسان العرب» بقوله: «... وذلك لما رأيته قد غلب، في هذا الأوان، من اختلاف الألسنة والألوان... وصار النطق بالعربية من المعايب معدوداً. وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهلُه بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون، وسمّيته لسان العرب، وأرجو من كرم الله تعالى أن يرفع قدر هذا الكتاب، وينفع بعلومه الزاخرة..»[1].

ولا شك في أن ابن منظور - الذي عاش قبل سبعة قرون تقريباً - قد عبّر عن واقع مرير كانت تعيشه العربية، وهل الأزمة اللُّغوية التي عاشها ابن منظور تختلف عما نراه رأي العين، ونعيشه صباح مساء، حيث قدمت اللغات الأعجمية على العربية؟!.

وأصبحت ظاهرةً بل وباءً التراطن بالأعجمية مظهر الرقي والتقدُّم، حتى لمن لا يعرف لغةً أعجميةً لا بد له أن يلوك ما تلقَّفه من كلامها، وأطلقت الأسماء الأعجمية على المحلات التجارية والمطاعم والشوارع والشركات والدكاكين، وكأننا في أرض غير عربية، والأغرب أنك تجد في أكثر البيوت المعاجم

---

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ/١٣١١م): لسان العرب، دار صادر، بيروت: ١/٨.

الإنجليزية أو الفرنسية، وقلّما تجد فيها معجماً عربياً؟!.

قلت – هذه جملة معترضة جرَّتها نفثة ابن منظور التي شكا فيها حالة العربية في زمانه – ولا عجب من غَيْرته على كرامة لغة أمته وقرآنه، والمؤمن غيور.

وقد تحصّن الأوفياء من أدباء العربية وكتّابها وفقهائها –في ذلك العصر– في إطار ديوان الإنشاء السالف الذكر، وسطع من سماء ذلك الحصن العربي الحصين نجم كوكبة من عائلات الشام ومصر؛ كآل فضل الله العمري، وعائلة الشهاب محمود الحلبي، وبني مزهر، وبني عبدالظاهر، وبني الأثير، والقلقشندي وغيرهم من العائلات التي تعاقبت على رئاسة الديوان، وأنجبت كُتَّاباً كباراً كالشهاب محمود الحلبي، وأبي الفتح الشيباني، ومحيي الدين بن عبدالظاهر، وابن فضل الله العمري، والقلقشندي وغيرهم.

وفوق ذلك، فإن فرسان الكتابة في هذا العصر، وهم التلاميذ الأوفياء لمدرسة القاضي الفاضل في النثر العربي، قد وضعوا مصطلحاً دقيقاً لديوان الإنشاء، بحيث لا يلجه إلا العربي الكفي المؤتمن على لغة أمته، وعملوا على تعريب كل رسالة أو مطالعة أو خبر أو كتاب وارد على الديوان، مستخدمين أكفياء التراجمة الذين عرَّبوا لهم نصوصاً وكتباً من ثلاث عشرة لغة في الأقل، فكان دورهم دفاعياً عن اللسان العربي، الذي كان من الممكن جداً أن يحل محله اللسان التركي؛ لغلبة العنصر التركي على سلاطين المماليك، ولوجود الجهاز الكتابي والإداري الذي يمكِّنهم من ذلك.

ودالت دولة المماليك في مطلع القرن العاشر الهجري/ الخامس عشر الميلادي، وفقدت مصر والشام والجزيرة العربية استقلالها، ودخلت جيوش بني عثمان البلاد العربية بعد ذلك الصدام المحزن مع المماليك في معركة مرج دابق المشهورة.

ولكن العربية بقيت مُكرَمَةً زمن العثمانيين، بل إن كل سلطان عثماني كان له معلم يعلمه العربية، وهذا مما يُحمد للعثمانيين.

ولكن دور العثمانيين الحقيقي يتجلى في تصدِّيهم البطولي للغزو الأسباني والبرتغالي للمغرب العربي والحرمين الشريفين، وفي دفعهم لخطر الصفويين عن مشرق العالم العربي، ولولا أساطيلهم وصاعقتهم ومدفعيتهم، لكان مصير الأمة العربية غير بعيد من مصير الأفارقة السود والهنود الحمر الذين قتلوا وأبيدوا على يد المستعمرين الأوروبيين.

ثم ضعفت الدولة العثمانية مع مرور الزمن، ولكثرة الحروب التي فرضها عليها الأوروبيون، وتعرضت مصر - أهم ولاياتها في الشرق - لغزوة نابليون في سنة (١٢١٢هـ/١٧٩٧م)، ثم أُخرج منها مَذموماً مَدحوراً بعد سنوات قليلة، جراء المقاومة الضارية العنيدة، عندما انقضَّ سليمان الحلبي - وهو صقر شامي من طلاب الأزهر الشريف - على كليبر قائد الفرنسيين، فأرداه صريعاً يخور بدمه النجس بين جنوده، بعد أن صوَّب طعنات إيمانية نافذة إلى قلب ذلك الغازي المستعمر، وما أراد بها سليمان - سلمت يمينه الطاهرة - إلا ليبلغ من ذي العرش رضواناً، ولله درُّ القائل:

فلِلّه مــــا أهدى يَداً فَــــتكَت به
وأطهرَ سَيفاً مُعْدماً رَجسَةُ النَّجَسا

وكان خروج الحملة الغاشمة ممهداً لظهور رجل عظيم على مسرح الأحداث بمصر والبلاد العربية، وهو محمد علي الكبير - وهو كبير كلقبه - وللرجل أياد بيضاء على اللغة العربية، ذلك أنه قام بحركة إصلاح اجتماعية وإدارية وعسكرية وصناعية وزراعية شاملة، وجعل العربية لغة العلم والإدارة والعسكرية، وجعلها في محلها الأرفع؛ حيث لم يُدَرَّس علمٌ إلا بعد ترجمته إليها.

وعلاوة على ذلك، فإنه أوفد النابغين من أبناء مصر إلى البلاد الأوروبية ينهلون من علومها النافعة، وأسَّس قلماً للألسُن وداراً للترجمة عهد للأزهري النابغة الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي بالإشراف عليها، وعُرِّبت كتب الطب والهندسة والزراعة والكيمياء والجغرافيا والإدارة والمعارف والصناعة وغيرها من كتب العلوم والمعارف التي نيفت على الألفي كتاب.

وكانت هذه الحركة الرائدة في تعريب العلوم العصرية أساساً متيناً للنهضة والتقدم واللحاق بركب الحضارة الحديثة، فشُيِّدت المصانع، وأُسِّست المدارس الطبية والحربية والإدارية، وبنيت الأساطيل الضارية، وتوسعت مصر، وضمت إلى رحابها الشام والجزيرة العربية والسودان والحبشة وغيرها. وذلك بجهود هذا الرجل المخلص العظيم الذي يصدق عليه قول الشاعر:

أَفْعَالُهُ كَاسْمِهِ فِي كُلِّ حَادِثَةٍ
ووجهُهُ نَائِبٌ عن وصفه اللَّقَبُ

ومما يستجلب الحزن، ويبعث على الأسى، أن كل هذا المجد المؤثَّل الذي بناه محمد علي باشا الكبير وابنه إبراهيم قد تراجع بعد موتهما، وجاء خَلَفٌ أضاعوا مجد السلف، ودخل الإنجليز مصر عام (١٣٠٠هـ/١٨٨٢م) ففرضوا سياساتهم الاستعمارية واللغوية والثقافية، وتراجعت العربية أمام فرض الإنجليزية لغة للتعليم العالي بمصر، حيث خطط ودبر، وفكر وقدر، غزاة لُد العداوة لهذه الأمة؛ مثل كرومر وزويمر ودنلوب ووليم ولكوكس وغيرهم من عتاة المستعمرين، الذين منا - وللأسف - يقوم لهم المعين، لتنفيذ هذا المخطط الاستعماري الرهيب.

وشُنت الحملات على العربية في أرض الكنانة، وفي رحاب الأزهر، وحول قلعة صلاح الدين، وشوهت صورة العربية ومعلميها، بحيث أصبح معلم العربية مثالاً للتندُّر والإضحاك، وتدهورت حالته الاقتصادية لنقده أقل الرواتب مقارنة

مع زملائه العاملين في سلك التعليم.

وشدد عملاء الاستعمار وأعوانه وجلاوزته، ومنهم القضاة والأساتذة الجامعيون والمجمعيون، النكير على العربية، ورفعوا رايات الحرب عليها، وحاولوا فرض الحرف اللاتيني بدلاً من الحرف العربي، وزحفت اللغات الأعجمية من إنجليزية وفرنسية إلى التعليم الجامعي في المواد العلمية، وأُبعدت العربية عن مكانها الحقيقي، وعَقّها أبناؤها عقوقاً ما بعده من عقوق.

وحدثت الرِّدَّة عما بناه وأصّله ووطد أركانه وشيده محمد علي من أنه لا يُدرس كتاب علم بغير العربية، وكان محقاً في حمِيَّته وغيرته؛ لأنه لا نهوض لأمة من الأمم إذا لم تدرس العلم بلغتها.

وختاماً لهذا الإطار التاريخي لقضية الترجمة والتعريب، فإنني لا أجد نظيراً لمحمد علي في عصر من العصور عنايةً ورعايةً للغة العربية سوى المأمون، ولا شبيهاً لمبعوثه النابه الشيخ رفاعة الطهطاوي سوى حنين بن إسحاق، عندما حُوِّلت روائع الكنوز العلمية إلى العربية في العصر العباسي وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك عندما جعلت الأمة هدفها تعريب ما يكون عليه البناء، وما يكون عاملاً في التقدم لا بالانصراف إلى ترجمة الوثنيات والعُهريات، والإباحيات، والفلسفات، والآداب المكشوفة التي لا تزيد الأمة إلا ارتكاساً ونكوصاً، وخبالاً وضعفاً، بعد الإنفاق عليها من خالص مالها، وقوت أطفالها، ثم الترويج لها بالصحافة والإعلام والمطبوعات، فهلاً قدمنا ترجمة ما يضمن لنا البقاء؟! علماً بأنه لا توجد أمة من الأمم تصون شرفها وكرامتها، وتستحق الحياة، ترضى بأن تدرس العلوم العصرية بغير لغتها.

الفصل الثاني

الترجمة عند العرب: أهميتها وأوّليتها ومواقف الشرع منها(*)

(*) انظر: سمير الدروبي: «منهجية العلماء المسلمين في الترجمة في العصر العباسي»، مجلة ترجمان، مجلد ٨، عدد١، ١٩٩٩م، ص ٥١-٩٣.

تعد حركة الترجمة، أو النقل عند العرب، من أكبر عمليات الترجمة وأضخمها في تاريخ الإنسانية. إلا أنها ليست الأولى ولا الأخيرة في تاريخ البشرية العلمي، فالبابليون ترجموا عن أسلافهم السومريين في الآداب والعلوم، وأخذوا عنهم علوماً ومعارفَ كثيرة فيما يتصل بالرياضة والفلك وبناء المدن وإقامة السدود، كما أنهم وضعوا المعاجم المشتركة، فقد عثر علماء الآثار في بقايا مدينة أوغاريت الأثرية في رأس شمرا بالقرب من اللاذقية على معجم بأربع لغات: سومري، وأكادي، وحُوري أوغاريتي[١].

وقام الأوروبيون إبّان الحروب الصليبية وبعدها بحركة ترجمة واسعة للكتب العربية في صقلية وإيطاليا وطليطلة وغيرها من المراكز العلمية، ونقلوا إلى اللاتينية وغيرها من اللغات الأوروبية؛ كالقشتالية، والبرتغالية، والإيطالية، والفرنسية، والألمانية كثيراً من الأصول العربية في الطب والفلسفة والهندسة والآداب.

ولا بد من الاعتراف بأن ما قام به الأوروبيون من ترجمة للكتب العربية كان له أكبر الأثر في تطوير العلم عندهم، ودخوله إلى جامعاتهم ومراكزهم العلمية.

وقد تركت أفكار علماء الإسلام؛ أمثال: الرازي، وابن الهيثم، وابن سينا، والغزالي، وابن رشد، وابن خلدون وغيرهم آثارها الواضحة على علوم الأوروبيين ومناهجهم في البحث[٢]، وما زال تأثير هذا التراث أو جزء منه

---

(١) انظر: ستيبتشفيتش، تاريخ الكتاب، ترجمة: محمد الأرناؤوط. المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٩٣م، القسم الأول/ ١٧-٢٢.

(٢) انظر: جورافسكي، الإسلام والمسيحية. ترجمة: خلف محمد الجراد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦م. ص٤٥.

مستمراً في الغرب حتى وقتنا الحاضر، كما يرى مارتن بلسز[1].

ولكن حركة الترجمة عند العرب لقيت من الباحثين في تاريخ العلم والفكر الإنساني تقديراً يفوق كل تقدير لغيرها من الحركات المماثلة، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اتساع نطاقها لتشمل تراث كل الأمم من يونانية وفارسية وهندية وسريانية وعبرية وبابلية من ناحية، وإلى الآثار الإيجابية التي تركتها في تطوير علوم الإنسانية ومعارفها من ناحية أخرى. ويمكن القول: إن هذه الحركة الرائعة عند العرب تعود - كما وصفها أحد الباحثين الأوروبيين المعاصرين، وهو توبي أ. هاف - إلى «جهد خارق للترجمة»[2] استطاع العرب من خلاله ترجمة مؤلفات اليونان ومؤلفات الحضارات الأخرى إلى اللغة العربية.

وقبل الشروع في سبر الأسس المنهجية التي ترسّمها التراجمة في العصر العباسي في نقل الكلام وتحويله من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية، ينبغي التقديم بما يأتي:

أ- إيراد بعض الشهادات القديمة والمعاصرة لما حققته العربية من كسب حضاري عظيم بفضل المنهجية الدقيقة في عملية النقل إليها، ممّا جعل لها اليد العليا على كلّ صوت شعوبي يتصدّى لحرب العربية، ويغضّ من شأنها بين اللغات.

---

(١) انظر: شاخت وبوزورث، تراث الإسلام. ترجمة: حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م: ٣/١٤٨.

(٢) انظر: هاف، فجر العلم الحديث: الإسلام - الصين - الغرب. ترجمة: أحمد محمود صبحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، ١٩٩٧م: ١/٧٣. وانظر: عبدالكريم خليفة، اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث: ط١، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ١٩٨٧م: ٢٠٧-٢٠٨؛ أوليري، الفكر العربي ومكانته في التاريخ: ١٢٠-١٣٦؛ ألدوميلي، العلم عند العرب: نقله إلى العربية: عبدالحليم النجار، محمد يوسف موسى، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٢م: ١٢٦-١٤٧.

ومن أوضح هذه الشهادات ما نجده عند البيروني - وهو العالم العظيم في لغات الأمم وأديانها - الذي هتف مشيداً بعظمة العربية لغةً علميةً لا تناطحها لغةٌ أخرى، يقول: «ديننا والدولة عربيان وتوأمان يرفرف على أحدهما القوة الإلهية، وعلى الآخر اليد السماوية... وإلى لسان العرب نقلت العلوم من أقطار العالم، فإن دانت وحلت في الأفئدة، وسرت محاسن اللغة منها في الشرايين والأوردة، وإن كانت كل أمة تستحلي لغتها التي ألفتها واعتادتها، واستعملتها في مآربها مع ألاّفها وأشكالها، وأقيس هذا بنفسي، وهي مطبوعة على لغة لو خلّد بها علم لاستغرب استغراب البعير على الميزاب، والزرافة في الكراب، ثم منتقلة إلى العربية والفارسية، فأنا في كل واحدةٍ دخيل، ولها متكلف.

والهجو بالعربية أحب إليّ من المدح بالفارسية، وسيعرف مصداق قولي من تأمّل كتاب علمٍ قد نقل إلى الفارسي كيف ذهب رونقه، وكسف باله، واسودّ وجهه، وزال الانتفاع به؟!، إذ لا تصلح هذه اللغة إلا للأخبار الكسروية والأسمار الليلية»[1].

وعلاوة على ما ذكر البيروني في نصّه السالف، فإنّ ثمّة شهادة أخرى تدل على أنّ العربية صمدت في وجه التيار الشعوبي قديماً وحديثاً، وأصبحت لغة العلم الإنساني فترة نيفت على الألف عام، وتتجلّى هذه الشهادة فيما ذكره أبو سليمان المنطقي - وهو من أعظم علماء المنطق في عصره، والذي أصبح بيته «مقيلاً لأهل العلوم القديمة»-[2] لتلميذه أبي حيان التوحيدي عندما سأله في إحدى مقابساته قائلاً:

---

(١) البيروني، الصيدنة. تحقيق: الحكيم محمد سعيد ورنا إحسان، مؤسسة همدرد الوطنية، كراتشي، باكستان، ١٩٧٣م: ١٢.

(٢) انظر: محمود إبراهيم، أبو حيان التوحيدي في قضايا الإنسان واللغة والعلوم. الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥م: ٣٠.

«فهل بلاغةٌ أحسن من بلاغة العرب؟ فقال: هذا لا يبين لنا إلا بأن نتكلم بجميع اللغات، على مهارة وحذق، ثم نضع القسطاس على واحدة واحدة منها، حتى نأتي على آخرها وأقصاها، حتى نحكم حكماً بريئاً من الهوى والتقليد والعصبية والمنشأ، وهذا ما لا يطمع به إلا ذو عاهة.

ولكن قد سمعنا لغات كثيرة من أهلها، أعني من أفاضلهم وبلغائهم، فعلى ما ظهر لنا وخُيِّل إلينا، لم نجد لغة كالعربية؛ وذلك إنها أوسع مناهجَ، وألطف مخارجَ، وأعلى مدارجَ، وحروفها أتمُّ، وأسماؤها أعمُّ، ومعانيها أوغل، ومعاريضها أشمل، ولها هذا النحو الذي حصته منها حصةُ المنطق من العقل، وهذه خاصة ما حازتها لغةٌ على ما قرع آذاننا، وصحب أذهاننا، من كلامِ أجناس الناس، وعلى ما ترجم لنا أيضاً من ذلك»[1].

وإذا ما تجاوزنا الشهادتين السالفتين الموضحتين للمكانة المرموقة التي انتهت إليها العربية لغة حضارية أحرزت قصب السبق، وتفردت بلواء السيادة العلمية على ما سواها من اللغات قديماً، فإننا نجد موقفاً مؤيداً لدراسة الطب بالعربية حديثاً، وهو موقف بيتر كيرستين (١٥٧٥-١٦٤٠م) الذي كان أستاذاً للطب في جامعة مدينة أُبسالا السويدية، ونشر قسماً من «القانون في الطب» ترغيباً للاطلاع عليه في أصله العربي، وتسهيلاً لهذه الغاية، فإنه نشر كتاباً في النحْو العربي، وكذلك موقف المستشرق ماتياس فاسموت، الذي أكدّ أهمية تعلّم اللغة العربية لدراسة الطب، وفاسموت من علماء اللاهوت ومستشرقي القرن السابع عشر الميلادي[2].

---

(١) التوحيدي، المقابسات. حققه وقدم له: محمد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠م: ٣٢٨.

(٢) انظر: شاخت وبوزورث، تراث الإسلام: ٣/١٤٦.

ولا شكّ في أنّ موقفي كيرستين وفاسموت يكشفان بجلاء عن مقدار الأثر الذي أدته العربية لغة لعلم الطب الذي لا يمكن فهمه فهماً صحيحاً إلا بعد معرفتها، والاطلاع على مصادرها الأصلية.

ب- تحديد المقصود بالترجمة، فقد قسّم جاكوبسن (Jakobson) الترجمة ثلاثة أقسام:

الأول: الترجمة ضمن اللغة الواحدة (Intralingual Translation). والمقصود بذلك «صياغة مفردات ما ضمن اللغة نفسها».

الثاني: الترجمة من لغة إلى لغة أخرى (Interlingual Translation).

الثالث: الترجمة من علامة إلى علامة أخرى (Intersemiotic Translation)، أي «نقل رسالة من نوع معين من النظام الرمزي إلى نوع آخر»[1].

ويبدو للباحث أنّ العرب على علم ودراية بهذه الأقسام الثلاثة، فالنوع الأول يعرف عند العرب باسم الترجمة التفسيرية، وعادة ما تكون في إعادة الصياغة والتهذيب والتنقيح لنص ما في إطار اللغة الواحدة، بعد تحويله أو ترجمته من لغة أخرى[2].

أمّا النوع الثالث - وهو التخاطب بالرموز أو الإشارات - فقد كان معروفاً عند العرب، وغالباً ما يستخدم للإعلام بتحركات العدو عن طريق رفع الدخان نهاراً أو التنوير ليلاً: «ولما يرفع من هذه النيران، أو يدخن من هذا الدخان، أدلّة تعرف فيها اختلاف حالات رؤية العدو المخبَر به باختلاف حالاتها: تارة

(١) نيدا، نحو علم للترجمة. ترجمة: ماجد النجار، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٧٦م: ٢٤.

(٢) انظر: النديم، محمد بن أبي يعقوب (ت٣٨٠هـ/ ٩٩٠م): الفهرست. تحقيق: رضا تجدد، بيروت، بلا تاريخ: ٣٢٧.

في العدد، وتارة في غير ذلك»[1].

وأمّا النوع الثاني الذي يعني ترجمة الكلام أو نقله من لغة إلى أخرى، فهو موضوع هذا البحث.

منهجية العرب في الترجمة:

ويحق لنا أن نطرح على أنفسنا التساؤل الآتي:

ما المنهجية التي مكّنت العرب من إخراج كتب الأمم وأوعية علمها من اللغات المتباينة إلى اللغة العربية؛ ليصبح العرب أكثر الأمم تقدّماً وتفوّقاً في مجالات العلم المختلفة من طبية وفلسفية وفلكية ورياضية وهندسية وزراعية؟! وما الطرائق التي اعتمدوا عليها في جعل لغتهم - وهي التي كانت لغةَ بادية وأدب - الوعاء اللغوي العالمي الأول للعلم والفكر الإنساني؟!

وإجابة عن السؤال المطروح آنفاً، والمتعلق بمنهجية العرب في الترجمة إلى لغتهم، ونقل علوم الأوائل، وخير ما أبدعته عقولهم وقرائحهم إلى لسانهم. ومن خلال المصادر الأولية والدراسات المعاصرة التي تمكّنّا من الوصول إليها، فإننا نلحظ أن العرب كانوا على وعي تام بما يقومون به، وأنه قد رسخت لديهم القواعد والمعايير التي يتعاملون بها مع النصوص المترجمة ومترجميها على السواء.

ومثل هذه الثوابت والضوابط والأصول المنهجية التي جعلها العرب منهاجاً لهم في الترجمة وما يحوطها، كانت واضحة في كل مراحل العمل الترجمي المختلفة.

وأرى أنه لا مفرَّ للباحث في موضوع مناهج العرب في الترجمة من البحث

---

(١) العمري، أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٩م): التعريف بالمصطلح الشريف. دراسة وتحقيق: سمير الدروبي، ط١، جامعة مؤتة، الأردن، ١٩٩٢م: ٢٨٧.

في قضيتين أساسيتين تمهيداً للإجابة عنهما:

الأولى: تبين الموقف الفكري للعرب من قضية الترجمة، فهل حث عليها الإسلام أو نهى عنها؟ وهل هناك نص تحل ترجمته وآخر تحرم؟ ولماذا ترجموا نصوصاً معينة وأحجموا عن أخرى؟.

والثانية: معرفة طريقة الترجمة، من حين الفحص عن النسخ الخطية للكتاب المترجم، ودراستها ومعرفة قيمتها، إلى حين إخراج النص مترجماً وبثه بين الناس، وما الشروط التي يجب توافرها فيمن يقوم بترجمتها؟ وهل معرفة اللغة العربية وغيرها من اللغات كافية للترجمان؟

وفوق ذلك، هل سلّم العرب بكل الترجمات؟ أم أنهم وقفوا من كثير منها موقف الشك والارتياب حتى تحققت لديهم صحة ترجمتها مراعين مقابلة النص وإصلاحه؟ وهل اكتفوا بترجمة واحدةٍ لنص ما، أم أنهم أعادوا ترجمته وكرروها طلباً للدقة والكمال؟ وهو الأمر الذي سنبينه في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

وإجابة عن القضية الأولى المتعلقة بـ «موقف الإسلام أو الشرع من الترجمة»، فإنّ الإجابة عن هذا الأمر صريحة واضحة في الحديث النبوي الشريف، عندما شرع ﷺ في إرساء دعائم الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، فقد جاء في «مختصر الطحاوي» عن زيد بن ثابت، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «أتحسن السُّريانية، إنه تأتيني كتب؟ قال، قلت: لا، قال: فتعلمها، قال: فتعلمتها في سبعة عشر يوماً»[1].

---

(١) الخزاعي التلمساني، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٧٨٩هـ/١٣٨٧م): تخريج الدلالات السمعية. تحقيق: أحمد محمد أبو سلامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م: ٢٠٨.

وفي «مختصر الطحاوي» عن زيد بن ثابت، أنه قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلم كتاب يهود، فما مرَّ بي نصف شهر حتى تعلمت، وقال لي رسول الله ﷺ: «والله ما آمَنُ يهود على كتابي، فلما تعلمت كنت أكتب إلى يهود إذا كتب إليهم، وإذا كتبوا إليه قرأت له كتابهم»[(١)].

ونقل الخُزاعي عن «عمدة التلمساني» أن زيد بن ثابت كان «يكتب للملوك، ويجيب بحضرة النبي ﷺ وكان ترجمانه بالفارسية والرومية والقبطية والحبشية، تعلم ذلك بالمدينة من أهل هذه الألسن»[(٢)].

فالنبي ﷺ كان يتخذ ترجماناً لدولته، مما يؤكد أن وجود التراجمة في الدولة الإسلامية كان وسيلة دعوية وضرورة أمنية، وأداة دبلوماسية يتوصل المسلمون بها إلى فهم الآخرين والرد عليهم بألسنتهم.

أما ما ورد من نهي عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رطانة الأعاجم (الكلام بالأعجمية)، وكراهة مالك بن أنس تعلم خطهم[(٣)]، فيمكن تأويل كلام عمر من خلال حركة الفتوحات الإسلامية التي بلغت في عصره مبلغاً عظيماً من القوة والاندفاع.

ولعل خوف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طغيان ألسنة الأعاجم على اللسان العربي المبين، وبخاصة أن العرب كانوا قلةً مقارنة مع جموع الأعاجم الكثيرة، هو المسوغ لتلك الكراهية الآنيَّة التي تزول بزوال أسبابها.

وأما كراهية الإمام مالك، فقد ناقشها الخزاعي التلمساني بقوله: «وقد تبين من كلامه أن الذي يُكره من تعلّم خطهم وكتابهم، هو ما لا يكون في تعلمه

(١) الخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية: ٢٠٩.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٨.

(٣) المصدر السابق: ٢٠٨.

منفعة، وأما ما في تعلمه منفعة للمسلمين كتعلُّمِه لترجمة ما يحتاج إليه الإمام كما تعلَّمَه زيد رضي الله عنه بأمر النبي ﷺ، أو لِمَا يحتاج إليه القاضي للفصل بين الخصوم، وإثبات الحقوق، أو العاشر الذي يعشر أهل الذمة، وتجَّار الحربيين لطلب ما يتعين عندهم لبيت المال، أو لِمَا يحتاج إليه في فكاك الأسارى، وما أشبه ذلك مما تدعو إليه الضرورة فغير مكروه»[1].

فالخزاعي يربط بين الترجمة وبين ما يمكن أن تحققه للمسلمين من منافع قضائية وحربية واقتصادية وإنسانية وغير ذلك، ويبني عدم كراهتها على منفعتها بل ضرورتها أحياناً.

ومن الدلائل البينة على حث النبي ﷺ أمته في أخذ كل ما هو نافع ومفيد، بغض النظر عن مصدره أيّاً كان، وفي أي أمّة وجد، قوله: «الحكمة ضالة المؤمن، حيثما وجدها، فهو أحق بها»[2]، ودلالة الحكمة لغة: «معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، ويقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها: حكيم»[3].

وتأسيساً على ما تقدم من الهدي النبوي الشريف، فإننا لا نستغرب إطلاق العرب لفظة الحكماء على الأطباء والفلاسفة والمهندسين والفلكيين وعلماء الرياضيات والكيمياء، وكل أصحاب العلوم الطبيعية والحكمية، الذين تعرَّف المسلمون إلى مؤلّفاتهم من خلال عملية الترجمة الكبرى التي تمَّت في العصر العباسي، وعلى العلماء المسلمين الذين برعوا في هذه العلوم، وقدَّموا

(١) الخزاعي التلمساني، تخريج الدلالات السمعية: ٢١١.

(٢) ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ/٨٨٨م): السنن، حققه: محمد فؤاد عبدالباقي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م: ١٣٩٥/٢ (كتاب الزهد، حديث رقم ٤١٦٩).

(٣) ابن منظور، لسان العرب: (مادة: حكم).

إنجازاتهم العلمية الأصيلة للإنسانية.

ومما لا شك فيه أن الفتوحات الإسلامية قد نقلت كثيراً من القبائل العربية إلى أراضي البلاد المفتوحة، واستوطن العربُ البصرةَ والكوفةَ والفسطاطَ ودمشقَ والقيروانَ وغيرَها من الأمصار، وتمازجوا مع أهل البلاد الأصليين.

واستمر الأمر على هذا المنوال من تمازج الفاتحين واختلاطهم بغيرهم من الأمم والشعوب حتى انقضاء دولة الخلفاء الراشدين وقيام دولة بني أمية، فظهر الأمير العالم خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، وهو «أول من تُرجِمَ له كتب الطب والنجوم وكتب الكيمياء»[1] في الملة الإسلامية.

وأمر عمر بن عبدالعزيز ماسرجويه الطبيب البصري بتفسير كتاب أهرن بن أعين القس في الطب إلى العربية، وذلك في نهاية القرن الهجري الأول[2].

ونُقل أحدُ كتب الفرس المهمة في الترتيبات الإدارية، والنظم السياسية، وسِيَر ملوك الفرس، لهشام بن عبدالملك في الربع الأول من القرن الهجري الثاني، وقد وصف المسعودي هذا الكتاب قائلاً: «ورأيت بمدينة اصطخر من أرض فارس في سنة (٣٠٣هـ) عند بعض أهل البيوتات المشرّفة من الفرس كتاباً عظيماً يشتمل على علوم كثيرة من علومهم، وأخبارِ مُلوكِهم، وأبنيتهم، وسياساتهم»[3].

---

(١) النديم، الفهرست: ٤١٩.

(٢) انظر: ابن جلجل: سليمان بن حسان (كان حياً في سنة ٣٧٧هـ/١٣٣٢م): طبقات الأطباء والحكماء. تحقيق: فؤاد سيد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م: ٦١؛ القفطي، علي ابن يوسف (ت ٦٤٦هـ/١٢٤٨م): تأريخ الحكماء. مكتبة المثنى، بغداد، مؤسسة الخانجي بمصر، بلا تاريخ: ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٥هـ/٩٥٦م): التنبيه والإشراف. دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨١م: ١٠٨.

وما إن نتجاوز العصرَ الأموي إلى عَصرِ بني العباسِ حتى نجدَ دفعاً حقيقياً للترجمة التي اشتدّ تيارُها قوةً وعمقاً على يد الخَليفة أبي جعفر المنصور، الذي امتدّ حكمُهُ بين سنتي (١٣٦-١٥٨هـ/٧٥٤-٧٨٥م)؛ ففي عهده تُرجمت ثلاثة من كتب أرسطو في المنطق، كما أمر بترجمة أحد كتب الهند في علم الفلك[١].

وقد وصلت الترجمة إلى أوجها وقمة أَلَقِها في عهدي الرشيد وابنه المأمون (١٧٠-٢١٨هـ/٧٨٦-٨٣٣م)، وذلك على مستوى رعاية الدولة والوزراء والكتّاب والعلماء والأثرياء، وأصبحت الترجمة جهداً منظماً متواصلاً تقوم به الدولة، ويقوم به الشعب في آن واحد[٢].

وعلاوة على الموقف المتقدم من الترجمة والمتضمن الإباحة الشرعية، والحث على الترجمات النافعة المفيدة للأمة، نجد أن منهجهم يقوم على توفير الحرية الفكرية للمترجم والنص في آن واحد.

فالمترجمون - على اختلاف مللهم وأديانهم ومذاهبهم من اليهود، والنصارى: الملكانية واليعقوبية والنسطورية والمارونية، وكذلك الصابئة، والزرادشت - تنسَّموا جواً نقياً من المحبة والتقدير والاحترام، وعدم الإكراه على اعتناق دين الدولة الإسلامية، وخير مثال على ذلك ما روي عن دعوة الخليفة المنصور لجورجس بن جبرائيل إلى الإسلام قائلاً له: «يا جورجس، اتق الله وأسلِم»، فقال جورجس: «أنا على دين آبائي أموت، وحيث يكون آبائي أحب أن أكون، إما في الجنة أو في جهنم»[٣].

---

(١) صاعد الأندلسي (ت٤٦٢هـ/١٠٧٠م): طبقات الأمم. تحقيق: حياة بوعلوان، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥م: ١٣٠-١٣١.

(٢) انظر: النديم، الفهرست: ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٢٣؛ القفطي، أخبار الحكماء: ٩٧-٩٨، ٣٧٦، ٣٨٠.

(٣) ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم (ت ٦٨٨هـ/١٢٦٩م): عيون الأنباء في طبقات الأطباء. دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥م: ١٨٥.

وترك المسلمون للتراجمة حرية الاعتقاد، يختارون ما يشاؤون من الأديان والمذاهب، فمنهم من أسلم كأبجر الذي كان إسلامه على يد عمر بن عبدالعزيز[1].

وكذلك أسلم عبدالله بن المقفع، وابن جزلة الطبيب الفيلسوف الأديب البغدادي (ت ٤٩٣هـ/١١٠٠م)[2]، والسموءل بن يهوذا المغربي من أعلام القرن السادس الهجري، الذي أسلم وصنف كتاباً في «إظهار معايب اليهود وكذب دعاويهم في التوراة»[3]، وغيرهم الكثير ممن دخل في الإسلام طواعيةً واختياراً، ومنهم من بقي معتقداً لما يشاء دون إكراه.

أما فيما يتعلق بالحرية الفكرية في اختيار النصوص المترجمة، فإن مناهج المسلمين تقوم على جعل الأبواب مشرعة أمام التراجمة في نقل ما يشاؤون، وعرفت منهجيتهم تسامحاً منقطع النظير في ذلك.

فقد ترجموا عن السريانية نواميس هرمس والسّور والصلوات التي يصلي بها الصابؤون[4].

وترجموا عن الهندية الكتاب المسمى «بالسند هند» في علم النجوم، و«بيافر» في الموسيقى، و«كليلة ودمنة» في إصلاح النفوس وتهذيب الأخلاق. ويعلل القفطي سبب قلة المترجمات عن الهندية بقوله: «ولبعد الهند من بلادنا قلّت تواليفهم عندنا، فلم يصل إلينا إلا طُرفٌ من علومهم، ولا سمعنا إلا بالقليل من عُلمائهم»[5]. ويبدو أن كتباً هندية أخرى في السيوف وتدبير

---

(١) أحمد أمين، ضحى الإسلام. ط١٠، دار الكتاب الجديد، بيروت. بلا تاريخ: ٢٦٢/١.

(٢) عبدالرحمن بدوي، التراث اليوناني: ٩٦.

(٣) القفطي، أخبار الحكماء: ٢٠٩.

(٤) المصدر السابق: ١٩٥.

(٥) المصدر السابق: ٢٦٦.

الحروب والأطعمة والسموم كانت مترجمةً لدى العرب[1].

ونقلوا عن الفارسية: «عهد أردشير» نقله البلاذري[2]، ونقل عبدالله بن المقفع: «خدا ينامه» في السِّير، و«آئين نامه» في الآيين (العرف، السلوك)، و«كليلة ودمنة» و«مزدك» و«التاج في سيرة أنوشروان»[3]، وترجم جبلة بن سالم «رستم واسفنديار»، وترجم «التاج» و«دارا والصنم»[4]، و«أدب الحروب وفتح الحصون والمدائن وتربيص الكمين وتوجيه الجواسيس والطلائع والسرايا ووضع المسالح»[5].

وترجموا من العبرية «التوراة»؛ ترجمها أبو كثير يحيى بن زكريا الطبراني، وترجمها سعيد بن يعقوب الفيومي[6].

وترجم ابن وحشية كتاب «الفلاحة النبطية» من النبطية أو لسان الكسدانيين (الكلدانيين) كما يقول في مقدمته[7].

أما ما ترجم من اليونانية أو الإغريقية، فإنه يفوق كل ما ترجم من اللغات الأخرى، فقد ترجمت كتب جالينوس وشروحها في الطب[8]، وكتب أرسطو

---

(١) النديم، الفهرست: ٣٧٧.

(٢) المصدر السابق: ١٢٥-١٢٦.

(٣) المصدر السابق: ١٣٢.

(٤) المصدر السابق: ٣٦٤.

(٥) المصدر السابق: ٣٧٧.

(٦) المسعودي، التنبيه والإشراف: ١١٤.

(٧) ابن وحشية، أبو بكر أحمد بن علي (كان حياً سنة ٢٤١هـ/٨٥٥م): **الفلاحة النبطية**. تحقيق: توفيق فهد، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، بدمشق، ١٩٩٣م: ٥.

(٨) انظر: حنين بن إسحاق (ت ٢٦٠هـ/٨٧٣م): **رسالة حنين بن إسحق إلى علي بن يحيى في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم**. طبعت ضمن كتاب عبدالرحمن بدوي: «دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب»، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١م: ١٤٩-١٧٥.

طاليس في الفلسفة والمنطق[1]، وترجم سالم مولى هشام بن عبدالملك رسائل أرسطو طاليس[2]، ونقل أبو عمر يوحنا بن يوسف كتاب أفلاطون في «آداب الصبيان»، ونُقل كتاب إفليمون في «الفراسة»[3]، وتُرجم كتاب إبرخس، أو إيبرخس، في «أسرار النجوم في معرفة الدول والملل والملاحم»[4].

ويرى بارتولد أن العرب لم يعرفوا شعراء اليونان[5]، وظن جورافسكي أن العرب: «أهملوا، بشكل عام ودون انتباه منهم، ترجمة الشعر الإغريقي، والآداب، وعلم التأريخ»[6]، بل إن دي بور قد ادَّعى ذلك مشتطاً في تفسيره، ونافثاً سُمّاً استشراقياً معروفاً غير منكور عن كثير منهم، وذلك من خلال حديثه عن مدى معرفة العرب بالتراث اليوناني، فيقول: «لم يكن مما يتأتّى للشرقيين أن يصلوا إلى أثمن شيء ورثناه عن العقل اليوناني في الفن والشعر وكتابة التاريخ، بل ربما كان عسيراً عليهم أن يفهموه»[7].

قلت: إن العرب لم يهملوا ترجمة الشعر الإغريقي إهمالاً تاماً، فقد رُؤي حنين بن إسحاق وهو ينشد شعر أوميرس في منزل إسحاق بن الخصي

(١) القفطي، تأريخ الحكماء: ٢٧-٣٨.

(٢) النديم، الفهرست: ١٣١.

(٣) القفطي، تأريخ الحكماء: ٦٠.

(٤) المصدر السابق: ٦٩.

(٥) بارتولد، ق: تاريخ الحضارة الإسلامية. ترجمة: حمزة طاهر، ط٤، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م: ٧٨.

(٦) جورافسكي، أليكسي: الإسلام والمسيحية. ترجمة: خلف محمد الجراد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٦م: ٤٩.

(٧) دي بور. ت. ج: تاريخ الفلسفة في الإسلام. نقله إلى العربية: محمد عبدالهادي أبو ريدة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨م: ٢٥.

ببغداد[١]، كما أن مؤرخي الآداب والعلوم من المسلمين حفظوا لنا شيئاً من شعره كالشهرستاني في «الملل والنحل»، والسجستاني في «صوان الحكمة» المفقود الذي وصل إلينا منتخب منه لمؤلف مجهول من القرن السادس الهجري[٢].

وعلى الرغم من وجود الشواهد والأدلة على ترجمة الشعر والتاريخ اليونانيين، وبخاصة شعر أمير شعرائهم أوميرس فإنَّ موقف قادة الفكر في ذلك العصر من ترجمة الشعر، وهم المتكلمون، والجاحظ خيرُ من يمثلهم في ذلك؛ لِمَا لكتاباته من أصداء عميقة في نفوس الخاصة والعامة، العرب والعجم، وكل الأمم كما يقول عن نفسه[٣]، يمكن أن يفسر لنا هذا الازورار عن العناية بشعر اليونان المترجم أو الاستشهاد به، أو عدّه شعراً بعد ترجمته.

ويتجلَّى هذا الموقف الراسخ للجاحظ من الشعر المترجم من خلال نقولاته في كتاب «الحيوان»، وقد بيَّنتْ ذلك وديعة طه نجم بقولها: «فالجاحظ يضرب صفحاً عن كل ما ورد من شواهد شعرية في كتاب أرسطو، حتى وإن نقل النص

(١) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء: ٢٥٨.

(٢) انظر: فهمي جدعان: هوميرس عند العرب. طبعت المقالة ضمن كتابه: «نظرية التراث ودراسات عربية وإسلامية أخرى»، ط١، دار الشروق، عمان، ١٩٨٥م: ١٧٩-٢١٨. وانظر حول ترجمة الشعر اليوناني إلى لغة العرب: طه حسين: من حديث الشعر والنثر. ط١١، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م: ٣٠-٣٣؛ إحسان عباس: ملامح يونانية في الأدب العربي. ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧م: ٣٩-٥٥، ٨٥-٩٧؛ أرسطو طاليس، كتاب أرسطو طاليس في الشعر: ١٦٥-١٩٠ (دراسة: شكري محمد عياد)؛ أرسطو طاليس، فن الشعر: ٥٠-٥٤، ٨٥-٢٥٠ (ترجمة وتحقيق: عبدالرحمن بدوي).

(٣) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ/٨٦٨م): الحيوان. تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م: ١١.

نقلاً حرفياً عن كتاب أرسطو، فهو ينقل ما يتقدم الشاهد الشعري وينقل ما يليه، ولكنه يطرح الشاهد نفسه ويسقطه، كما فعل في النصوص التي نقلها عن الكلاب. فقد استشهد أرسطو لهوميروس بشعر ورد في (الأوديسيا)، ولكن الجاحظ يتجاهل هذا الاستشهاد تماماً، لكنه ينقل مع ذلك كل ما عداه»[1].

وتفسيراً لموقف الجاحظ السالف الذي لم يَحِدْ عنه، وحاول توطيده وتوكيده أنَّى وجد لذلك سبيلاً، لا بد لنا من الوقوف على رأيه في الشعر العربي ومعرفة قيمته عنده، فهو يقول: «فكل أمة تعتمد في استبقاء مآثرها، وتحصين مناقبها على ضرب من الضروب، وشكل من الأشكال.

وكانت العرب في جاهليتها تحتال في تخليدها، بأن تعتمد في ذلك على الشعر الموزون، والكلام المقفّى، وكان ذلك هو ديوانها. وعلى أن الشعر يفيد فضيلة البيان...»[2].

فالجاحظ يربط بين مآثر العرب التي تحرص على استبقائها وتخليدها، وبين الشعر الذي جعل منه ديواناً ووعاءً تحفظ به هذه المناقب، وفوق ذلك، فإنه يجعل للشعر فضيلةً أخرى، وهي البيان العربي.

ولكن الجاحظ لم يكتف بهذا الإخبار الذي جعل منه مسلَّمةً لا تقبل النقض، ولا يجري عليها الإبطال، بل جعله مدخلاً لرأيين آخرين أراد الإقناع بهما، وقد ظهر ذلك في قوله: «وفضيلة الشعر مقصورة على العرب، وعلى من تكلم بلسان العرب، والشعر لا يستطاع أن يترجم، ولا يجوز عليه النقل، ومتى حُوّل تقطع نظمه، وبطَل وزنه، وذهب حُسنه... ولو حُوِّلت حكمة العرب، لبطل ذلك

(١) وديعة طه نجم: منقولات الجاحظ عن ارسطو في كتاب الحيوان. ط١، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥م ٨٤-٨٥.

(٢) الجاحظ، الحيوان: ١/٧١-٧٢.

المعجز الذي هو الوزن؛ مع أنهم لو حولوها لم يجدوا في معانيها شيئاً لم تذكره العجم في كتبهم»[1].

وقول الجاحظ السالف منه ما هو مقبول، وهو أنه لا يمكن نقل الشعر بوزنه وصوره وأخيلته، وبعضُه مردود، وهو أن الشعر مقصور على العرب وحدهم؛ فقلَّما تخلو أمة من الأمم من الشعر.

وعندي أنه لا يمكن أن نحمل آراء الجاحظ على قرب مآخذها، ولا شك في أن للجاحظ مراميه وغاياته البعيدة التي يمكن أن نلم بطرف منها من خلال نصِّه المتقدم، ويتجلى ذلك من خلال الوقوف عند بعض ألفاظه، وإنعام النظر في عباراته الواردة في النصوص المتقدمة، من مثل قوله: «للشعر فضيلة أخرى هي البيان»، وقوله: «وتقطَّع نظمُه» وقوله: «ولو حُولت حكمة العرب لبطَل ذلك المعجز»، فألفاظ: «البيان» و«النظم» و«المعجز» لا يمكن أن نربطها بأي نص آخر في العربية أكثر من ربطها بالقرآن الكريم، وهل هناك نص معجز سوى القرآن الكريم؟! الإجابة بالنفي طبعاً.

وضروب الإعجاز القرآني نيَّفت على مائتين وثمانين ضرباً كما هي في «معترك الأقران» للسيوطي وغيره من كتب الإعجاز القرآني، ولكن الإعجاز البياني يُعدّ أعلاها شأناً، وهو حجة الله على عباده.

ومن الجلي لدى العلماء بالعربية أنّ إعجاز القرآن الكريم يكون عن طريق المقارنة الأسلوبية بين سوره وآياته بالشعر العربي الذي تقدم على زمن نزوله، أي إن الدعامة الأساسية التي تقوم عليها معرفة الإعجاز البياني للقرآن هي الشعر العربي، فلو أمكن ترجمته لهدّت دعامة الإعجاز الأساسية، والقرآن لا يدرك إعجازه البياني إلا في لسان العرب.

---

(١) الجاحظ، الحيوان: ١/٧٤-٧٥.

الفصل الثالث
منهجية العلماء في الترجمة
في العصر العباسي(*)

(*) انظر: سمير الدروبي: «منهجية العلماء المسلمين في الترجمة في العصر العباسي»، مجلة ترجمان، مجلد ٨، عدد١، ١٩٩٩م، ص ٥١-٩٣.

لا يخفى على الباحثين أن نقل نصٍّ ما من لغة إلى أخرى ليس بالأمر الهين، ولا يمكن أن يتصور الباحث المعاصر أن ترجمةً نَهَضَ بها القدماء، وعلى الخصوص قبل اختراع الطباعة، مثل الترجمة التي يؤديها التراجمة المعاصرون.

وأسباب صعوبة الترجمة عند القدماء كثيرة: فالنصوص كانت مخطوطة، وقراءة المخطوط أصعب كثيراً من قراءة النص المطبوع، بل هي فن قائم بذاته لا يتوصل إليه العلماء إلا بعد طول دُربة وجهد شاق، والمعاجم المشتركة قليلة الوجود، أو شبه معدومة في ذلك الزمن، ومعرفة لغتين لا تكفي لصناعة الترجمان الكَفِيِّ، بل لا بد للترجمان من أن يجمع بين المعرفة باللغة والعلم الذي يترجم فيه نصاً.

وعلاوة على ذلك، فإن الفواصل بين الأمم والشعوب كانت كبيرة، وكتب العلم والفلسفة كانت محارَبة في الدولة البيزنطية بعد أن تنصرت الروم، فأتلفوا كثيراً منها، وما نجا منها إلا ما أُخفي في الهياكل القديمة[1].

وفوق ذلك، فإن الحصول على النسخ الخطية من كتب الحكمة كان عسيراً، وما كان ذلك ليتم لولا الرعاية الخاصة لأعظم حماة الترجمة في دولة الإسلام، ألا وهو المأمون الذي «كتب إلى ملك الروم يسأله الإذن في إنفاذ ما يختار من العلوم القديمة المخزونة المدَّخرة ببلد الروم، فأجاب إلى ذلك بعد امتناع»[2].

(١) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ٢٦٠-٢٦٦.

(٢) النديم، الفهرست: ٣٠٤.

والعلماء بالكتب القديمة كانوا مطاردين في بيزنطة بعد اتهامهم بالكفر[1]، إلى غير ذلك من الصعوبات الجمة، والعوائق الكثيرة التي تحدّت حركة الترجمة، ووقفت في طريقها الوعر المسالك الذي صور لنا ابن وحشية جانباً منه خلال بحثه عن كتب الكلدانيين ليقوم بنقلها للعربية، يقول: «... اجتهدتُ في طلب كتبهم، فوجدتها عند قومٍ هم بقايا الكسدانيين، وعلى دينهم وسنتهم ولغتهم، ووجدت ما وجدت عندهم من الكتب، وهم في نهاية الكتمان والإخفاء والجحود لها، والجزع من إظهارها... فاستعملت المداراة والبذل ولطف الحيلة، إلى أن وصلت إلى ما أمكن من كتبهم»[2].

وبناءً على ما تهيأ لي من مصادر البحث في هذا الموضوع، وما وقفت عليه من النصوص المترجمة، فإنني أخلص إلى أن العمل المترجَم كان يمرّ بمرحلتين: مرحلة ما قبل الشروع في الترجمة، ومرحلة القيام بالنقل، أما المرحلة الأولى في ترجمة النص، وهي مرحلة ما قبل الشروع في الترجمة، فإنها تقوم على الآتي:

أ - البحث عن النسخ الخطية والحصول عليها:

ومرَّ بنا أن دولة بني العباس كانت تتدخل أحياناً لهذه الغاية؛ وعادة ما تقوم بإرسال البعثات العلمية من المترجمين، وقد حفظ لنا النديم أسماء بعضهم: «فأخرج المأمون لذلك جماعة؛ منهم: الحجاج بن مطر وابن البطريق وسَلْماً صاحب بيت الحكمة وغيرهم. فأخذوا مما وجدوا ما اختاروا»، كما أن بني شاكر قد عُنوا بالبحث عن النسخ الخطية في بلاد الروم: «وأنفذوا حنين بن

(١) شاخت وبوزورث: تراث الإسلام . ترجمة: حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م: ٣/٨٦.

(٢) النديم، الفهرست: ٣٠٤.

إسحاق وغيره إلى بلد الروم، فجاؤوهم بطرائف الكتب، وغرائب المصنفات في الفلسفة والهندسة والموسيقى، والارثماطيقي والطب»[1].

ويُعد حنين بن إسحق العِبادي أكثر التراجمة عناية بالبحث عن النسخ الخطية سواء أكانت بالسريانية أم اليونانية، يقول عن كتاب «دلائل علل العين» لجالينوس: «وكانت نسخته عندي باليونانية، إلا أني لم أتفرغ لترجمته»[2]، وكتابه «سوء المزاج المختلف»: «وكانت نسخته عندي باليونانية، ولم أتفرغ لقراءته إلى بعد، ثم ترجمته أنا إلى العربية»[3]، وقد يَجِدُّ الترجمان في البحث عن نسخة من كتاب معين، ويسأل الثقات عن أمرها، ويطلبها من مظانِّها، وقد ينجح طلبه وقد لا ينجح، فقد حدثنا حنين بن إسحاق عن طلبه لكتاب جالينوس الموسوم بـ «النبض» قائلاً: «ولم يُتَرْجَم هذا الكتاب إلى هذه الغاية، ولا رأيت له نسخة باليونانية، إلا أن قوماً أثق بخبرهم خبَّروني أنهم رأوه بحلب، وقد طلبته هناك بعناية، فلم أظفر به... وقد وقعتْ نسخته إلى محمد ابن موسى»[4].

ويضرب لنا حنين نفسه مثلاً ثانياً على شدة طلبه لكتاب «الأدوية»، فيقول: «ولم أجد لهذا الكتاب نسخة باليونانية أصلاً، ولا بلغني أنه عند أحد، على أني

---

(١) النديم، الفهرست: ٣٠٤.

(٢) حنين بن إسحاق (ت ٢٦٠هـ/٨٧٣م): رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم. طبعت ضمن كتاب عبدالرحمن بدوي: «دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب»، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١م: ١٦٥.

(٣) المصدر السابق: ١٦٥، وانظره: ١٦٤، ١٦٦.

(٤) المصدر السابق: ١٦٨.

قد كنت في طلبه بعناية شديدة»[1].

وقد علَّل لنا حنين قلة النسخ من أحد الكتب بقوله: «نسخ هذا الكتاب باليونانية قليلة؛ وذلك أنه لم يكن يُقرأ في كتّاب الإسكندرية»[2].

وقد يشتد الطلب والفحص عن كتاب معين، وتقوى المنافسة بين الراغبين فيه؛ مثل كتاب «البرهان» لجالينوس الذي تنافس في البحث عن نسخه الخطية كل من جبريل بن بختيشوع، وحنين بن إسحاق الذي وصف لنا ذلك بقوله: «ولم يقع إلى هذه الغاية، إلى أحد من أهل دهرنا لكتاب البرهان، نسخةٌ تامة باليونانية، على أن جبريل قد كان عُني بطلبه عناية شديدة، وطلبته أنا غاية الطلب، وجُلْتُ في طلبه بلاد الجزيرة والشام كلها وفلسطين ومصر إلى أن بلغت الإسكندرية، فلم أجد منه شيئاً إلا بدمشق»[3].

هذا، ولم يعرف المترجمون العلماء الملل في بحثهم عن النسخ الخطية، وقد يستمر بحثهم زمناً طويلاً، أملاً منهم في العثور على ضالَّتهم العلمية المنشودة، فقد ذكر القفطي (ت ٦٤٦هـ/١٢٤٨م) عند حديثة عن كتاب أبلونيوس النجار المسمى بـ «المخروطات» أنه تُرجم منه سبع مقالات زمن المأمون، ولم تترجم الثامنة منه: «ومن ذلك الزمان وإلى يومنا هذا يبحث أهل الشأن عن هذه المقالة، فلا يطَّلعون لها على خبر، ولا شك أنها كانت من ذخائر الملوك لعزة هذه العلوم عند ملوك يونان»[4].

---

(١) حنين بن إسحاق (ت ٢٦٠هـ/٨٧٣م): رسالة حنين بن إسحاق إلى على بن يحيى: ١٧٠.

(٢) المصدر السابق: ١٥٨-١٥٩.

(٣) المصدر السابق: ١٧٦.

(٤) القفطي، تاريخ الحكماء: ٦١. أي إن البحث عن المقالة الضائعة استمر حتى القرن السابع الهجري تقريباً، وهو القرن الذي توفي فيه القفطي.

وقد يبحث التراجمة عن كتب فن معين، متوقعين وجود نسخ كثيرة منها، إلا أن نتائج البحث قد لا تثمر شيئاً ذا بال، يقول حنين: «وأما الكتب التي هي مشتركة لأصحاب النحو والبلاغة - على كثرتها - فلم أجد منها إلا مقالة واحدة»[1].

ب- المقابلة بين نسخ المخطوطات للكتب المترجمة:

تبين لنا مما سبق أن الوصول إلى النسخ الخطية ليس سهلاً، فهو أمرٌ صعب يتطلب جهداً وسفراً، ومالاً وسؤالاً؛ ولذا فإن الوقوف على النسخة الجيدة والتامة قد يكون باعثاً قوياً على إعادة ترجمة الكتاب أو مقابلته، ومصداق ذلك ما رواه النديم عن إسحاق بن حنين في ترجمته لكتاب «النفس» لأرسطو: «نقلت هذا الكتاب إلى العربي من نسخة ردية، فلما كان بعد ثلاثين سنة، وجدت نسخة في نهاية الجودة، فقابلت بها النقل الأول، وهو شرح ثامسطيوس»[2].

وكانوا لا يقنعون في الترجمة بنسخة واحدة، بل يعيدون الترجمة إذا ما توافرت لهم نسخ أخرى، كما سيأتي بيانه في نقد الترجمات السابقة.

جـ- وصف نسخ المخطوطات للكتب المترجمة:

تدل بعض النصوص بوضوح على أنّ التراجمة كانوا يميزون بين النسخ، فمنها ما هو رديء، ومنها ما هو جيد، ومنها ما هو في نهاية الجودة، كما وُصِفَت النسخ من حيث لغتها وخطها، فقد تكون النسخة باليونانية أو السريانية أو الفارسية أو العربية، ووُصِفَت بعض النسخ بكثرة الأخطاء أو

(١) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٧٨.

(٢) النديم، الفهرست: ٣١٢.

الإسقاط والنقص، أو الاختلاط والاختلال[1]. وقد يشار إلى وجود أكثر من نسخة[2]، أو ينبّه على تخلص النسخة من التحريف، يقول البيروني واصفاً نسخ أحد المعاجم: «معجم بالرومية والسريانية والعربية والفارسية، وكنت قد وجدت له نسخة بالخط السوري، وليس فيه شيء من الآفات المؤدية إلى التصحيف»[3].

د- نقد الترجمات السابقة:

بدأت بواكير عملية الترجمة الكبرى عند العرب منذ النصف الثاني من القرن الهجري الأول تقريباً، واستمرت بضعة قرون، تعاور خلالها على عملية النقل عدد كبير من التراجمة يتفاوتون فيما بينهم قوةً وضعفاً، فمنهم الحاذق والجيد، والمتوسط والضعيف والرديء، ومنهم من أحكم فنه وبرع فيه، ومنهم من كان دون ذلك، بدرجات، وفقاً لمهارته في اللغة المنقول منها وإليها.

وفوق ذلك، فإن الترجمان نفسه يتطور بالدُّربة، ويكتسب مهارات وخبرات جديدة كلما أوغل في الترجمة، فهو يترقى مع الزمن، ومن خلال العمل الترجمي الجاد، وقد أوضح لنا ذلك واحد من أساطين التراجمة في العصر العباسي؛ ألا وهو حنين بن إسحاق عند حديثه عن ترجمته لمقالة جالينوس المسماة بـ «الفرق»، يقول: «وقد كان ترجمه قبلي إلى السُّرياني رَجلٌ يقالُ له ابن سهدا من أهل الكرخ، وكان ضعيفاً في الترجمة، ثم إني ترجمته وأنا حَدَثٌ

(١) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٥٠-١٥١، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٧.

(٢) المصدر السابق: ١٦٣.

(٣) البيروني، الصيدنة: ١٢-١٥، والمقصود بالخط السوري هنا الخط السّرياني .

من أبناء عشرين سنة أو أكثر قليلاً لمتطبب من أهل جندي سابور يقال له شيريشوع بن قطرب، من نسخة يونانية كثيرة الإسقاط، ثم سألني بعد ذلك وأنا من أبناء أربعين سنة أو نحوها، حبيش تلميذي إصلاحه»[1].

فحنين لم يرض ترجمة ابن سهدا السابقة؛ لضعف صاحبها في الترجمة، ويبدو أنه غير راضٍ عن ترجمته هو نفسه وهو في العشرين من عمره؛ لا لكثرة الإسقاط في النسخة اليونانية المعتمد عليها في الترجمة فحسب، بل لنمو قوته في الترجمة، واكتسابه مزيداً من الخبرات العملية فيها كما هو مألوف في كل العلوم والفنون.

وقد لحظ حنين أن بعض التراجمة يتحسن أداؤهم في العمل الترجمي من خلال المباشرة للترجمة، ففي حديثه عن كتاب جالينوس المسمى بـ «في مداواة الأمراض إلى اغلوقن» يذكر ما نصه: «وقد كان سبقني إلى ترجمة هذا الكتاب سرجس إلى السريانية، وقد كان قَوِيَ بعض القوة في الترجمة، ولم يبلغ غايته. ثم ترجمته بعد إلى السريانية لسلمويه بعد ترجمتي له كتاب النبض. ثم ترجمته في هذه الأيام إلى العربية لأبي جعفر محمد بن موسى»[2].

وقد تركز نقد الترجمات السابقة على لغتها ومعانيها، فالخليفة هارون الرشيد أمر أبا نوح الكاتب النصراني بإعادة ترجمة كتب أرسطو إلى العربية، وكان بعضها قد تمت ترجمته من قبل، وقد أخبرنا أبو نوح الكاتب النصراني عن موقف الخليفة إزاء بعض الترجمات السابقة قائلاً: «لم ير حتى إن هذه الترجمات جديرة بالاطلاع عليها، فهي غثة، لا من ناحية الألفاظ فحسب، بل

(١) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٥١.

(٢) المصدر السابق: ١٥٢.

من ناحية المعاني، كذلك لصعوبة الموضوع من جهة... وقلة دراية من قاموا بها من جهة أخرى»[١].

ويلحظ أنهم كانوا يبدون نقدهم الشديد للترجمات السابقة، ويعبرون صراحة عن عدم ثقتهم بقيمتها العلمية؛ إما لرداءة أصلها المترجم عنه، أو لضعف ترجمانها، أو قلة خبرته في العمل، وهذا ما صنعه حنين بن إسحاق عندما تحدث عن إحدى ترجماته: «وقد كنت ترجمت هذه المقالة إلى السريانية لجبرائيل وأنا حدث، ولست أثق بصحتها؛ لأني ترجمتها مع هذا من نسخة واحدة ليست بصحيحة»[٢].

وقد وصفت بعض الترجمات بأنها ترجمة رديئة[٣]، أو أنها ترجمة سوء[٤]، أو أنها ترجمة خبيثة رديئة[٥]، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اعتمادها على أصول خطية فاسدة يعمها الإسقاط، ويشيع فيها التصحيف والتحريف من ناحية، ويعود إلى عدم فهم التراجمة للنصوص التي يقومون بترجمتها، فأفسدوا معانيها، وخرجت محرفةً لا ينتفع بها من ناحية أخرى[٦].

ويشار أحياناً إلى وجود ترجمتين أو أكثر للأثر الواحد، فكتاب «الأورام» لجالينوس ترجم ثلاث مرات، فقد ترجمه كل من: أيوب الرهاوي، وإبراهيم بن الصلت، وحبيش الأعسم[٧].

---

(١) عبدالرحمن بدوي، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية: ١١٦.

(٢) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٧٤-١٧٥.

(٣) المصدر السابق: ١٥٣، ١٦٤.

(٤) المصدر السابق: ١٥٤.

(٥) المصدر السابق: ١٦٥.

(٦) انظر: المصدر السابق: ١٥٤.

(٧) انظر: المصدر السابق: ١٦٦.

وقد تعدّدت الترجمات للكتاب الواحد سواء أكانت للعربية أم لغيرها، فيشار إلى بعضها من باب التأريخ لها، وتعريف الباحثين بوجودها إن رغبوا في الاطلاع عليها، وقد ينقد بعضها ويُعبر عن رضاهم عن العمل أو عدمه.

وقد سرد لنا حنين بن إسحاق خبر ترجمات كتاب «الأخلاق» لجالينوس قائلاً: «وقد ترجم هذا الكتاب إلى السريانية رجل من الصابئين يقال له منصور بن أثاناس، وذكروا أن أيوب الرهاوي أيضاً ترجمه، وأما ما ترجمه منصور، فقد رأيته وما رضيته، وأما ما ذكروا أن أيوب ترجمه، فما رأيته، ولست أعلم أيضاً هل ترجم شيئاً أم لا، وأما أنا فلم أترجم هذا الكتاب إلى السريانية، لكني ترجمته إلى العربية... وترجمه حبيش من ترجمتي ليوحنا بن ماسويه إلى السريانية وما وقعت عليه»[1].

وقد يشار أحياناً إلى جهلهم بالناقل، فمقالة أفلاطون المسماة بـ «الكَي» غير معروف من نقلها[2]، ونجد إشارات متعددة إلى ترجمات قديمة دون تسمية لمترجميها، وعادة ما يُعبِّر عن ذلك بقولهم: «بنقل قديم»[3]، وقد يشك أحياناً في شخصية الناقل، فقد ذكر القفطي: «الكلام على ريطوريقا وهو الخطابة: يصاب بنقل قديم، وقيل: إن إسحاق نقله إلى العربي»[4].

ويبدو أن الوقوف على جميع ترجمات الكتاب الواحد وتقدير قيمتها العلمية، كان من لوازم المنهج العربي في الترجمة، وبخاصة ما كان من الكتب مهماً يمكن الانتفاع به في مناظرات المخالفين من أهل الشرائع والفرق الأخرى

(١) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٧٦-١٧٧.

(٢) القفطي، تأريخ الحكماء: ٥٥.

(٣) المصدر السابق: ٣٧، ٥٥.

(٤) المصدر السابق: ٣٧.

كاليهود والنصارى وغيرهم، وخير مثال على ذلك ما ذكره المسعودي عن الترجمة السبعينية للعهد القديم إلى اللغة اليونانية التي ترجمها اثنان وسبعون حَبراً من أحبار الإسكندرية لبطليموس الثاني فيلادلفوس (٢٥٨-٢٤٧ق.م)، واشتهرت بين علماء اللاهوت باسم «الترجمة السبعينية للعهد القديم»[١]، يقول المسعودي: «نقلت له التوراة، نقلها اثنان وسبعون حبراً بالإسكندرية من بلاد مصر من اللغة العبرانية إلى اليونانية، فقد ترجم هذه النسخة إلى العربي عدة ممن تقدم وتأخر، منهم حنين بن إسحاق، وهي أصح نسخ التوراة عند كثير من الناس»[٢].

ويتضح أنّ البحث عن النسخ الخطية لِمَا ترجم من المصنفات كان ديدناً لكثير من التراجمة؛ حرصاً على المقابلة بينها كما ذكرنا، ورغبة منهم في الوصول إلى الدقة والكمال، وأداء الأمانة في نقل النص المترجم، وبرهان ذلك ما عبر عنه البيروني في مطلع القرن الخامس الهجري عن ترجمة ابن المقفع لكتاب «كليلة ودمنة» التي أنجزها في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة، وذلك عندما وجد البيروني الأصل الهندي للكتاب، فقال: «وبودي إن كنت أتمكن من ترجمة كتاب «بنج تنتر»، وهو المعروف عندنا بكتاب «كليلة ودمنة»، فإنه تردد بين الفارسية والهندية، ثم العربية والفارسية، على ألسنة قوم لا يؤمَنُ تغييرهم إياه كعبد الله بن المقفع في زيادته باب «برزويه» فيه قاصداً

---

(١) دائرة المعارف الكتابية. تحرير: وليم وهبة بباوي، ط١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٠م: ٣٤٨/٢؛ وانظر: العليمي، مجير الدين عبدالرحمن بن محمد (ت ٩٢٨هـ/١٥٢١م): الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل. مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٧٣م: ١/١٥٥-١٥٦.

(٢) المسعودي، التنبيه والإشراف: ١١٤.

تشكيك ضعفى العقائد في الدين، وكسرهم للدعوة إلى مذهب المنانية، وإذا كان متهماً فيما زاد لم يخل عن مثله فيما نقل»[1].

ولم يقتصر النقد عندهم على ترجمة كتاب واحد، بل نجد أحياناً نقداً موجهاً إلى جمهرة المترجمين؛ وذلك لما شاع في ترجماتهم من الخلط والمجازفة، فالقفطي يَعمُّ بنقده جميع من ترجموا كلام أرسطو طاليس من مختلف اللغات، وذلك في قوله: «وإذا أنعم المنصف النظر في كلام أرسطو طاليس المنقول إلينا تحقق ما ذكرته، وتبين حقيقة ما سطرته، وكل من نقل من كلامه من اليونانية إلى الرومية وإلى السريانية وإلى الفارسية وإلى العربية حَرّف وجزّف، وظن بنقله الإنصاف وما أنصف، وأقرب الجماعة حالاً في تفهيم مقاصده في كلام: الفارابي أبو نصر وابن سينا، فإنهما دققا وحققا»[2].

ويلحظ أن الشك في كثير من الترجمات، واتهام بعض مترجميها بالتحريف أو عدم الدقة ومجانبة الأمانة فيما يقومون به من أعمال، كان قائماً في نفوس بعض رعاة الترجمة، أمثال جبرائيل بن بختيشوع طبيب المأمون الذي كان مُبجلاً لإسحاق بن حنين عندما وقف على بدائعه في الترجمة، فقال معجباً بها: «فوالله لئن مُدَّ له في العمر ليفضحن سرجس، وسرجس هذا الذي ذكره جبرائيل هو الرأس عيني، وهو أول من نقل شيئاً من علوم الروم إلى اللسان السرياني، وليفضحن غيره من المترجمين»[3].

---

(١) البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت ٤٤٠هـ/١٠٤٨م): في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، ١٩٥٨م: ١٢٣.

(٢) القفطي، تأريخ الحكماء: ٥١، وانظر: البيروني، في تحقيق ما للهند: ١٢٧.

(٣) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنبياء: ٢٥٩.

هـ- تحقيق صحة نسبة الكتاب المترجم لصاحبه:

يبدو أن حرص المؤلفين القدماء على نتائج قرائحهم، وثمرات عقولهم كان كبيراً، ولا غرو في ذلك، فصاحب العلم يريد بقاء علمه، وتخليد ذكره وأثره، ولذلك فإنهم اصطنعوا التلاميذ وعلموهم العلوم، ودوّنوا معارفهم وعلومهم في الرقوق والرّقم والقراطيس والكتب، خوفاً عليها من الدثور والنسيان، بل إن بعضهم تجاوز ذلك إلى وضع فهارس لكتبه ذاكراً عددها، ومبيناً غرضه منها، وطريقة التعرف إليها، ولمن ألفها، وزمن تأليفها، إلى غير ذلك من الموضوعات.

وقد وضح حنين بن إسحاق هذه القضية في مقدمة رسالته التي بعثها إلى علي بن يحيى قائلاً: «سألتني أن أصف لك من أمر كتب جالينوس كم هي؟ وبماذا تعرف؟ وما غرضه في كل واحدٍ منها؟ وكم من مقالة في كل واحدٍ؟ وما الذي يصف في مقاله منها؟ فأعلمتك أن جالينوس قد وضع كتاباً نحا فيه هذا النحو، ورسم فيه ذكر كتبه، وسماه فينكس، وترجمته: الفهرست، وأنه قد وضع مقالة أخرى وصف فيها مراتب قراءة كتبه، وأن التماس تعرّف أمر كتب جالينوس من جالينوس أولى من التماس تعرّفه مني»[1].

ويزيد حنين بن إسحاق الأمر وضوحاً وتفصيلاً بخصوص هذا الفهرست الذي وضعه جالينوس لكتبه، فيقول: «وأما الكتاب الذي سماه جالينوس فينكس، وأثبت فيه ذكر كتبه، فهو مقالتان، ذكر في المقالة الأولى منه كتبه في الطب، وفي المقالة الثانية كتبه في المنطق والفلسفة والبلاغة والنحو، وقد وجدنا هاتين المقالتين في بعض النسخ باليونانية موصولتين كأنهما مقالة واحدة، وغرضه في هذا الكتاب أن يصف الكتب التي وضع، وما غرضه في كل

(١) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٤٩.

واحدٍ منها، وما دعاه إلى وضعه، ولمن وضعه، وفي أي حد من سنه»[1].

وبناءً على ما يقدمه لنا النصان السالفان، فإننا نستطيع أن نقف على ضابطين منهجيين يتعلقان بالكتب المراد ترجمتها:

أولهما: أن أوثق مصدر في التعرف إلى صحة نسبة كتاب ما إلى صاحبه، هو ما ذكره المؤلف نفسه في كتبه أو في فهرسته لكتبه إن وجد، كقول حنين السالف الذكر: «وأن التماس تعرّف أمر كتب جالينوس من جالينوس أولى من التماس تعرفه مني».

وثانيهما: أنهم يريدون من المؤلف نفسه معلوماتٍ توثيقيةً كاشفةً عن أي كتاب يترجم من حيث عنوانه، وتاريخ تأليفه، وعدد مقالاته أو أجزائه، والباعث على تأليفه، كما يريدون نبذة موجزة عن محتواه؛ لتكون هادياً لمن يقف عليه تمهيداً لترجمته.

ولما كان أمر تحقيق هذين الضابطين المنهجيين متعذّراً في كثير من النصوص المترجمة، فإن رغبة المترجمين في تحقيق صحة النص جعلتهم يدققون في صورته الأصلية، وعلى أية حال تركه مؤلفه، ثم أشاروا إلى ما طرأ عليه من تغيير حاصل في الجمع أو الترتيب أو تغيير في العنوان.

يقول حنين في سياق حديثه عن كتاب جالينوس «العلل والأعراض»: «هذا الكتاب ست مقالات مجموعة، وهي من المقالات التي يحتاج إلى قراءتها ضرورةً قبل كتاب حيلة البرء، ولم يجعلها جالينوس في كتاب واحد، ولا عنونها بعنوان واحد، ولكن أهل الإسكندرية جمعوها وعنونوها بعنوان واحد وهو «كتاب العلل»، كأنهم ذهبوا إلى أن وسموا الكتاب بأكثر ما فيه، وأما السريانيون

(١) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٥٠.

فعنونوا هذا الكتاب بعنوان أبعد وأنقص من الواجب، فوسموه بكتاب «العلل والأعراض»، ولو كانوا قصدوا للعنوان التام، لقد كان ينبغي أن يذكروا مع الأسباب والأعراض الأمراض أيضاً.

فأما جالينوس، فعنون المقالة الأولى من هذه «الست في أصناف الأمراض...»، وعنون المقالة الثانية منها «في أسباب الأمراض...»، وأما المقالة الثالثة من هذه الست المقالات فعنونها «في أصناف الأعراض»... أما المقالات الباقية فعنونها في «أسباب الأعراض»[1].

ولم يقف التراجمة عند النقد الظاهري للنصوص التي تعاطوا ترجمتها، بل تجاوزوا ذلك إلى نقدها نقداً باطنياً، فشكُّوا في صحة بعض النصوص، وكذبوا أن تكون صحيحة النسبة لمن ألحقت بهم، وقد تهيأ لهم ذلك من خلال بصر الناقدين المميزين لها من حيث مناهجها التأليفية وأساليبها التعبيرية، ومدى اتساق ذلك وانتظامه مع الموروث العلمي لمؤلفيها.

ويمكن الوقوف على ذلك واستشفافه من خلال حديث حنين بن إسحاق عن كتاب جالينوس المسمى بـ «النبض»، يقول: «وأما أنا، فقد رأيت باليونانية مقالة ينحى بها هذا النحو، ولست أصدق أن جالينوس الواضع لتلك المقالة؛ لأنها لا تحيط بكل ما يحتاج إليه من أمر النبض، وليست بحسنة أيضاً، وقد يجوز أن يكون جالينوس قد وعد أن يضع تلك المقالة، فلم يتهيأ له وضعها، فلما وجده بعض الكذابين قد وعد ولم يف، تخرّص ووضع تلك المقالة، وأثبت ذكرها في الفهرست كيما يصدق فيها، ويجوز أن يكون جالينوس أيضاً قد وضع مقالة في ذلك غير تلك قد دَرَسَت كما دَرَسَ كثير من كتبه،

(١) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٥٤-١٥٥.

وافتعلت هذه المقالة مكانها»[1].

وقد تيقظ التراجمة إلى ما طرأ على بعض النصوص من زيادات، وما أضيف إليها من مادة ليست لأصحابها، فنبهوا على مواطن الزيادة منها، وعدُّوا تصرف القائمين بذلك هذياناً، وبرؤوا الكاتب الأول مما نُحِلَه كذباً ومَيْناً، ويتبين لنا ذلك بجلاء من خلال حديث حنين بن إسحاق عن كتاب «الأدوية» لجالينوس، يقول حنين: « ... وقد أضيف إليه مقالة أخرى في هذا الفن نسبت إلى جالينوس لكنها لفلغريوس، وقد رأيت تلك المقالة - بل ترجمتها - مع مقالات لفلغريوس لبختيشوع إلى السريانية، ولم يقتصر المفسرون للكتب على هذا حتى أدخلوا في هذا الكتاب هذياناً كثيراً، وصفات بديعة عجيبة، وأدوية لم يرها جالينوس، ولم يسمع بها قط»[2].

وعلاوة على ذلك، فإن منهجيتهم العلمية في التعامل مع النصوص المراد ترجمتها جعلتهم غير مقتصرين على التنبيه على الإضافات إلى النص الأصلي للمؤلف، بل تعدوا ذلك إلى الحكم على الكتاب كاملاً بأنه مفتعل على لسان صاحبه؛ ولذلك فإنهم قد توقفوا عن العمل في بعضها[3]؛ لأن صحة النتيجة العلمية تعتمد أساساً على النص الصحيح لا المفتعل، أو قاموا بترجمتها بعد توضيح حقيقة أمرها، يقول حنين بن إسحاق في غضون حديثه عن كتب جالينوس: «وأمّا الكتب التي نحا فيها نحو أصحاب الفرقة الثالثة من الطب، فلم أجد منها شيئاً خلا مقالة واحدة، لَمَّا ميزتها علمت أنها مفتعلة، إلا أني قد ترجمتها على ما علمت منها..»[4].

---

(١) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٦٧.

(٢) المصدر السابق: ١٧٠.

(٣) انظر: المصدر السابق: ١٧٢.

(٤) المصدر السابق: ١٧٥.

وبناءً على ما تقدم، فإنه يتبين لنا بجلاء أن منهجهم العلمي كان يقوم على التدقيق فيما يترجمون، فهم يتطلبون نصاً صحيحاً لتبنى عليه نتائج صحيحة.

ولا شك أن الأدوات العلمية التي تذرَّع بها كثير من التراجمة قد مكَّنتهم من الإصابة في هذا المضمار، فلولا علم حنين بالطب، ولولا تميُّزه بالعربية واللغات الأخرى، كما وصفه ابن أبي أصيبعة بأنه: «أعلم أهل زمانه باللغة اليونانية والسريانية والفارسية والدراية فيهم... مع دأب أيضاً في إتقان العربية، والاشتغال بها، حتى صار من جملة المتميزين فيها»[1]، لَمَا تمكن من رد المنحول إلى جالينوس.

وحنين بن إسحاق يكاد يكون مختصاً بترجمة كتب جالينوس، وأكثر مترجماته سواء إلى السريانية أو العربية من كتب جالينوس[2].

وفوق ذلك، فإن حنين بن إسحاق قد تميز بمعرفة آراء جالينوس والبراعة فيها[3]. ولذا فإننا نستطيع القول: إن حنين بن إسحاق كان عارفاً بالأسلوب الكتابي لجالينوس، ومدركاً لخصائصه التعبيرية واللغوية، ومتضلّعاً بعلمه الطبي، بحيث قاده تمرُّسه بمؤلفاته قراءةً وترجمةً وتصحيحاً إلى معرفة يقينية بمنهجه في التأليف، وطرازه في العلم، ويعود ذلك إلى سبره لطريقته، ومراسه الشديد بأساليبه الكتابية، مما جعله قادراً على نخل مؤلفاته مميزاً صحيحها من دَعِيِّها.

وفي خضم حركة الترجمة وإبَّان زخم نشاطها، ينبري أحد حذاق التراجمة في الإسلام، وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي المعروف بفيلسوف

(١) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء: ٢٥٩.

(٢) انظر: النديم، الفهرست: ٣٤٨.

(٣) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء: ٢٦٢.

العرب، ليؤكد أن واحداً من أشهر علماء اليونان قد انتحل كتابي أبلونيوس بعد دمجهما في كتاب واحد قام بترجمته، وإيضاح معانيه، والزيادة عليه.

وقد أورد لنا صاعد الأندلسي ذلك نقلاً عن إحدى رسائل الكندي التي لم يحدد لنا اسمها، يقول صاعد: «إن بعض الملوك اليونانيين وجد في خزائن الكتب كتابين منسوبين إلى أبلونيوس النجار، ذكر فيهما صنعة الأجسام الخمسة التي لا تُمط كُرة بأكثر منها، فطلب من ينقل له الكتابين، فلم يجد إلا إقليدس، وكان أعلم أهل زمانه بالهندسة، فبسط له أمر الكتابين، وشرح له غرض أبلونيوس فيهما، ثم وضع له صوراً للوصول إلى معرفة هذه المجسمات الخمسة، فقام من ذلك المقالات الثلاث عشرة المنسوبة إلى إقليدس..»(١).

ويظهر أن زيادة معرفتهم بالكتب بعد ترجمتها، وتراكم المواد المترجمة لديهم، قد مكّنهم من التنبيه على أخطاء التراجمة السابقين الذين لم يتأكدوا من معرفة أشخاص الكتاب الحقيقيين لبعض الكتب المترجمة، فحدث خلط كبير بين أشخاص مؤلفيها، ويظهر لنا ذلك من خلال سؤال طُرح على ثابت بن قرة الحرّاني عن البقراطيين وكتبهم، فقال: « ... ولَمَّا وقف المترجمون على كتبهم مزجوها وشرحوها وفسروها، ولم يميزوا واحداً منهم من الآخر، لتقارب علمهم، وأخذ الخلف عن السلف منهم»(٢).

أما المرحلة الثانية التي يقوم عليها نقل النص المترجم، وذلك بعد الحصول على نسخته أو نسخه الخطية، والتثبّت من مؤلف الكتاب المراد ترجمته، فإنها تكون من خلال طريقين:

---

(١) صاعد الأندلسي، طبقات الأمم: ٨٦.

(٢) القفطي، تأريخ الحكماء: ١٠٠.

الأول: طريق النقل الحرفي:

ويمكن توضيح المقصود بهذه الطريقة من خلال ملحوظات التراجمة ومؤرخي الترجمة على نقل بعض الكتب إلى العربية، منذ القرن الثاني وحتى القرن الثامن الهجري.

وأول هذه الملحوظات التي نوردها في هذا المقام ما قاله الكندي في رسالته المسمّاة «في صنعة الآلة المسماة ذات الحلق»: «سألتَ أيها الأخ المحمود أن أرسم لك الآلة التي ذكرها بطليموس في أوائل القول الخامس من كتاب المجسطي، عندما اشتبه عليك من وضعه إياها والعمل بها، ولم يؤت ذلك من خلل في وضعه، بل من صعابة نظم كلامه، مع إيضاح معانيه على المتولين لترجمة كتبه من اللسان اليوناني إلى العربي؛ لأن صعابة نظم كلامه صارت علة لعسر فهمه على المترجمين. فلمَا لَحِقَهم من الخوف في استعمال ظنونهم في معاني ألفاظه من الزلل عن كُنهها، لزموا النظم بعينه في نقلها بالعربية، فسموا مكان كل لفظة ما تستحق من العربية على تواليها لم يغادروا، وخَلوا من نظر فيما أخرجوا من كتبه ومكابدة استنباط معانيها، تخلُّصاً من الخطأ، وليس كل من ترجم من كتبه شيئاً أتى ذلك...»[1].

ولدينا نص آخر قاله محمد بن إسحاق المعروف بالنديم، وهو من مؤرخي حركة الترجمة، وذلك في تعليقه على إحدى ترجمات الصابئة لكتابهم في «الأسرار الخمسة»، يقول النديم: «الناقل لهذه الأسرارالخمسة كان عفطياً غير فصيح بالعربية، أو أراد بنقلها على هذا النسيج والرداءة الصدق عنهم،

(١) الكندي، يعقوب بن إسحق (ت ٢٥٦هـ/٧٧٢م): في الصناعة العظمى. حققه: عزمي طه السيد، دار الشباب، قبرص، ١٩٨٧م: ٦٦ (المقدمة).

والتحري لألفاظهم، فتركها على حالها في بُعد الائتلاف وتقطع الكلام»[1].

أما أشهر نصٍّ يوضح لنا المقصود بالترجمة اللفظية أو الحرفية، ويبين لنا مثالب هذه الطريقة وعيوبها، فهو نص صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، أحد أشهر أدباء العصر المملوكي وعلمائه، وصاحب الموسوعة المشهورة في التراجم والمسومة بـ «الوافي بالوفيات».

وممّا هو جدير بالذكر أنّ أغلب الباحثين في تاريخ حركة الترجمة إلى العربية لم يقفوا على هذا النص في مصدره الأصلي، بل أخذوه من كتاب «الكشكول» للعاملي[2]، يقول الصفدي: «وللتراجمة في النقل طريقان:

أحدهما طريق يوحنا بن البطريق وابن الناعمة الحمصي وغيرهما، وهو أن ينظر إلى كل كلمة مفردة من الكلمات اليونانية، وما تدل عليه من المعنى فيأتي بلفظة مفردة من الكلمات العربية ترادفها في الدلالة على ذلك المعنى فيثبتها، وينتقل إلى أخرى كذلك، حتى يأتي على جملة ما يريد تعريبه، وهذه الطريقة رديئة لوجهين:

أحدهما: أنه لا يوجد في الكلمات العربية كلمات تقابل جميع الكلمات اليونانية، ولهذا وقع في خلال هذا التعريب كثير من الألفاظ اليونانية على حالها.

الثاني: أن خواص التركيب والنسب الإسنادية لا تطابق نظيرها من لغة أخرى دائماً، وأيضاً يقع الخلل من جهة استعمال المجازات، وهي

---

(١) النديم، الفهرست: ٣٩١.

(٢) انظر: محمد عبدالغني حسن، فن الترجمة في الأدب العربي: ١٨-٢٠؛ الكندي، في الصناعة العظمى: ٦٧ (المقدمة)؛ موسى يونان مراد، حركة الترجمة والنقل في العصر العباسي: بيروت، ١٩٧٣م: ١٣٠.

كثيرة في جميع اللغات»[1].

وتوضيحاً للمقصود بالترجمة الحرفية، أرى أن إيراد شواهد نصية من هذه الترجمات المشار إليها عند النديم والصفدي وغيرهما، قد يكون ضوءاً كاشفاً وموضحاً لهذا النمط من النقل: فمن الأمثلة على ترجمة «الأسرار الخمسة» التي تحدث عنها النديم: «وآخر السر الثاني؛ أيضاً كالخراف في الغنم والعجاجيل في البقر، ومثل حداثة الرجال الرعن الافراريين الداخلين في بيت البوغداريين، بيت القاهر ونحن نسره»[2].

ومن الأمثلة على ترجمة يوحنا بن البطريق: «السبيا: وهذا العضو في جميع الحيوان الذي يسمى باليونانية مالاقيا وخاصة في الذي يسمى «سبيا»، فإنه فيه كبير. وإذا أفرغ هذا الحيوان، أخرج الرطوبة السوداء، وصيّرها مثل سياج وحائط حول جثته؛ لأنه يُكدّر بها الماء. والحيوان الكثير الأرجل، والحيوان الذي يسمى باليونانية طاوثيداس»[3].

ويترجم ابن البطريق، فيقول: «وهو ظاهر بيِّن أنه ينبغي لنا أن نبتدئ بالقول من ها هنا كما قلنا فيما سلف...»[4].

وبناءً على ما تقدم، فإن الباحث تتضح أمامه صورة النقل الحرفي، ويمكن لنا أن نقف عند أهم الخطوط والسمات التي تميز هذا النوع من النقل:

---

(١) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ/١٣٦٢م): الغيث المسجم في شرح لامية العجم. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م:٧٩/١.

(٢) النديم، الفهرست: ٣٩١.

(٣) أرسطوطاليس: اجزاء الحيوان. ترجمة يوحنا بن البطريق، حققه وشرحه وقدم له: عبدالرحمن بدوي، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٨م: ١٧٦.

(٤) المصدر السابق: ٤٣.

- إن عبارة الترجمة الحرفية جاءت مفككة غير مترابطة، مما يؤدي إلى انقطاع المعنى، وعجز القارئ عن الربط بين أجزاء السياق، الأمر الذي جعل نسيج الكلام مهلهلاً متداعياً.
- بدا قصور التراجمة واضحاً في تعريب كثير من المصطلحات اليونانية أو السريانية، وما زادوا على أن كتبوا كثيراً من هذه المصطلحات بأحرف عربية.
- خضع التراجمة لحرفية مفرطة، مراعاة للمفردات وترتيبها، وللصيغ النحوية والتركيبية في اللغات التي نقلوا منها.
- عجز التراجمة من أصحاب هذه الطريقة عن تمثُّل الأسلوب العربي المبين، الذي يلتزم فيه بناء الجمل بناء صحيحاً، كما عجزوا عن وضع الألفاظ في مواطن استخدامها الصحيح في السياق.
- ضعف بعض التراجمة في إحدى اللغتين المنقول منها أو المنقول إليها أو الاثنتين معاً.
- لم يكن بعض التراجمة من أهل الاختصاص والعلم في موضوع النص المترجم؛ ولذلك فإنهم عَجَزُوا عن فهم معاني كثير من النصوص ومقاصد مؤلفيها، فأفسدوا ما نقلوه.
- تقاعس بعض التراجمة عن بذل الجهد المناسب لفهم النصوص المترجمة، وتعجَّلوا في نقلها، فوقفوا عند ظواهر ألفاظها، واكتفوا بترجمتها حرفاً بحرف وكلمة بكلمة ما أمكنهم ذلك، براءة من مؤاخذتهم في عدم درك معانيها، وما يمكن أن يؤخذ عليهم من قصور في الفهم.
- تفتقر مثل هذه الترجمات الحرفية إلى الوضوح، فهي ترجمة شكلية أكثر منها مضمونية، وعلى الرغم من نقلها لشكل النص، والتزامها المسرف بحرفيته، إلا إنها لم تراع روح النص وصورته الأصلية التي أرادها كاتبه.

- وأخيراً فإن الدقة والأمانة في أداء النص المترجم معدومتان في الترجمة الحرفية؛ لأن أصحابها وقفوا عند المدلول القاموسي للألفاظ، ولم يراعوا ما تمتلكه اللغات من طاقات تعبيرية، وما لها من أساليب في أداء المجاز والإسناد.

أما الموقف المنهجي للعرب من هذه الترجمات الحرفية، فإنهم قد ميزوا هذا النوع من النقل عن غيره، ووسموه بأنه نقل رديء؛ ولذلك فإنهم قد نبهوا على كثير من الترجمات الرديئة[1].

وعبّر الجاحظ عن عجز طبقة الحرفيين من التراجمة عن نقل الكتب المترجمة نقلاً صحيحاً بقوله: «فمتى كان - رحمة الله تعالى - ابن البطريق، وابن ناعمة، وابن قرة، وابن فهريز، وثيفيل، وابن وهيلي، وابن المقفع[2]، مثل أرسطا طاليس؟! ومتى كان خالدٌ مثل أفلاطون»[3]؟!.

ولم يقتصر الموقف المنهجي على التنبيه على هذا النوع من الترجمات ورفضه، بل تعدوا هذا الموقف السلبي، وخطوا خطوتين منهجيتين إيجابيتين:

الأولى: إصلاح النص المنقول والقيام بشرحه؛ تقريباً لمعانيه، وجعلها سائغة مفهومة عند طلابه والراغبين في الاطلاع عليه، فكتاب بطليموس المسمى بـ «الأربعة» نقله إبراهيم بن الصلت، وأصلحه حنين بن إسحاق، وفسره عمر بن فرخان وإبراهيم بن الصلت والنريزي والبتاني[4].

---

(١) انظر: النديم، الفهرست: ٣٥٠، ٣٢٨؛ ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء: ٢٦٢.

(٢) لا يقصد به عبدالله بن المقفع الكاتب المعدود في جملة البلغاء العرب، وقد ناقش هذه المسألة بول كروس، انظر: عبدالرحمن بدوي، التراث اليوناني: ١٠١-١٢٠.

(٣) الجاحظ، الحيوان: ١/٧٥-٧٦.

(٤) انظر: النديم، الفهرست: ٣٢٧.

وذكر لنا النديم خبراً مهماً عن أحد تراجمة القرن الرابع الهجري، وهو مرلاحي، الذي كان: «جيد المعرفة بالسريانية، عفطي الألفاظ بالعربية، ينقل بين يدي عليّ بن إبراهيم الدهكي، من السرياني إلى العربي، ويصلح نقله ابن الدهكي»[1].

والثانية: إعادة ترجمة النصوص الرديئة النقل، فعندما نُقِلَ للكندي كتاب بطليموس الموسوم بـ«كتاب جغرافيا في المعمور وصفة الأرض»، وكان النقل رديئاً، أعاد نقله ثابت بن قرة[2]، وهناك شواهد كثيرة على إعادة نقل الكتب طلباً لترجمة صحيحة تفي بالغرض منها[3]. وقد يقوم الترجمان نفسه بإعادة ترجمته للنص الواحد رغبة في الوصول إلى النص الأكمل، فقد قام الحجاج بن يوسف بن مطر الكوفي بنقل كتاب إقليدس في الهندسة: «نقلين، أحدهما يعرف بالهاروني وهو الأول، والنقل الثاني هو المسمى بالمأموني وعليه يُعَوَّل»[4].

الثاني: طريق النقل المعنوي:

وضّح الصلاح الصفدي طريقة النقل المعنوي قائلاً: «الطريق الثاني في التعريب طريق حنين بن إسحاق والجوهري وغيرهما، وهو أن يأتي إلى الجملة، فيحصل معناها في ذهنه، ويعبر عنها من اللغة الأخرى بجملة تطابقها، سواء ساوت الألفاظ أم خالفتها. وهذه الطريق أجود، ولهذا لم تحتج كتب حنين بن إسحاق إلى تهذيب إلا في العلوم الرياضية؛ لأنه لم يكن قيِّماً بها، بخلاف كتب الطب والمنطق والطبيعي والإلهي، فإن الذي عرَّبه منها

---

(١) انظر: النديم، الفهرست: ٣٠٥.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٣٢٨.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٣٠٧، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢؛ القفطي، تأريخ الحكماء: ٣٨، ١١٩.

(٤) القفطي، تأريخ الحكماء: ٦٤.

لم يحتج إلى إصلاح، فأما أوقليدس، فقد هذّبه ثابت بن قرة الحراني، كذلك المجسطي والمتوسطات بينهما»[1].

فمن خلال نص الصفدي السابق ندرك أن حنين بن إسحاق قد تمكن من أن يختطَّ لنفسه منهجاً صحيحاً في الترجمة من لغة إلى أخرى، فابتعد عن الترجمة الحرفية التي عرفناها من قبل، الأمر الذي جعل منه رأس هذه الطريقة، ولكن يجب علينا أن نسأل عن الأدوات والمؤهلات والوسائط التي مكّنت زعيم مدرسة المترجمين المبدعين في العصر العباسي من الوصول إلى ذلك.

وأوضحت لنا دراسة المنهج العربي في الترجمة أنّ المترجمين أسّسوا مدرسة خاصة في الترجمة ونقل العلوم، ولعلّ حديثنا عن حنين بن إسحاق يوضّح أهم خصائص هذه المدرسة التي يمكن أن يعدّ حنين بن إسحاق رأساً لها.

ولعل الإجابة عن السؤال المتقدم والمتعلق بمؤهلات حنين وأدواته المعرفية الخاصة بفن الترجمة تكمن في الآتي:

أولاً: إن النديم قد وصف حنين بن إسحاق بأنه «كان فاضلاً في صناعة الطب، فصيحاً باللغة اليونانية والسريانية والعربية»[2]، وذكر القفطي أن حنين ابن إسحاق كان فصيحاً لَسِنَاً بارعاً شاعراً[3].

وينقل ابن أبي أصيبعة رأي عبدالحق الصقلي النحوي في حنين: «وإننا نجد في كلامه وفي نقله ما يدل على فصاحته وفضله في العربية وعلمه بها، حتى إن له تصانيفَ في ذلك»[4].

---

(١) الصفدي، الغيث المسجم: ٨٠.

(٢) النديم، الفهرست: ٣٥٢.

(٣) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء: ٢٥٧.

(٤) المصدر السابق: ٢٦٢.

فعِلْم حنين وبراعته في الطب، وإتقانه للعربية واليونانية وغيرهما من اللغات مجمَع عليه بين القدماء، وتميزه فيهما مكّنه من أن يحقق أهم الشروط التي وضعها العرب للترجمان الجيد، وعبر عنها الجاحظ بقوله: «ولا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواءً وغاية»(١). ونجد للحسن بن سوار قولاً يعضد قول الجاحظ السابق: «ولما كان الناقل يحتاج – في تأدية المعنى إلى فهمه باللغة التي منها ينقل – إلى أن يكون متصوراً له كتصور قائله، وإلى أن يكون عارفاً باستعمال اللغة التي منها ينقل، والتي إليها ينقل...»(٢).

ومن خلال ما عرف من فضائل حنين وخبراته العلمية التي تجلّت في: إتقانه للعربية، وفصاحته باليونانية والسريانية، ومعرفته الوثيقة بالطب وبالعلوم التي ينقل منها إلى العربية، يمكن القول: إنه حقق أهم الشروط المنهجية للناقل في المعرفة.

ثانياً: لقد انطلق حنين بن إسحاق في حياته العلمية متحدياً للجندياسبوريين ممثلين بيوحنا بن ماسويه، الذي كان حنين بن إسحاق من طلابه، فغاظه أن يكثر حنين من الأسئلة، فخاطبه يوحنا ساخراً منه، وكان حنين من أهل الحيرة: «ما لأهل الحيرة ولتعلم صناعة الطب، صر إلى فلان قرابتك حتى يهب لك خمسين درهماً تشتري منها قفافاً صغاراً بدرهم، وزرنيخاً بثلاثة دراهم، واشتر بالباقي فلوساً (حبالاً ضخاماً للسفن) كوفية

---

(١) الجاحظ، الحيوان: ٧٦/١.

(٢) أرسطو، منطق أرسطو. حققه وقدم له: عبدالرحمن بدوي، دار الكتب، القاهرة، ١٩٨٤م: ١٥٣/٣.

وقادسية... واقعد على الطريق، وصح: القلوس الجياد للصدقة والنفقة، ربع القلوس، فإنه أعود عليك من هذه الصناعة!»[1].

فما كان من حنين إلاّ أن خرج من دار يوحنا باكياً مكروباً، ولكنه أقسم أنه «بريء من دين النصرانية إن هو رضي أن يتعلم الطب حتى يحكم اللسان اليوناني إحكاماً لا يكون في دهره من يحكمه»[2].

وقد وفّى حنين بقسمه، فجدّ في تعلم اللسان اليوناني، وسافر إلى الإسكندرية، ودخل بلاد اليونان إلى أن أحكم هذا اللسان، فكان ذلك التفوق في اللسان اليوناني وغيره من الألسنة رداً على الجندياسبوريين الذين أرادوا احتكار صناعة الطب، والمعرفة بمصادره فيما بينهم.

ثالثاً: جدية حنين في العمل وإخلاصه فيه، ويعرف مقدار إخلاصه من خلال رسالته إلى علي بن يحيى التي أتمها في الثامنة والأربعين من عمره، وقد بين لنا في هذه الرسالة مدى مكابدته في البحث عن الأصول الجيدة ليترجم عنها، وما قام به من إشراف على التراجمة وتوجيه لهم، وعبر عن نقده الشديد للترجمات الهزيلة، ولم يمنعه إخلاصه في العمل الترجمي من نقد ترجماته السابقة، وتبيان مواطن الخلل فيها[3].

وأكد حنين إخلاصه في وجه خصومه - الذين أحسن إليهم، فقابلوه على ذلك بالإساءة - قائلاً: «ونقلي إليهم العلوم الفاخرة من اللغات التي لا يحسنونها ولا يهتدون إليها، ولا يعرفون شيئاً منها، في نهاية ما يكون من حُسْن العبارة والفصاحة، ولا نقص فيها ولا زلل، ولا ميل لأحد من

(1) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء: ٢٥٨.

(2) المصدر السابق: ٢٥٨.

(3) حنين بن إسحاق، رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى: ١٤٩-١٧٩.

الملل، ولا استغلاق ولا لحن...»[1].

وكما يتضح لنا من كلام حنين عن نفسه، فإن منهجه الحُرّ في الترجمة يقوم على أن يتطلب في ترجماته نهاية الفصاحة وأبعد غاياتها، جامعاً إلى ذلك القدرة على أداء أدق المعاني بأحسن العبارات، وقارناً ذلك بالأمانة والنزاهة فيما ينقل، وعدم التحيز لإحدى الطوائف أو الملل، مع الوضوح التام في المعنى، والبعد عن اللحن المستكره في الكلام المترجم، وهذا هو الطريق المحمود عند العرب في الترجمة؛ ولذا فإن ماكس مايرهوف ينقل رأي برجستراسر الذي وصف به ترجمات حنين بقوله: «لكن تراجم حنين أفضل ودقتها أعظم. ومع ذلك، فإن الإنسان يخيل إليه أنها ليست نتيجة مجهود صادق، ولكن نتيجة تمكُّن وثيق من اللغة، وحُسْن تصرف في مذاهبها، ويتجلى هذا في سلاسة التوفيق بين اليونانية والعربية، والدقة المتناهية في التعبير مع الإيجاز»[2].

قلت: وعلاوة على ما أورده مايرهوف عن دقة حنين في ترجماته، وتقديره لمجهوده الصادق، وكفاءته في العمل، وقدرته على التوفيق بين اليونانية والعربية، إلا أنه قد فاته أمر عظيم يتصل بطبيعة اللغة العربية التي أصبحت أداة طيِّعة تتسم بالمرونة التامة في أيدي حذاق التراجمة: كابن المقفع، وسهل بن هارون، وحنين بن إسحاق، وإسحاق بن حنين، والجوهري، وثابت بن قرة الحراني وغيرهم من كبار المترجمين في العصر العباسي، وذلك لِمَا اتسمت به العربية من قدرة على الاختصار في التعبير عن المعاني، ولِمَا عُرفت به من الإيجاز على الرغم من ثروتها الاشتقاقية الهائلة، وكثرة ألفاظها للمعاني

(1) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء: ٢٦٥.

(2) حنين بن إسحاق (ت ٢٦٠هـ/٨٧٣م): العشر مقالات في العين: تحقيق: ماكس مايرهوف، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٨م: ٣٠ (مقدمة مايروهوف).

المتولدة من الاشتقاق فيها، الأمر الذي ولّد فيها كثيراً من الظواهر اللغوية كالترادف ونحوه، وأدى إلى سعة الحقول الدلالية فيها.

وضمن الإطار العام الذي اتّصفت به اللغة العربية من تفضيل للإيجاز، قامت القاعدة عند النحاة على أنه: لا فصل مع إمكان الوصل في الضمير، بناءً على أن الضمير المتصل أوجز من الضمير المنفصل، والتعبير به يكون أبلغ، فلا يجوز أن يقال: درس أنا، وإنما يقال: درست. وهكذا.

وتدليلاً على ما تقدم، وتوضيحاً للدقة والوضوح الذي اتسمت به الترجمات العربية، وبخاصة إذا ما توافرت لها الطرائق المنهجية التي حددها العرب، والترجمان الكَفِي المضطلع باللغة العربية واللغة المنقولة عنها، فإنني أقتبس نصاً مهماً لابن سنان الخفاجي، الذي كان متصلاً بكثير من التراجمة في عصره، وكان عالماً من كبار علماء البلاغة العربية، يقول: «ومن تتبع جميع اللغات لم يجد فيها - على ما سمعته - لغة تضاهي اللغة العربية في كثرة الأسماء للمسمى الواحد، على أن اللغة الرومية بالضد، فإن الاسم الواحد يوجد فيها للمسميات المختلفة كثيراً، وقد كان بعض اللغويين حصر أسماء السيف والأسد في لغة العرب، فكانت أوراقاً عدة.

وهي مع السعة والكثرة أخصر لغة في إيصال المعاني، وفي النقل إليها يبين ذلك، فليس كلام ينقل إلى لغة العرب إلا ويجيء الثاني أخصر من الأول مع سلامة المعاني، وبقائها على حالها، وهذا - بلا شك - فضيلة مشهورة، وميزة كبيرة، لأن الغرض في الكلام ووضع اللغات بيان المعاني وكشفها، فإذا كانت لغة تفصح عن المقصود وتظهره مع الاختصار والاقتصار، فهي أولى بالاستعمال، وأفضل مما يحتاج فيه إلى الإسهاب والإطالة.

وقد أخبرني أبو داود المطران - وهو عارف باللغتين: العربية والسريانية -

أنه إذا نقل الألفاظ الحسنة إلى السرياني قَبُحت وخسَّت، وإذا نقل الكلام المختار من السرياني إلى العربي ازداد طلاوة وحُسْناً، وهذا الذي ذكره صحيح، ويخبر به أهل كل لغة عن لغتهم مع العربية»[1].

فنص ابن سنان الخفاجي يوضح لنا خصيصة مهمة من خصائص العربية العظيمة المتمثلة في الإيجاز، والطواعية للتعبير عن المعاني العميقة والموضوعات المختلفة بأوجز العبارات وأدقها.

وفوق ذلك، فإن شهادة أبي داود المطران وغيره من علماء اللغة والفلاسفة والتراجمة؛ كالبيروني وأبي سليمان المنطقي - التي سبق إيرادها في مقدمة هذا البحث - تبرهن لنا على قدرة العربية على دحر كل اللغات المنافسة لها في ميدان العلم والفكر؛ لتصبح اللغة التي لا منازع لها في التعبير عن إبداع الحكماء والأدباء والعلماء من مختلف الأجناس والأمم والملل في إطار الحضارة الإسلامية.

(١) ابن سنان الخفاجي، عبدالله بن محمد (ت٤٦٦هـ/١٠٧٣م): سر الفصاحة. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م: ٤٩- ٥٠.

الفصل الرابع
بواعث حركة الترجمة والتعريب
في ديوان الإنشاء المملوكي(*)

(*) انظر: سمير الدروبي: «حركة الترجمة والتعريب في ديوان الإنشاء المملوكي»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٦٢، السنة ٢٦، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١١-٧٢.

مما لا شكّ فيه أن دولة كبرى كدولة المماليك التي ورثت حكم الأيوبيين، وامتدّ حكمها قرابة ثلاثمائة سنة (٦٤٨-٩٢٣هـ/١٢٥٠-١٥١٧م)، وسيطرت على رقعة واسعة من الأرض شملت: مصر والشام وشمال العراق، والأجزاء الجنوبية من بلاد الأناضول (تركيا في الوقت الحاضر) والجزيرة العربية، وبرقة وبلاد النوبة، كانت حركة الترجمة والتعريب ضرورة ملحة لديها، بل هي من مستلزمات بقائها، وتنظيم علاقاتها مع جيرانها والقوى العالمية آنذاك، وخاصة إذا علمنا أن هذه الدولة الفتية قامت في مصر في ظروف دقيقة جداً، تجلّت في الزحف المغولي المخرّب الذي اجتاح مشرق العالم الإسلامي، وتهاوت أمامه الدول الإسلامية تباعاً من جانب، وفي الوجود الصليبي في الساحل الشامي من جانب آخر.

وقد استطاعت هذه الدولة الناشئة أن توقع أول هزيمة ساحقة بجيش المغول الجرّار في سنة (٦٥٨هـ/١٢٥٩م) في وقعة عين جالوت بوادي كنعان من أرض الأردن، وتكون بذلك قد أنقذت مصر والشام، والأماكن المقدسة في فلسطين والجزيرة العربية، وبقية العالم الإسلامي من سقوط وشيك في براثن المغول التي لم ترحم إنسانية، ولم تبق حضارة.

وقد استطاعت دولة المماليك أن تسحق الوجود الصليبي في الشام على أيدي قادة عظام؛ كالظاهر بيبرس والمنصور قلاوون، والأشرف خليل بن قلاوون، وهي بذلك قد خلّصت العالم الإسلامي من التحالف المغولي الصليبي[1] الذي كان داءً ووبيلاً يمكن أن يأتي على الإسلام وأهله، لو

(١) انظر: الباز العريني: المماليك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م: ٥٠.

تحققت له فرص النجاح.

وبناءً على خطورة المهمة التي اضطلعت بها هذه الدولة، وضخامة الإنجازات العسكرية والاقتصادية والعلمية التي حققتها، فإنّ حركة الترجمة والتعريب كانت من مستلزمات وجود هذا الكيان، ومن أوثق الأسس لبقائه وتمكينه.

والدّارس لذلك العصر، والمتتبّع لمصادره الأدبية والتاريخية، بحثاً عن حركة الترجمة وما يتعلق بها من بواعث وأسباب، يستطيع أن يرجع بواعثها إلى عوامل: السياسة والاقتصاد والحرب، والعلم والدين والمجتمع، مما يجعل هذه الأسباب غير مختلفة عن نظيراتها في العصر الحاضر.

ولعلّ أظهر أسباب التعريب والترجمة هم المماليك أنفسهم، الذين جُلِبوا إلى مصر على أيدي الأيوبيين، ولا سيما الصالح أيوب بن السلطان الكامل الذي أكثر من شرائهم، وأطلق عليهم اسم البحرية، وعيّنهم أمراءَ في دولته، وصاروا بطانةً له يسكنون في قلعة الروضة بمصر[1].

أمّا موطن المماليك البحرية الذين عرفوا بالأتراك، فهو بلاد القَبْجَاق(*)، فالملك الظاهر بيبرس (ت ٦٧٦هـ/١٢٧٧م) ولد بأرض القبجاق سنة (٦٢٥هـ/١٢٢٧م)، وأسر ثم جلب إلى مصر[2]، وكذلك الملك المنصور سيف

---

(١) انظر: المقريزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م): السلوك لمعرفة دول الملوك. تصحيح: محمد مصطفى زيادة، ط٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦م:١/٣٣٩-٣٤٠.

(*) القبجاق: «فرع من الترك مساكنهم الأصلية حوض نهر إرتش، وقد تنقلوا حتى استقروا بحوض نهر إتل (الفلجا) جنوبي روسيا الحالية، فعرفت تلك الجهة باسم القبجاق، كما عرفت به أيضاً دولة المغول المسمّاة باسم القبيلة الذهبية». المقريزي: السلوك: ١/٦٦٣، حاشية (١).

(٢) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (٦٧٣هـ/١٣٦٧م): الوافي بالوفيات، تحقيق: هلموت ريتر وآخرين، فرانز شتاير بفيسبادن، ١٩٦١-١٩٩٦م: ١/٣٢٩.

الدين قلاوون (ت ٦٨٩هـ/١٢٩٠م) من جنس القبجاق، اشتراه الأمير علاء الدين آقسنقر أحد مماليك العادل أبي بكر بن أيوب بألف دينار، فعرف من ذلك بالألفي[١].

ولما استقلّ المماليك بزعامة المعز عز الدين أيبك الجاشنكير التركماني (ت٦٥٥هـ/١٢٥٧م) في سنة (٦٤٨هـ/١٢٥٠م)، دأب سلاطينهم على استجلاب المماليك من مختلف الأجناس: «الترك والجركس والروم والروس وغير ذلك من الأجناس المشابهة للترك»[٢] بأعداد كبيرة جداً جاوزت المئين إلى الألوف، ويصف لنا المقريزي ذلك قائلاً: «واستجلبوا من المماليك التي تجلب من بلاد الترك شيئاً كثيراً، حتى يقال: إن عدّة مماليك الملك المنصور قلاوون كانت سبعة آلاف مملوك، ويقال: اثني عشر ألفاً، وكانت عدة مماليك ولده الأشرف خليل بن قلاوون اثني عشر ألف مملوك»[٣].

وإذا ما تجاوزنا المثالين السابقين في كثرة استجلاب المماليك في الدولة المملوكية البحرية (التركية) إلى المماليك في الدولة المملوكية البرجية (الجركسية)، فإننا نجد أن الظاهر برقوق (ت ٨٠١هـ/١٣٩٩م)، قد جلب ما يزيد على أربعة آلاف مملوك أغلبهم من الجراكسة[٤]. وقد علل القلقشندي

(١) المقريزي، السلوك: ٦٦٣/١.

(٢) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٢١هـ/١٤١٨م): صبح الأعشى في صناعة الإنشا، مصورة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة عن الطبعة الأميرية، بلا تاريخ: ٢١٦/٤.

(٣) المقريزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروفة بالخطط المقريزية، طبعة جديدة بالأوفست، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ: ٩٥/١.

(٤) المصدر السابق: ٩٥/١.

كثرتهم بميل برقوق إلى أبناء جنسه من الجراكسة(١).

وإذا ما اعتبرنا عدد سلاطين المماليك، وهم سبعة وأربعون سلطاناً، إلى كثرة ما استحضروه من المماليك صغاراً وكباراً، وجدنا سيلاً بشرياً أعجمياً متدفّقاً على مدار ثلاثمائة سنة تقريباً، والأخطر من ذلك أن الحكم والسيادة والقوة العسكرية كانت حكراً على أولئك الطارئين الجدد، الذين تعصبوا لأجناسهم، وإن اختلفوا فيما بينهم أحياناً صراعاً على الحكم.

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ تعريب المماليك كان ضرورة حيوية لبقاء الدولة من جانب، وللتوحيد اللغوي والثقافي لأجناس المماليك من جانب آخر، ولكن الاستجابة لحركة التعريب كانت تلقى قبولاً تاماً من المماليك الصغار الذين عُرفوا بالكتابية، وذلك لمناسبة سنهم للتعليم في مدرسة الطباق(٢).

وقد أبدى المقريزي لنا إعجابه بهذه المدرسة العسكرية الكبرى، مدرسة الطباق التي تقوم بتعريب المماليك وتعليمهم، وتنشئتهم تنشئة عربية إسلامية قائلاً: «وكانت للمماليك بهذه الطباق عادات جميلة، أولها: أنه إذا قدم بالمملوك تاجره عرضه على السلطان، ونزّله في طبقة جنسه، وسلّمه لطواشي برسم الكتابة، فأول ما يبدأ به تعليمه ما يحتاج إليه من القرآن الكريم.

وكانت كلّ طائفة لها فقيه يحضر إليها كلّ يوم، ويأخذ في تعليمها كتاب الله تعالى، ومعرفة الخطّ، والتمرن بآداب الشريعة، وملازمة الصلوات والأذكار. وكان الرسم إذ ذاك أن لا يجلب التجار إلاّ المماليك الصغار، فإذا شبّ الواحد من المماليك علّمه الفقيه شيئاً من الفقه، وأقرأه فيه مقدمة، فإذا صار سنّ

(١) القلقشندي، صبح الأعشى: ٤/٤٥٨-٤٦٢.

(٢) انظر: ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤هـ/١٤٦٩م): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٦٣-١٩٧٢م: ١٤/١.

البلوغ أخذ في تعليمه أنواع الحرب»[1].

وقد ترتّب على هذه الحركة الإيجابية لتعريب المماليك أن تهذّبت أخلاقهم، وعظّموا الإسلام وأهله، وأصبحوا فرساناً للإسلام، بل إنّ بعضهم «من يصير في رتبة فقيه عارف، أو أديب شاعر، أو حاسب ماهر»[2].

وعلى الرغم من هذه الجهود الحثيثة التي بذلتها مدرسة الطباق في تعريب المماليك، إلاّ أن مجيء بعضهم كبيراً، وعدم دخولهم إلى هذه المؤسسة التعليمية التي تصقل ألسنتهم بالعربية، كان له آثار تدميرية على المماليك أنفسهم، وعلى العربية نفسها.

وتمدنا كتب التراجم بنماذج من أمراء المماليك وسلاطينهم، وأفرادهم الذين لم يتعلموا العربية بتاتاً، أو ترفّعوا عن الحديث بها.

وفوق ذلك، فإن بعضاً من المماليك قد أولى اللغات الأعجمية عناية تفوق عنايتهم بالعربية.

فسيف الدين بُشتاك الناصري (ت ٧٤٢هـ/١٣٤١م) الذي كان من أكابر أمراء الدولة وأعيانها، وكان مقرباً للسلطان الناصر محمد بن قلاوون، وكان تياهاً صلفاً، لا يتكلم بالعربية، ولا يخاطب الناس إلا بترجمان[3]، وألماس الحاجب الناصري الذي كان ينوب مناب السلطان حال غيبته، كان لا يفهم بالعربية شيئاً[4].

---

(١) المقريزي، المواعظ والاعتبار: ٢/٢١٣.

(٢) المصدر السابق: ٢/٣١٤.

(٣) ابن حبيب الحلبي، حسن بن عمر (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م): تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦-١٩٨٦م:٣/٣١.

(٤) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م): الدرر الكامنة في أعيان=

وعلاوة على الأمراء، فإن بعضاً من سلاطين المماليك، كالظاهر ططر (ت٨٢٤هـ/١٤٢١م)، الذي كان شديد العناية بلسان الأتراك، وكانت لديه مكتبة ضخمة باللغة التركية، كما أمر بترجمة كثير من الكتب العربية إلى اللغة التركية[1].

وحافظ المماليك على زيٍّ خاص يميزهم عن العرب، وكان الزي التركي أثيراً لديهم[2].

وكانت اللغة التي يَسْمَرُ بها بعضهم أحياناً هي التركية لا العربية، فعندما جاء حمزة التركماني من الشرق، اتّصل بخدمة الأمير سيف الدين تَنكز الحسامي (ت ٧٤١هـ/١٣٤٠م)، الذي كان نائب دمشق، وكان حمزة التركماني يسامر تَنْكَز بأخبار رستم المذكور في ملحمة الشاهنامة[3].

وإضافة إلى عصبية المماليك لأجناسهم وألسنتهم، وتميزهم بأزياء خاصة، فإنهم حافظوا على أسمائهم التركية أو المغولية، ووجدوا من المؤرخين من يفسّر معانيها لهم، فمثلاً أرتامش يعني بالتركية فضلة، وبُطا معناه الجمل الصغير، وطُرنا يعني كركي، وتغري بردي يعني الله أعطى، وجانبك معناه أمير روح[4].

= المائة الثامنة، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م: ١/٤٣٨-٤٣٩؛ والصفدي: الوافي: ٩/٣٧١.

(١) العيني، بدر الدين محمود (ت ٨٤٩هـ/١٤٥١م): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان (حوادث وتراجم ٨٢٤هـ-٨٥٠هـ)، تحقيق: عبدالرزاق القرموط، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٩م: ١٥٧.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى: ٤/٣٩.

(٣) الصفدي، الوافي: ١٣/١٨٩.

(٤) انظر: ابن تغري بردي: المنهل الصافي والمستوفى على الوافي (١-٦)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٦-١٩٩٠م: ٢/٢٩١، ٢/٣٨٠، ٣/٤٢١، ٤/٣٥، ٤/٢٢٢.

ويتبين لنا مما تقدمت الإشارة إليه، أن حركة الترجمة والتعريب كانت ضرورية لتحقيق التجانس الثقافي، والتواصل المعرفي، ولبقاء لغة العرب حية في مؤسسات الدولة المختلفة، وبخاصّة ديوان الإنشاء الذي صدرت عنه جميع المكاتبات في التعيينات والإقطاعات إلى المماليك.

وثمة دافع آخر لا يقلّ عن سابقه أهمية، وهو الباعث العسكري، المتمثّل في تأمين حدود الدولة، وذود أعدائها، ومعرفة مخططاتهم المسبقة، وما يجري حولها من أحلاف وتجمعات دولية، وإلقاء القبض على عملاء الأعداء وجواسيسهم.

وقد نجحت الدولة المملوكية نجاحاً كبيراً في هذه الناحية، وجعلت أمر العيون والجواسيس منوطاً برئيس ديوان الإنشاء، الذي كان أمْرُ الجاسوسية من أخص مهماته التي يتصرف بها، وتعتمد على تدبيره، ويوضح لنا القلقشندي ذلك بقوله: «وهو جزء عظيم من أُسِّ الملك وعماد المملكة. وعلى صاحب ديوان الإنشاء مداره، وإليه رجوع تدبيره، واختيار رجاله وتصريفهم، فيجب عليه الاحتياط في أمر الجواسيس، أكثر مما يحتاط في أمر البريدية والرسل؛ لأنّ الرسول قد يتوجه إلى العدو وغيره، والجاسوس لا يتوجه إلاّ إلى العدو، وإذا وثق بجاسوسه، فإنّه إلى ما يأتي به صائر، وعليه معتمد، وبه فاعل»[1].

ويلحظ أنّ مؤسسة ديوان الإنشاء قد وضعت شروطاً لمن ينتدبون لهذا العمل (الجاسوسية) أو يقومون به، وأهم هذه الشروط:

الفراسة، والحدس الصائب، وصدق النصيحة، والدهاء والحيلة، ومعرفة البلاد التي يتوجهون إليها، والصبر، إلى غير ذلك من الصفات الأخلاقية والجسمية، ولكنهم عدّوا معرفتهم بلغة القوم الذين يُرسلون إليهم من أهم هذه

(١) انظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ١/١٢٣.

الشـروط، يقـول القلقـشندي: «ومنهـا أن يكون عـارفـاً بلسـان أهل البـلاد التي يتوجه إليها؛ ليلتقط ما يقع من الكلام فيما ذهب بسببه ممن يخالطه من أهل تلك المملكة، وسكان البـلاد العـالمين بأخـبـارها، ولا يكون مع ذلك ممن يتـهم بممـالأة أهل ذلك اللسـان، من حـيث إن الغـالب على أهل كلّ لسـان اتّحـاد الجنس، والجنسية علّة الضمّ»[1].

ومما أضـيف إلى مـهـام رئيس ديوان الإنشـاء: النظر في أمـر الفـداوية أو المجاهدين، وهم جماعة من الإسماعيلية الذين كانوا يستوطنون عدداً من القلاع الحصينة بين حماة وحمص، وكانوا يقومون باغتيال خصوم الدولة، أو الفارين منها، إن دعت الحاجة إلى ذلك[2].

وبما أن مهمة الفداوية كانت تقتضي العمل في البلدان الأجنبية، فإنّ تعلمهم للغاتها كان من شروط إرسالهم إليها، شأنهم شأن الجواسيس الذين يعبر عنهم أحياناً بلفظة القُصاد.

وقد اهتمّ الظاهر بيبرس بأمر القُصاد اهتماماً عظيماً، وأنفق فيهم الأموال الوفيرة؛ لأنّهم يغررون بأنفسهم، ويحملونها على ركوب الخطر في الدخول إلى بلاد الأعداء، تعرفاً إلى مخططاتهم، ورصداً لتحركات جيوشهم.

وقـد وصف الملك الظاهر بيبـرس بأنّه: «لم يزل مـهـتـمـاً بـأمـر الأعـداء، ومحترزاً من مكائدهم، وآخذاً بالحزم في أمورهم، وقُصّاده لا تنقطع من بغداد وخلاط وغيرهما من بلاد الشرق والعجم»[3].

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى: ١/١٢٤.

(٢) المصدر السابق: ١/١١٩-١٢٢.

(٣) ابن عبدالظاهر، محيي الدين عبدالله (ت٦٩٢هـ/١٢٩٢م): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبدالعزيز الخويطر، ط١، الرياض، ١٩٧٦م: ١٣٥.

وكان قُصاد بيبرس منتشرين في بلاد التتار والأرمن، وبقية معاقل الفرنج ومدنهم بالساحل الشامي، فعندما بعث هلاون جاسوسين إلى دولة المماليك، كانت المطالعات بأخبارهما ترد أولاً بأول، حتى ألقي القبض عليهما في القاهرة[1].

وكان الظاهر بيبرس على علم بحركة الفرنج في سنة (٦٦٨هـ/١٢٦٩م)، فأخذ أهبته لذلك، خوفاً من قيامهم بحملة صليبية جديدة على أحد ثغور الدولة المملوكية[2].

وعلاوة على ذلك، فإنّ جواسيس الأعداء من: صليبيين وتتار وأحباش وأرمن، كانوا مندسّين ومنتشرين في أرض الدولة المملوكية، بل في الجيش المملوكي نفسه، فعندما كان بيبرس محاصراً لحصن القَرين ببلاد الشام سنة (٦٧٠هـ/١٢٧١م): «وبينما كان السلطان واقفاً لنصب المنجنيقات، وردت رسل عكا، واتّفق أن السلطان يرمي نشاباً على القلعة، مرّ به طائر فرماه، فإذا فيه بطاقة من جاسوس في العسكر، مضمونها أخبار السلطان، وذلك بحضور كبير الرسل، فسلم الطائر له، وقال: «استصحبه معك؛ ليقرأه الفرنج، فهذه البطاقة كتبها إليكم جواسيسكم»[3].

وتصور لنا الرسالة التي بعثها الأمير آقوش الأفرم (ت بعد ٧٢٠هـ/١٣٢٠م) إلى ابن سعيد الدولة، مشير السلطان المملوكي وجليسه آنذاك، مقدار عناية الدولة بالقُصّاد، وحرصها على استمرار عملهم، لأهميتهم القصوى لأمنها،

(١) ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر: ١٩٥.

(٢) المصدر السابق: ٣٧٠.

(٣) المصدر السابق: ٣٨٦.

يقول الأفرم مخاطباً ابن سعيد الدولة، وموبخاً له على تنقيصه راتب أحد القُصّاد، وهو ضوء بن صبّاح: «والك(*) يا ابن سعيد الدولة، ما أنت إلاّ ابن تعيس الدولة، والك وصلت إلى أنك تقطع جوامك (رواتب) القُصاد الذين هم عين الإسلام، ومن هذا وأشباهه، والله إن عُدت تعرّضت لأحد في الشام، بعثت من يقطع رأسك، ويجيء به في مخلاة»(١).

ويبدو من الأخبار المتعلقة بالقصاد والعيون، أنهم قد تمكنوا من مدّ الدولة بالمعلومات الأساسية الحيوية عن تحركات الأعداء واستعداداتهم الحربية، فالمخابرات المملوكية استطاعت معرفة أمر الحشود الإفرنجية في قبرص، بزعامة ملكها الذي خطط لغزو الإسكندرية ونهبها. وآية ذلك أن الأمير يلبغا الخاسكي عندما دخل الإسكندرية بعد غارة القبرسي المدمرة عليها في سنة (٧٦٧هـ/١٣٦٥م): «ورأى ما آل أمرها إليه من الهدم والحريق، والقتلى المطروحة بظاهرها وباطنها، بكى ما أصابها وأصاب أهلها في أيام عزّه وحكمه، فلام نفسه على عدم التركيز بها حين بلغه أن العمارة بجزيرة قبرس»(٢).

فجواسيس الدولة أخبروها بأمر الاستعدادات العسكرية الصليبية بقبرس، وهذا ما عبّر عنه بالعمارة؛ أي حشد الأساطيل والقوى البحرية، ولكن حاكم الإسكندرية لم يحمل الأمر على محمل الجد، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى

(*) كلمة عامية ما زالت مستخدمة في لغة بلاد الشام، ويخاطبون بها من يريدون الحطّ من قدره أو توبيخه.

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات: ٩/٣٣٠.

(٢) النويري، محمد بن القاسم (ت ٧٧٥هـ/١٣٧٣م): الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية، تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط١، حيدر أباد الدكن، الهند، ١٩٧٣م: ٣/٢١٢.

كثرة قراصنة الإفرنج في البحر الأبيض المتوسط في ذلك العصر.

ولما كانت الجاسوسية عملاً متبادلاً بين المماليك وأعدائهم، ولم تستطع الدولة المملوكية منع جواسيس الأعداء من دخول أراضيها أحياناً، فإنّها قامت بتجنيد جواسيس الأعداء لصالحها ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، مع اطلاعهم على بعض الأمور، وقد وصف لنا القلقشندي ذلك: «والطريق في ذلك أن يتلطف إلى أن يصيِّر جاسوس عدوه جاسوساً له، بأن يتودّد إليه بالاستمالة والبرّ وكثرة البذل، حتى يستخرج نصيحته، فحينئذ يلقي إليه ما أراد تبليغه إلى صاحبه الأول مما فيه المكيدة، فيوصله إليه، فيكون أقرب لقبوله من بلوغه له من غيره مما يتهمه»[1].

واستطاعت الدولة عن طريق الجواسيس التراجمة أن تقف على تحركات الأعداء ومخططاتهم نحوها، واتصالاتهم الداخلية والخارجية عبر أراضيها، ومثال ذلك: أن ملك الحبشة إسحاق بن داود بن سيف بن أرعد الملقب بالحِطي (ت٨٣٣هـ/١٤٢٩م)، كان قد كاتَبَ ملوك الإفرنج داعياً لهم إلى غزو الدولة المملوكية، ونسّق معهم الخطة الحربية المناسبة، وذلك بقدومهم بحراً من الشمال، وهجومه براً من الجنوب[2]، ولكن الدولة المملوكية عرفت بالأمر، وألقت القبض على حَمَلة رسائل ملك الحبشة إلى الأوروبيين.

ولم تقتصر الحاجة إلى الترجمة على جمع أخبار الأعداء، ومراقبة

(١) القلقشندي، صبح الأعشى:١/١٢٦.

(٢) انظر: المقريزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م): درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٥م: ٢/٢١٣؛ وانظر: شافع بن علي الكناني (ت٧٣٠هـ/١٣٣٠م): حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية، تحقيق: عبدالعزيز الخويطر، ط٢، الرياض، ١٩٨٩م: ٢٨٤.

تحركاتهم، استعداداً للتعامل معهم، وكشفاً لجاسوسيتهم المضادة، بل تعدّى ذلك إلى الحاجة إليها في ميدان المعركة، وفي أثناء الحصار والمنازلة، فقد روى ابن شداد خبراً طريفاً يتعلق بمشاركة المترجمين للوحدات العسكرية في الحرب، فخلال حصار الظاهر بيبرس لقلعة الشقيف: «ورد قوم مسلمون من عكا، ومعهم كتب من أهل عكا إلى مَنْ بالشقيف مِنَ النواب، وكانت الكتب أوراقاً مقصوصة عوض الكتابة بالخط الفرنجي، فترجمت فكان مضمونها: «لا يهولنّكم نزول هذا العدو عليكم، وقاتلوه أشدّ القتال، وإن احتجتم إلى شيء تصرفونه فيما يعينكم عليه فخذوا من فلان، وسمّوا لهم رجلاً، وذكروا أموراً باطنة تؤكد وصاياهم لهم.

وكان بالشقيف رجل قد صادروه، فأوصوهم في الكتب بتطييب قلبه، وإعادة ما كان أُخذ منه خوفاً من مخامرته (خيانته). فلما وقف مولانا السلطان على ما في الكتب من الأسرار، أمر أن يكتب مثلها وأن يُزاد فيها: «وإن أنتم رأيتم من أنفسكم عجزاً عن قتاله، فسلّموا الحصن إليه، واجعلوا فيما تشترطون عليه سلامة أنفسكم وأولادكم وحريمكم». ثم بعث بها، وزاد في مضايقة الحصن، فلما وقفوا على الكتب، وتيقّنوا صحتها بما وجدوا فيها من العلامات التي لا يمكن أن يطلع عليها سواهم، رأوا من الرأي أن يبعثوا إلى السلطان يطلبوا منه الأمان على الحريم والولدان عند علمهم باستظهاره عليهم، وعجزهم عن حفظ الحصن، فأجابهم إلى ذلك وتسلّمه منهم»[1].

---

(١) ابن شداد، عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم (ت ٦٨٤هـ/١٢٨٠م): تاريخ الملك الظاهر، تحقيق: أحمد حطيط، فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٩٨٣م: ٢٦٩-٢٧٠؛ وانظر: بيبرس المنصوري (ت ٧٢٥هـ/١٣٢٤م): زبدة الفكرة، مخطوط المتحف البريطاني رقم (٣٣٢٥): ١١٥.

فالنص المتقدم يكشف لنا بجلاء عن مدى أهمية الترجمة وخطرها للدولة المملوكية في الحرب والسلم من جانب، كما يوضح لنا أمر استصحاب المماليك لـ«جميع كتّاب الإنشاء، خلا طائفة يسيرة منهم»[1]، في حملاتهم الحربية، لما قد يحتاجون إليه من مهام كتابية في أرض المعركة.

وفوق ذلك، فإن دولة المماليك أرسلت رجالها العارفين بلغات الأعاجم من فرنج وتتار لاغتيال ملوكهم، أو أمراء المماليك الفارين إلى الممالك المجاورة[2].

والدوافع العسكرية للترجمة في ديوان الإنشاء كثيرة، والحديث عنها يحتاج إلى بحث منفرد يكشف عن كثير من جوانبها الخفية، وذلك مما وقفت عليه في بعض المصادر والوثائق التي لم تصل إلى أكثرها أيدي الباحثين المعاصرين، أو هي مجهولة عندهم، وذلك لعدم الكشف عنها، أو صعوبة الوصول إليها[3].

وإذا ما تجاوزنا الأغراض والبواعث العسكرية لحركة الترجمة في ديوان الإنشاء المملوكي، فإن الأسباب الاقتصادية لا تقلّ عنها أهمية وخطراً، وأهم البواعث الاقتصادية الدافعة للترجمة: التجارة والذهب.

أمّا التجارة التي كانت أهم أسباب ثراء الدولة المملوكية وقوتها الاقتصادية،

---

(١) ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر: ١٧٠.

(٢) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات: ٢٤/ ٢٢٠؛ عبدالمنعم ماجد: العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، بيروت، ١٩٦٦: ١٩٨-١٩٩.

وانظر:

CL- CAHEN, "La chronique de Kirtay et les France de Syrie", in Journal Asiatique, pp140-145. janvier-Mars 1937.

(٣) انظر: شافع بن علي العسقلاني (ت ٧٣٠هـ/ ١٣٣٠م)، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور، مخطوط مكتبة البودليان، مجموعة مارش رقم (٤٢٤): ٤٠-٥٧؛ بيبرس الدواداري، زبدة الفكرة: ٧٥-١٢٠.

فقد كانت إحدى ساحات الحرب الشرسة بين المماليك والباباوات، الذين ما توقفوا عن إصدار قرارات الحرمان والتحريم ضد الأوروبيين الذين نشطوا في التجارة مع المماليك، وبخاصة بعد استرداد المماليك لعكا من الصليبيين سنة (٦٩١هـ/١٢٩١م)، واقتلاعهم من بقية مواقعهم في الساحل الشامي في العام نفسه.

فقد قام أحد خبراء الكنيسة - وهو مارينو سانودو تورسيللو - بتأليف كتاب «أسرار حماة الصليب» في مطلع القرن الثامن الهجري/ القرن الرابع عشر الميلادي، محاولاً إقناع الأوروبيين بأنّ قطع التجارة مع المماليك هو السبيل إلى نضوب موارد ثروتهم، وبالتالي إضعافهم وهزيمتهم عسكرياً[1].

لكن التجارة مع المماليك كانت مصدراً لإدرار الأرباح الوفيرة على التجار الأوروبيين، مما جعل البابا يسمح لهم بالمتاجرة مع المماليك في أغلب السلع، سوى ما يمكن أن يقوي المماليك عسكرياً[2].

وقد أدرك المماليك أن الحرب الاقتصادية التي شنّها عليهم الصليبيون، لا تقلّ ضراوة عن مواجهتهم الحربية لهم، فهم يريدون حرمانهم من مصادر ثرواتهم الطائلة، ومن مصادر قوتهم العسكرية، ممثلة في المماليك الصغار الذين يجلبون لدولتهم تمهيداً لتربيتهم تربية عسكرية، وتعريبهم ثم إدخالهم

---

(١) انظر: آشتور، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى**، ترجمة: عبدالهادي عبلة، ط١، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥م: ٣٨٧؛ سعيد عبدالفتاح عاشور، **الحركة الصليبية**، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م: ٢/١١٣٨-١١٤٩.

(٢) انظر: آشتور، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي**: ٣٨٧؛ سعيد عبدالفتاح عاشور، **الحركة الصليبية**: ٢/١١٤٤.

في الجيش المملوكي كما مرّ بنا في الصفحات السالفة[1].

وبناءً على ما سبق، فإن المماليك قاموا بتنشيط حركة التجارة مع أغلب الدول والإمارات والشعوب القائمة آنذاك، وقد تمثّلت جهودهم في هذا المضمار في الآتي:

أ- حرص سلاطين المماليك على سمعة بلادهم التجارية عند ملوك الإفرنج وتجارهم:

ويتجلى ذلك أنه عندما قبض نائب طرابلس الأمير جمال الدين آقوش، المعروف بنائب الكرك سنة (٧٣٥هـ/١٣٣٤م)، على أحد قراصنة الإفرنج وأرسله إلى السلطان، ادّعى ذلك الرجل أنه تاجر وليس قرصاناً، وأقنع السلطان والأمراء بصحّة دعواه، فقال السلطان للأمراء: «أبصروا نائب الكرك إيش عمل في بلادي، ويريد يفسد عليّ التجار، ويجعل سمعتي نحس(*) عند الإفرنج وملوك البحر»[2].

ب- تقدير التجار واحترامهم:

نال التجار في عصر المماليك، وبخاصة الكبار منهم، لما لديهم من ثروات مادية ضخمة، تقديراً لدورهم في نمو الحركة التجارية، فوجيه الدين محمد ابن علي التكريتي (ت ٦٧٠هـ/١٢٧١م)، كان «معظّماً عند الدولة، ولا سيما عند الملك الظاهر، وكانت مكاتباته مقبولة عند جميع الملوك، حتى ملوك الفرنج في

(١) انظر: هايد، تاريخ التجار في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، عرّبه عن الترجمة الفرنسية: أحمد محمد رضا، ط١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٩٤م: ٤٠/٣، ٥٤/٤.

(*) كذا في المصدر.

(٢) اليوسفي، موسى بن محمد بن يحيى (ت٧٥٩هـ/١٣٥٨م): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق ودراسة: أحمد حطيط، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م: ٢٣٨.

السواحل، وفي أيام التتار وهولاكو»[1].

ويذكر ابن حجر العسقلاني واحداً من أثرياء التجار في العصر المملوكي، وهو محمد بن مسلم (ت ٧٧٦هـ/١٣٧٤م) الذي كان له الحظ الوافر في التجارة، وفي العبيد السفّارة، فكان يرحل (كذا) إلى الهند والحبشة واليمن والتكرور، ويعودون له بالأرباح الكثيرة المفرطة»[2].

أما التجار الكارمية الذين شكلوا طبقة كبيرة متميزة من التجار في ذلك العصر، فقد شجعتهم دولة المماليك لِمَا لهم من نفوذ تجاري ممتد من مصر إلى الهند، تجلى في محطاتهم وفنادقهم ووكالاتهم ومراكزهم التجارية من جانب، ولما قدموه من ضرائب ومدفوعات عززت الخزينة المملوكية من جانب آخر[3].

ولم يقتصر تقدير الدولة المملوكية على رعاية التجار الذين كانوا من رعاياها، بل قامت سياستها الاقتصادية على استجلاب التجار، واستقدامهم من كلّ الأمم والأجناس، والإحسان إليهم.

فقد كتب المنصور قلاوون أماناً لكلّ التجار من كل البلاد تشجيعاً لهم على القدوم إلى دولة المماليك[4]، ونجد في وثيقة أخرى تخصّ تجار الفرنج أنّه: «لا يتعرض لهم بيلص، ولا يجدد عليهم حوادث لا في البر ولا في البحر»[5].

---

(١) النعيمي، عبدالقادر (ت٩٢٧هـ/١٥٢٠): الدارس في تاريخ المدارس، تحقيق: جعفر الحسني، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٤٨م: ٢/١٩٣، وانظره: ٢/٢٩١.

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة: ٥/٢٦.

(٣) انظر: صبحي لبيب: «التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى» المجلة التاريخية المصرية، ١٩٥٢م، المجلد الرابع، العدد الثاني، ص٥-٥٣.

(٤) انظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ١٣/٢٤٠-٢٤١.

(٥) انظر: مثل هذه الوثائق والمراسيم والأمانات والعقود عند:

M. Amari, **I diplomi Arabi del R. Archivio Fiorentino** (Firenze 1863) pp165-236.

ج- عقد المعاهدات والمراسيم والأمانات التجارية[1]:

فقد حرص سلاطين المماليك على إبرام الاتفاقيات والمعاهدات التجارية مع الجمهوريات الإيطالية، والممالك الأوروبية المختلفة، وقانات التتار، وسلاطين الهند، وأغلب الكيانات السياسية المعاصرة لهم، مانحين لهذه الدول امتيازات تجارية كثيرة، مما أدى إلى إقبال هذه الدول على المتاجرة مع المماليك، وإرسال تجارها إلى أراضيهم، فأصبحت مدن الشام ومصر وموانيها - كالقاهرة ودمشق وحلب والإسكندرية وبيروت واللاذقية وعكا - تعجّ بالتجار والجاليات الأجنبية من مختلف الأجناس والألسنة.

وفوق ذلك، فإن مثل هذه المعاهدات قد سهّلت مجيء القناصل الأوروبيين، حيث وجد قناصل لبرشلونة والبندقية وفرنسا، وبيزا وجنوه وفلورنسا وفرسان الاسبتارية وغيرهم في كثير من مدن الدولة المملوكية[2].

وتعزيزاً لمكانة القناصل المعتمدين عند الدولة المملوكية، فإنها قد أعطت كلّ قنصل صلاحيات تجارية وقضائية فيما يتعلق بطائفته، بل إن الدولة صرفت له راتباً خاصاً (جاميكة)، وأمّنت إقامته في فندق كبير هو وأفراد طائفته بما يشتمل عليه هذا الفندق من مستودعات ومرافق مختلفة[3].

---

(١) انظر:

Maximiliano A. AlarconY. Santon and Ramon Garcia De Linares, **Los, Documentos Arabes Diplomaticos Del Archivo** De La Corona De Ragon, (Madrid 1940) pp. 372-390.

(٢) انظر: هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى: ٣/٣٠٠، ٣٣٩، ٣٤٠.

(٣) انظر: هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى: ٣/٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٥٤؛ صبحي لبيب، «الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية» نشر في كتاب: مصر وعالم البحر المتوسط، إعداد وتقديم: رؤوف عباس، ط١، دار الفكر للدراسات، القاهرة - باريس، ١٩٨٦م: ٢٨٤-٣٠٥.

أمّا عن أثر التراجمة في التجارة، فقد كان عظيماً؛ لأنهم الوسطاء الذين يقومون بالتفاهم بين المتبايعين من عرب وغيرهم من أرباب الألسنة. ولذلك قلّما تخلو وثيقة من الوثائق التجارية الصادرة عن ديوان الإنشاء المملوكي من الإشارة إليهم، فقد جاء في إحدى المعاهدات التجارية التي وقعها المماليك مع جمهورية فلورنسا سنة (٨٩٤هـ /١٤٨٩م)، ما نصه: «سأل المذكورون صدقاتنا الشريفة، أنه إذا حضر جماعة الفرنتيين الثغر السكندري المحروس، أو إلى ثغر من الثغور الإسلامية، وحضروا ببضاعتهم إلى فندقهم، أو مخزنهم يبيعون بضاعتهم بالقياض، أو بالنقد لمن يختاروه (كذا)، وبعد ذلك يقوم المذكورون للديوان الشريف بأربعة عشر ديناراً في المائة، وأن يوزنوا بضاعة بقيمة ذلك، أو نقداً من غير السمسرة والتراجمة[١]».

ويظهر أن الدولة المملوكية كانت تحصل على إدرارات كبيرة من الرسوم التي تدفع مقابل القيام بالترجمة أثناء عقد المبايعات والصفقات التجارية[٢].

وعلاوة على ذلك، فإن الترجمة كانت ضرورية لتسهيل التجارة؛ لأن التراجمة عُدّوا موثقين وشهوداً على عمليات البيع والتبادل التجاري، ويظهر ذلك جلياً من خلال نص المعاهدة التجارية المبرمة في سنة (٦٥٢هـ/١٢٥٤م) بين السلطان المملوكي الملك المعز أيبك، وبين جمهورية البندقية: «إذا اشترى أحد البنادقة، أو أحد المسلمين شيئاً من الآخر، أو باع أحدهما شيئاً للآخر، فعليه أن يدفع مقدماً الثمن حتى تكون العملية التجارية ثابتة، وليكن الترجمان

---

(١) انظر:

J. wansbrough, AMamluk Commercial Treaty, p54.

(٢) انظر: ابن شاهين، غرس الدين خليل (ت ٨٧٣هـ/١٤٦٨م): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، المطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٤م: ١٠٨.

شاهداً بين المشتري والبائع، ويجب أن يوثق ذلك»[١].

ويظهر من خلال إحدى المعاهدات التجارية الموقعة زمن السلطان قايتباي مع الفرنج، أن سلطة المترجمين على تجار الفرنج كانت قوية، وأنهم كانوا يتشددون في إجراءات الترجمة، أو يشتطون في طلب الأجرة من تجار الفرنج، الذين ربما طلبت منهم أجرة الترجمة مرتين: «ذكر أن من شروط البنادقة، أنهم إذا أقاموا بالترجمة لمن هو مستقر في الترجمة، فلا يطالبون بترجمة ثانية، ولو كانت البيعة مقيمة بالثغر، ولو أخرج التاجر الفرنجي بَهار العوض، فلا يطالب بترجمة ثانية، فرسم لهم بذلك، حيث إن التاجر الفرنجي أقام بالترجمة أولاً للترجمان المنفصل من الترجمة، فالجناب العالي يتقدم بإجراء تجار الفرنتيين المذكورين على حكم شروط البنادقة المذكورة في ذلك»[٢].

وتُعدّ مسألة العملة - وبخاصة الذهب - من البواعث الاقتصادية للترجمة في العصر المملوكي، حيث وثّق المماليك علاقاتهم بمملكة التكرور (السودان الغربي) التي كانت واحدة من المصادر الأساسية لجلب التبر[٣].

وعلاوة على ذلك، فإن المماليك بحكم علاقاتهم التجارية النشطة، وتردد تجار الفرنج إلى بلادهم، قد تعاملوا بالدوكات، وهي «دنانير مشخصة على أحد وجهيها صورة الملك التي تُضرب في زمنه، وعلى الوجه الآخر صورتا بطرس وبولس والحواريِّيْن اللذين بعث بهما المسيح - عليه السلام - إلى

---

(١) انظر:

M. Latrie,"Traite des Paix et de Comerce", pp77-80.

(٢) انظر:

A. Amari, I diplomi Arabi del R Archivio Fiorentino, pp203-204.

(٣) انظر: العمري، أحمد بن يحيى (ت٧٤٩هـ/١٣٤٩م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. مخطوط أحمد الثالث، طوبقا بوسراي، رقم (٢/٢٧٩٧) و(٣/٢٧٩٧)، ورقة ٣٤، ٣٥، ٣٦.

رومية، ويُعبّر عنها بالإفرنتية جمع إفْرِنْتي»[1].

وفوق التعامل بالإفرنتي، فإن معدن الفضة قد تدفق على الدولة المملوكية من أوروبا، ومن آسيا الوسطى[2]، بل إن الظاهر برقوق بعث إلى بلاد الفرنجة لجلب النحاس الأحمر لضرب الفلوس[3].

أمّا البواعث الدينية للترجمة، فإنها لا تقلّ أهمية عن البواعث العسكرية والاقتصادية السالفة الذكر، وقد ظهرت الحاجة إلى الترجمة في ديوان الإنشاء المملوكي نتيجة لما يأتي:

أ- الصراع على السيادة على الأماكن المقدسة بين المماليك والصليبيين والتتار:

فقد كان التطاحن شديداً بين المماليك والفرنج من جانب، وبين المماليك والتتار من جانب آخر على السيادة على الأماكن المقدسة، وشنّ الصليبيون حروبهم وحملاتهم على المسلمين، وعدّوهم كفاراً يسيطرون على مواقع إيمانهم المقدسة[4] قرابة مئتي عام، إلا أنه قد تم تطهير الساحل الشامي منهم تماماً على يد الأشرف خليل بن قلاوون في سنة (٦٩١هـ/١٢٩١م)، ولكنهم لم يتخلوا عن مشاريعهم الصليبية، وحاولوا إعادة سيطرتهم على الأراضي المقدسة

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى: ٣/ ٣٤٧.

(٢) انظر: آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي: ٣٨٠-٣٨١.

(٣) المقريزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م): إغاثة الأمة بكشف الغمة. نشر: محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٠م: ٧١.

(٤) انظر: بور، آيلين: نماذج بشرية من العصور الوسطى. ترجمة: محمد توفيق حسين، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٧م: ٥٢.

الخاضعة لسيطرة الدولة المملوكية، وذلك بشنّ الغارات على السواحل المملوكية، وبمحاصرة المماليك اقتصادياً تمهيداً لإضعافهم عسكرياً.

ولَمَّا أيقن الأوروبيون عجزهم عن قهر المماليك عسكرياً، عمدوا إلى محاورتهم سياسياً، فأرسلوا البعثات الدبلوماسية لتحقيق ما عجزوا عنه حربياً، ووعدوا ببذل الأموال الطائلة للخزينة المملوكية فيما إذا سمحت لهم دولة المماليك بالسيطرة على القدس وبلاد الساحل.

فقد ذكر العمري في دستوره المؤلف لديوان الإنشاء خبر السفارة التي أرسلها فيليب السادس ملك الفرنسيين الذي يشار إليه وفقاً لمصطلح ديوان الإنشاء المملوكي باسم (الريد فرنس) في سنة (٧٣٠هـ/١٣٢٩م) طالباً «بيت المقدس، على أنه يفتح له ساحل قيسارية أو عسقلان، ويكون للإسلام بهما ولاة مع ولاته، والبلاد مناصفة، ومساجد المسلمين قائمة، وإدرارات قومتها دارة، على أنه يبذل مائتي ألف دينار تعجّل»[1].

ولكن السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون قابل العرض الفرنسي المقدَّم ذكره بالرفض الشديد، والتهديد والوعيد لرسل الريد فرنس قائلاً: «والكم، صارت لكم ألسنة تذكر القدس، والله ما ينال أحد منكم منه ترابة، إلا ما تسفيها الرياح عليه وهو مصلوب! وصرخ فيهم صرخة زعزعت قواهم، وردهم أقبح رد، ولم يقرأ لهم كتاباً، ولا رد عليهم سوى هذا جواباً»[2].

أمّا التتار، فإنهم قد تطلعوا إلى السيطرة على مراكز الحج الإسلامي في الحجاز منذ أيام الظاهر بيبرس، الذي توجه بنفسه إلى الحجاز عندما بلغته

---

(١) العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ٨٢؛ وانظر: المقريزي، السلوك: ٣١٩/٢.

(٢) المصدر السابق: ٨٣-٨٤.

الأخبار في سنة (٦٦٧هـ/١٢٦٨م) بأن التتار «جهزوا ركباً إلى الحجاز، وقصدوا بذلك كشف الطرقات، والتلصص على تلك الجهات، فركبوا الطريق، ومعهم جماعة من المغل لا يعرفون الله، ولا حرمة، ولا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة، كم أهلكوا من أمم! وكان قصدهم استباحة دم الحجاج في الحرم، فبلغتهم حركة السلطان، فرجعوا خائبين»(١).

وترددت رسل شاه رخ بن تيمور إلى السلطان المملوكي في النصف الأول من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، طالبة أن تكون كسوة الكعبة لشاه رخ، إلاّ أن السلطان المملوكي ردّ طلبهم ردّاً قبيحاً، مبيناً لهم أن كسوة الكعبة لسلاطين المماليك وليس لغيرهم(٢).

وعلاوة على ذلك، فإن سلاطين المماليك اشترطوا في منحهم التقليد بالإمرة لأمراء مكة، أن تكون الخطبة والسكة، وكسوة الكعبة، للسلطان المملوكي(٣).

ب- الحج الإسلامي:

لقد غدت الدولة المملوكية راعية للحرمين الشريفين، وبيت المقدس، وأَوْلَى سلاطين المماليك الأماكن المقدسة أتم الرعاية والعناية، فأمّنوا طرق الحجيج(٤)، وأقاموا الخانات في طرقهم(٥).

---

(١) ابن عبدالظاهر: الروض الزاهر: ٣٥٦.

(٢) انظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ١٤/٣٦٨، ١٥/٤٨.

(٣) انظر: الفاسي، محمد بن أحمد الحسني (ت٨٣٢هـ/١٤٢٨م): العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، ط١، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٩م: ١/١٩١، ٤٥٩.

(٤) انظر: ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر: ٨٧.

(٥) انظر: ابن إياس، محمد بن أحمد (ت٩٣٠هـ/١٥٢٣م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور. تحقيق: محمد مصطفى، ط٣، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٤م: ٤/١٣٣.

وعلاوةً على ذلك، فإن المماليك قد قاموا بعمارة الأماكن المقدسة، وبناء المدارس والسقايات والبرك والمطاهر والقباب فيها[1].

وفوق ذلك، فإن سلاطين المماليك فخروا بحمايتهم للأماكن المقدسة من جانب، كما عبّر حجاج العالم الإسلامي عن تقديرهم لدور سلاطين المماليك في حماية الأماكن المقدسة ورعايتها من جانب آخر[2].

وقدم الحجيج الإسلامي من بلاد المغول، والترك، والروم، والهند، والمغرب، والتكرور وغيرها من البلاد الإسلامية، وكان فيهم الكثيرون ممن لا يحسنون العربية، فكان لا بدّ من وجود التراجمة للملوك أو الأمراء أو الوزراء الذين غالباً ما تقوم الدولة المملوكية باستضافتهم، وتأمين ما يليق بهم من سبل الراحة والإكرام، وقد يلتقي بهم السلطان أحياناً.

وتذكر المصادر أنه حج مَنْسا موسى ملك التكرور (السودان الغربي) سنة (٧٢٤هـ/١٣٢٣م)، وقدّم للسلطان محمد بن قلاوون هدايا جليلة، وأرسل المهمندار[*] لتلقيه، وركب به إلى القلعة في يوم الخدمة، فامتنع أن يقبّل الأرض، وقال للترجمان: «أنا مالكيّ المذهب، ولا أسجد لغير الله»، فأعفاه

---

(١) انظر: الفاسي، العقد الثمين: ١/١١٧-١٢٨.

(٢) انظر: مؤلف مجهول (القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي)، مائة وثيقة. مخطوط المكتبة الوطنية بباريس، (رقم ٤٤٤٠)، ورقة: ٤٨، ٦٨.

(*) المهمندار: موظف يقوم باستقبال الرسل والملوك الوافدين على الدولة المملوكية. انظر: الخالدي العمري، محمد بن لطف الله (ت ق٩هـ/١٥م)، المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا. مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم(٤٤٣٩)، ورقة ١٠٣؛ والسبكي، تاج الدين عبدالوهاب (ت٧٧١هـ/١٣٦٩م)، معيد النعم ومبيد النقم، ط١، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٣م: ٣١.

السلطان من ذلك، وقرّبه وأكرمه، وسأله عن سبب مجيئه، فقال: «أردت الحج»، فرسم للوزير أن يجهزه بكل ما يحتاج إليه»(1).

وتشير المصادر إلى حج ملك أولاد قرمان(2)، وإلى حج شمس الدين رستم ملك كيلان(3)، وحج أحد وزراء العجم وزار القدس والخليل(4)، كما حج ملكان من ملوك التكرور في سنة (918هـ/1512م)(5).

ج- الحج المسيحي:

على الرغم من ظروف الحروب الصليبية التي شنّها الأوروبيون، وما تركته من مشاعر العداء، فإن تسامح دولة المماليك، ومن قبلها دولة بني أيوب مكّن الحجاج المسيحيين من القدوم لزيارة الأماكن المقدسة في القدس وبيت لحم، ودير سانت كاترين وغيرها من الأماكن التي أضحت زيارتها من الشعائر المسيحية: «من أجل العبادة، واكتساب الفضائل الروحية»(6).

وقد سهّلت الدولة المملوكية مجيء الحجاج المسيحيين الذين استفادت منهم مالياً، وتمثل ذلك في ضريبة يؤديها الحجاج عند دخولهم الموانئ الإسلامية

(1) المقريزي، أحمد بن علي (ت 845هـ/1441م). الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك. تحقيق: جمال الدين الشيال، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1955م: 112؛ وانظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل (ت774هـ/1372م)، البداية والنهاية، ط2، مكتبة المعارف، بيروت، 1974م: 14/112؛ العمري، مسالك الأبصار: 4/43.

(2) انظر: القلقشندي، صبح الأعشى: 5/395.

(3) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية: 14/ 71.

(4) انظر: ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر: 79، 80.

(5) انظر: ابن إياس، بدائع الزهور: 4/343.

(6) ستيفن رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية. ترجمة: السيد الباز العريني، ط3، مكان النشر غير مذكور، 1993م: 1/65.

المخصصة للحجاج؛ كيافا وصور وعكا وصيدا والإسكندرية وغيرها[1].

وعلى الرغم من سماح المماليك بالحج لرسل ملوك الإفرنج[2]، فإنّ بعضاً من النصارى جاؤوا للحج سراً، ولم يكشفوا عن شخصياتهم الحقيقية خوفاً من أن يلقي المماليك القبض عليهم، فقد حج ملك الكرج سراً في سنة (٦٨١هـ/١٢٨٢م)، فتابعته الاستخبارات المملوكية منذ خروجه من بلاده، ولما وصل إلى القدس «قبض عليه وعلى ترجمانه، وأحضرا إلى الديار المصرية، واعتقلا بها»[3].

ونظراً لما للقدس من أهمية، ولكثرة من يؤمها من الحجاج المسيحيين، فإن الدولة المملوكية قد عيّنت ترجماناً خاصاً للقدس، يقوم باستقبال الحجاج بيافا والقدس، ويقوم بإثبات شخصية كل واحدٍ منهم في بطاقة خاصة، ثم يرسل نسخة منها إلى كبير التراجمة بالقاهرة، لعرضها على السلطان»[4].

ويبدو أن التراجمة كانوا يراقبون الحجاج والرهبان مراقبة دقيقة، وقلّما يسمحون لهم بالتنقل خارج القدس دون مرافقتهم، ففي مرسوم أصدره

---

(١) انظر:

H. Ernst, Die Mamlukischen Sultansurkunden de Sinai- Kloster, (Wiesbaden,1960) p.236.

A. V. Harrf, The Pilgrimage Of A . V.Harrf 1496-1499. Ed by M. Letts (London, 1946) pp 92-93.

(٢) انظر: ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم (ت ٨٠٧هـ/١٤٠٤م)، تاريخ ابن الفرات. عني بتحرير نصه: قسطنطين زريق، تاريخ ومكان النشر غير مذكورين: ٧/٢٤٦.

(٣) المصدر السابق: ٧/ ٢٥٢.

(٤) أحمد دراج، المماليك والفرنج، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦١م: ٣٨؛ وانظر: علي السيد علي، القدس في العصر المملوكي، ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، باريس، ١٩٨م: ٤٥.

وانظر:

Frescobaldi, Gucci and Sigoli. Visit To The Holy Places, (Jerusalem, 1948). pp. 65-67.

السلطان خشقدم في سنة (٨٦٩هـ/١٤٦٤م) إلى رئيس دير صهيون، مكّن فيه السلطان الرهبان من: «التوجه إلى بلادهم وضروراتهم، والعود إلى محلهم بترجمان وبغير ترجمان...»[(١)]، ومنع التراجمة من أن: «يتعرضوا إلى الفرنج في ترجمة، إلا إن كان بيده من يقصد التعرض إليهم مرسوم شريف بالترجمة»[(٢)].

د- الخليفة العباسي:

فقد قام بيبرس بإحياء الخلافة العباسية بمصر بعد سقوطها في بغداد، وتم هذا الإحياء بمصر في سنة (٦٥٩هـ/١٢٦٠م)[(٣)]، ومن يومها وحتى سقوط الدولة المملوكية في بداية القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، اكتسبت هذه الدولة مكانة دينية وسياسية مهمة في العالم الإسلامي.

وغدت مصر والشام محطاً لسكن العلماء والفضلاء، بل إن من المؤرخين من أرجع عظمة مصر والشام إلى وجود الخلافة العباسية فيها[(٤)].

ويبدو أن سلاطين المماليك قد اتخذوا من وجود الخليفة العباسي بمصر، وما حظي به من مكانة دينية في نفوس المسلمين، وسيلة دعائية وإعلامية ترسيخاً لدعائم دولتهم، وإعلاء شأنها بين الدول الكبرى في ذلك العصر.

(١) انظر

N. Risani, Documenti E. Firmani (Gerusalemne, 1931) p. 298.

(٢) انظر:

Ibid p306.

(٣) انظر: أحمد مختار العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٦م: ١٧٩-١٩٩.

(٤) انظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ/١٥٠٥م): حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٧م: ٨٦، ٩٤.

وقد أرسل الظاهر بيبرس إلى أحد حكام المغول، وهو الملك بركة (حكم بين ٦٥٥-٦٦٥هـ/١٢٥٧-١٢٦٧م) خان القبيلة الذهبية التي حكمت في جنوب روسيا، وغربي القَبْجَاق مجموعة من رسله: «وكتب على أيديهم الكتب بأحوال الإسلام، ومبايعة الخليفة (فكتبت وأذهبت (كذا ولعلها: ذُهِّبت)، وسيرها إلى الملك بركة، وسيّر ثبوت نسبه مسجولاً على قاضي القضاة تاج الدين»[1].

وتشير مصادر العصر المملوكي إلى ورود كثير من الرسل من: الهند والتكرور وبلاد المغول والعثمانيين وغيرهم من الدول الإسلامية، يطلبون من السلطان المملوكي تقليداً بالحكم يكون صادراً عن الخليفة العباسي[2].

هـ- مراكز البطاركة:

فقد أرسل الإمبرطور البيزنطي في سنة (٦٦٠هـ/١٢٦٢م) يطلب من الظاهر بيبرس بطركاً ملكانياً، ليشرف على طائفة الملكانيين في دولته[3].

وكانت رسل ملوك الحبشة تأتي طالبة من السلطان المملوكي، أن يأمر بطرك اليعاقبة بالإسكندرية بتعيين مطران لهم من اليعاقبة الأقباط، وقد وضح ذلك العمري بقوله: «ولولا أن معتقد دين النصرانية لطائفة اليعاقبة، أنه لا يصح تعمد معمودي، إلا باتصال من البطريرك، وأن كرسي البطريرك

(١) ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر: ١٣٨.

(٢) انظر: ابن عبدالظاهر، محيي الدين عبدالله (ت٦٩٢هـ/١٢٩٢م): تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، تحقيق: مراد كامل، ط١، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، ١٩٦١م: ٤٦؛ السيوطي، حسن المحاضرة: ٨٥/٢؛ المقريزي، السلوك: ج٢ ق٦٣٩/٣؛ ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد (ت ٨٥١هـ/١٤٤٨م)، تاريخ ابن قاضي شهبة. تحقيق: عدنان درويش، ط١، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٩٩٤م: ٣٤٦/٢؛ ابن إياس، بدائع الزهور: ٢٨٧/٤.

(٣) انظر: أحمد مختار العبادي، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام: ٢٠٢.

كنيسة الإسكندرية، فيحتاج إلى أخذ مطران بعد مطران من عنده، وإلا كان شمخ بأنفه عن المكاتبة، لكنه مضطر إلى ذلك»[1].

ويبدو أن السلطان المملوكي قد وظّف حاجة ملوك الأحباش إلى مطران من بطريرك الإسكندرية في خدمة سياسة دولته الخارجية، واتّخذ منها عامل ضغط على ملوك الحبشة، ولذلك نجده يتشدّد مع بَطْرك الإسكندرية: «فأمر بكتابة إشهاد عليه، أنه لا يكتب إلى ملك الحبشة بنفسه ولا بوكيله، لا ظاهراً ولا باطناً، ولا يولي أحداً في بلاد الحبشة، لا قسيساً ولا أعلى منه ولا دونه، إلا بإذن من السلطان ووقوفه على كتابته، وأنه متى خالف ذلك انتقض عهده، وضربت عنقه»[2].

و- الجاليات والطوائف الدينية الإسلامية والمسيحية:

وجدت جاليات إسلامية في صقلية وبرشلونة، والحبشة والقسطنطينية وغيرها من البلاد الواقعة تحت سيطرة ملوك النصارى، وكانت هذه الجاليات تتطلع إلى دولة المماليك حماية لها، ورفعاً لما يوقعه الصليبيون بها من فتك وبطش وضيم.

فقد أرسل الظاهر بيبرس إلى ملك صقلية يطلب منه عدم الاستمرار في قتل المسلمين المقيمين ببلاده، وإلا فإنه سينتقم من أسرى الفرنج، ومن طوائف النصارى المقيمين ببلاده[3].

---

(١) العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ٣٩؛ وانظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ٣٠٨/٥، ٣٢٢؛ المقريزي، درر العقود: ٢١٥/٢.

(٢) السخاوي، شمس الدين عبدالرحمن (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٦م)، التبر المسبوك في ذيل السلوك، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بلا تاريخ: ٢١٠ (سنة ٨٥٢هـ).

(٣) انظر: ابن شداد، سيرة الملك الظاهر: ٣٠٨.

واستنجدت الجالية الإسلامية في بلاد الحبشة بالسلطان المملوكي[1]، أما الجالية الإسلامية في أشبونة (لشبونة)، فقد أرسلت إلى السلطان المملوكي سيف الدين إينال (حكم من ٨٥٧-٨٦٥هـ/١٤٥٣-١٤٦١م) بشأن كنيسة القيامة، وأن النصارى قد ضيقوا عليهم، ولذلك فإن جالية أشبونة تطلب رفع الأذى عن النصارى ببلاد السلطان المملوكي[2].

ووصل إلى القاهرة في نهاية القرن التاسع الهجري/ القرن الخامس عشر الميلادي، وقبيل سقوط غرناطة آخر معاقل المسلمين في الأندلس رسولان يطلبان النصرة من السلطان المملوكي، وقد ذكر خبرهما المؤرخ عبدالباسط الغرسي بقوله: «وصل إلى القاهرة اثنان من المغاربة من أهل الأندلس، كانا قد توجها إلى بلاد الروم بمكاتبة صاحب الأندلس وعلمائها وأكابرها وأعيانها بالمبايعة لابن عثمان، وأنه ينجدهم، وإلا استولى الفرنج على بلادهم بأسرها، وذكرا أنهما توجها لبلاد ابن عثمان من جهة بلاد الفرنج في خفية، وهما بزي الفرنج حتى خلصا إليه، وأوصلا إليه بالبيعة، وأنه وعدهما بجميل، وأنه يبعث إليهم بالأصطول والمقاتلة»[3].

ويظهر أن سلاطين المماليك كانوا يستجيبون في أغلب الأحيان لرسائل الجاليات الإسلامية، ويتدخلون دبلوماسياً لنصرتهم، ورفع المظالم عنهم، وكانوا يتخذون من وجود طوائف النصارى ومراكزهم الدينية أداة سياسية يلوحون بها في وجه ملوك النصارى؛ لإنصاف المسلمين، والحفاظ على أرواحهم وأموالهم،

---

(١) العمري، مسالك الأبصار: ١٧/٤-١٨.

(٢) انظر: مؤلف مجهول، مائة وثيقة: ورقة ٥٩.

(٣) عبدالباسط، زين الدين عبدالباسط الغرسي (ت٩٢٠هـ/١٥١٤م)، نيل الأمل في ذيل الدول. مخطوط البودليان باكسفورد رقم (٢٨٥)، (٦١٠)، ج٢ ورقة ٣٨٠ظ.

ففي رسالة بعثها الناصر محمد بن قلاوون في سنة (٧٠٥هـ/١٣٠٦م) إلى الملك جاكم الريدراغون ملك بلنسية وسردانية نجد ما نصّه: «وعلمُ الملك محيط بأن جميع النصارى في سائر ممالكنا وبلادنا من جملة رعايانا، وممن يتعين علينا حفظهم، والشفقة عليهم، ولو تعرض أحد إليهم بأذية قبلناه (كذا، ولعلها: قابلناه) أشدّ مقابلة، ورسمنا بأن يعتمد فيه الواجب، وإنما نحن الآن نؤكد على حضرة الملك في الوصية بمن في بلاده من المسلمين، كما نحن عليه أيضاً من الوصية بالنصارى؛ لأنهم رعايانا وأهل بلادنا. وقد جددنا المراسم الشريفة الآن بتجديد الوصية بجميع النصارى الذين في ممالكنا إكراماً لسؤال الملك في أمرهم..»[1].

وفي سنة (٧٤٧هـ/١٣٤٦م) أرسل ملك الحبشة رسالة إلى السلطان الظاهر جقمق يوصيه خيراً بالنصارى في بلاده، ويطلب لهم السماح بعمارة ما درس من كنائسهم، أسوة بالإفرنج، وملك الكرج، الذين رسم لهم بعمارة في القدس الشريف، وأخبر السلطان بأنه رفيق بالمسلمين المقيمين في أرضه[2].

وتدلّ إحدى الوثائق الصادرة عن ديوان الإنشاء المملوكي في عهد السلطان فرج بن برقوق في سنة (٨١٤هـ/١٤١١م)، أنه قد استجاب لطلب رئيس دير

---

(١) انظر:

Maximiliano A. Alarcon Y SantonY Ramon Garcia De Linares, **Los Documentos Arabes Diplomaticos Del Archivo De LA Corona De Ragon**, (Madride, 1940), p. 365.

(٢) انظر: العيني، بدر الدين محمود (ت ٨٤٩هـ/١٤٥١م)، **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان** (حوادث وتراجم ٨٢٤هـ-٨٥٠هـ)، تحقيق: عبدالرازق القرموط، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٩م: ٦٠٤-٦١١؛ السخاوي، **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**. تحقيق: بشار عواد وعصام الحرستاني وأحمد الخطيمي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٥م: ٢/٥٨٩.

صهيون بالقدس لعمارة مهد عيسى - عليه السلام -، وسمح بمجيء الصناع، وجلب مواد البناء والعمران من البحر أي من الغرب، وإن لم يحدد مصدرها، دون دفع أي رسوم للميناء: «والصدقات الكريمة شملته بمراسيم شريفة وكريمة، بتمكينه من عمارة مهد عيسى - عليه السلام - من الأخشاب والرصاص وغير ذلك، وإحضار الأخشاب والصناع من البحر، والآن فقد حضر المركب بالأخشاب والصناع، ومرسومنا أن يتقدم كل واقف عليه بمنع من يتعرض إليهم في ذلك، أو يقف لهم في طريق، والوصية بالصناع النجارين والخشابين وغيرهم، ولا يطلب منهم موجب (رسوم) بمينا يافا، ولا بباب قيامة بالقدس الشريف»[1].

وبناءً على ما تقدم من نصوص وثائقية، فإنه يتبين لنا دور الجاليات والطوائف الدينية الإسلامية والمسيحية في حركة الاتصال الدبلوماسي بين المماليك وغيرهم، وما يقوم عليه ذلك من حاجة إلى الترجمة التي تنظم هذا الاتصال بين الطرفين، وإلى التراجمة الذين يشرفون على تنفيذه في كثير من الأحيان.

---

(١) انظر:

Risani, N, Documenti E. Firmani, (Gerusalemm, 1949). pp. 82-84.

الفصل الخامس
اللغات والمترجمات
في ديوان الإنشاء المملوكي(*)

(*) انظر: سمير الدروبي: «حركة الترجمة والتعريب في ديوان الإنشاء المملوكي»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد٦٢، السنة ٢٦، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ١١-٧٢.

تدلّ المصادر المختلفة التي تمكّنّا من الوقوف عليها في أثناء البحث في حركة الترجمة والتعريب، أن ديوان الإنشاء المملوكي قد اضطرّ - نتيجة لعلاقات الدولة المملوكية، ونشاطاتها المختلفة من دبلوماسية وعسكرية وعلمية ودينية واقتصادية - إلى الترجمة من وإلى عدد من لغات الشعوب والطوائف والدول القائمة في ذلك العصر، وكان ديوان الإنشاء يضع الألقاب والأدعية، وأساليب المخاطبة اللازمة لذلك، ويحدد نوع الورق الذي يكتب فيه لكل كيان سياسي بما يتناسب وعقيدته وقوته العسكرية والسياسية ومركزه الاقتصادي، ومكانته بالنسبة إلى الدولة المملوكية[1].

أما أهم اللغات التي تمت الترجمة منها أو إليها في ديوان الإنشاء المملوكي، فإنها:

أولاً: المغولية:

يبدو أن اللغة المغولية كانت مع بداية التوسع المغولي في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي لغة شفاهية غير مكتوبة[2]، ثم أمر جنكز خان (ت٦٢٤هـ/١٢٢٧م) أبناء المغول بتعلم الخط الأويغوري، حيث وصف لنا عطا

---

(١) انظر: العمري: التعريف بالمصطلح الشريف: ٣٦-٨٤؛ الحلبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد (ت ق٩هـ/ق١٥م): التبيان في اصطلاح أهل الزمان. مخطوط مكتبة الدولة ببرلين رقم (٨٦٤١)، ورقة٦٦؛ ابن ناظر الجيش، تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف، ورقة: ٦-١٣؛ القلقشندي. نجم الدين (ت بعد٨٤٦هـ/١٤٢٢م): قلائد الجمان في مصطلح الزمان. مخطوط المتحف البريطاني رقم (١٠٢٠)، ورقة ٣٦ و٣٩ظ.

(٢) انظر: بوزورث، الأسر الحاكمة في الإسلام. ترجمة: حسين علي اللبودي، ط١، مؤسسة الشراع، الكويت، ١٩٩٤م: ٢٠٠.

ملك الجويني ذلك بقوله: «ووفقاً لرأي جنكز خان ومقتضى مراده، فقد وضع لكل أمر قانوناً، ولكل مصلحة دستوراً، واستنَّ لكل ذنب حداً وعقاباً، ونظراً لأن أقوام التتار لم يكن لهم خط، فقد أمر أن يقوم الأويغور بتعليم أطفال المغول الكتابة[1].

وقد أمدَّنا أحد التراجمة الذين عاشوا في بلاطات المغول والعثمانيين ثم المماليك في نهاية عمره، وهو ابن عربشاه (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م) بمعلومات جيدة عن هذا الخط، يقول: «وأما الجغتاي، فلهم قلم يسمى أويغور، وهو بالقلم المغولي مشهور، وعدته أربعة عشر حرفاً... وسبب نقصانه وانحصاره في هذا العدد: أن حروف الحلق يكتبونها على هيئة واحدة، وكذلك تلفظهم بها، ومثل هذه الحروف المتقاربة في المخرج مثل: الباء والفاء، ومثل الزاي والسين والصاد، ومثل: التاء والدال والطاء. وبهذا الخط يكتبون تواقيعهم ومراسيمهم، ومناشيرهم ومكاتيبهم، ودفاترهم ومخاتيمهم، وتواريخهم وأشعارهم، وقصصهم وأخبارهم، وسجلاتهم وأسفارهم، وجميع ما يتعلق بالأمور الديوانية، والتوراة الجنكيزخانية، والماهر في هذا الخط لا يبور بينهم؛ لأنه مفتاح الرزق عندهم»[2].

---

(١) محمد السباعي: عطا ملك الجويني وكتابه جهان كشا. ط١، دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩١م ٢٣٠؛ وانظر: بارتولد: تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي. نقله عن الروسية: صلاح الدين عثمان هاشم، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨١م: ٥٥٣.

(٢) ابن عربشاه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد (ت٨٥٤هـ/١٤٥٠م): عجائب المقدور في نوائب تيمور. تحقيق: أحمد فايز الحمصي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م:٤٧٧-٤٧٩. وحول الإيغور وهم قبائل تركية، انظر: إبرار كريم الله: من هم التتار؟ ترجمة: رشيدة رحيم الصبروتي، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م: ١٢١-١٢٢؛=

ويبدو أن الانتصارات السريعة والساحقة التي حققها المغول، قد أدت إلى انتشار هذا الخط وذيوعه، وبلغ من تعصب المغول للغتهم وخطهم أنهم كانوا يعدون تعلمه قمة الفضل والمعرفة[1].

ولكن خط المغول ولغتهم لم تصبح لغة الشعوب التي قهروها وسيطروا عليها[2]، كما أنّ خطهم لم يلقَ رواجاً عند تلك الشعوب.

أما اهتمام ديوان الإنشاء المملوكي والدولة المملوكية باللغة المغولية، فقد كان كبيراً، ولا غرو في ذلك، فإن المغول هم العدو الأكبر والأخطر لدولة المماليك، ويبدو أن الحاجة إلى مكاتبة المغول والاطلاع على أحوالهم المختلفة والكشف عن بواطن سياساتهم، وما يكون من تحركاتهم، هو الذي عمّق معرفة المماليك باللغة المغولية واهتمامهم بها.

فالعمري رئيس ديوان الإنشاء المملوكي يميز - في موسوعته الكبرى التي صنفها للكتّاب في ديوان الإنشاء - ألفاظ اللغة المغولية من التركية، يقول: «كوك طاق ومعناه في اللغة المغولية: القصر الأخضر؛ لأن القصر عندهم طاق، والأخضر كوك، وهي خلاف التركية»[3].

ويبدو من أحد النصوص التي أدرجها القلقشندي في صبحه، أن خانات

= بارتولد، تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي: ٥٥٤-٥٥٥؛ وانظر:
S. G. Clauson, **Turkish and Mongolian Studies.** (London 1962). pp. 174-184.

(١) السباعي: عطا ملك الجويني: ٢١٥.

(٢) أبرار كريم الله، مَنْ هم التتار؟: ٦١.

(٣) العمري، أحمد بن يحيى (ت٧٤٩هـ/١٣٤٩م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. مخطوط أحمد الثالث، طوبقا بوسراي، رقم (٣/٢٧٩٧).

القبيلة الذهبية من المغول الذين حكموا في روسيا الجنوبية وغربي سيبيريا ابتداءً من عهد بركة، وحتى عهد غياث الدين محمد أوزبك (٦٥٥-٧٤٢هـ/١٢٥٧-١٣٤١م)، كانوا يكتبون اللغة المغولية بالخط العربي[١].

ومهما يكن من أمر الخط الذي كتب به المغول، فإن الرسائل كانت أهم ما ترجم في العصر المملوكي من اللغة المغولية إلى العربية، فقد أشار محيي الدين ابن عبدالظاهر صاحب ديوان الإنشاء المملوكي، إلى ورود كتاب من تنامكو ملك مغول القفجاق في سنة (٦٨١هـ/١٢٨٢م) إلى المنصور قلاوون، يقول: «وصلت رسل قفجاق فقهاء، أحدهم الفقيه مجد الدين أطا ورفقته: نور الدين ورفيق آخر، وأحضروا من أيديهم كتاباً بالمُغلي»[٢].

وقد اكتفى ابن عبدالظاهر بتلخيص مضمون رسالة تنامكو، ولم يذكر لنا الترجمة الكاملة للنص، ولا اسم الترجمان الذي قام بتعريبه، ويبدو أن كثيراً من رسائل المغول إلى ديوان الإنشاء المملوكي كانت تترجم ترجمة مضمونية لم يحرص فيها التراجمة على النقل الدقيق[٣].

وقد أوضح العمري في دستوره لديوان الإنشاء المملوكي أن مراسلة مملكة بيت بركة المغولي كانت: «إن كتب بالعربي رَسم ما يكتب إلى صاحب إيران كما

(١) انظر: القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا: ١٦٧/١.

(٢) ابن عبدالظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، ٤٦.

(٣) انظر: ابن أبي الفضائل، المفضل (ت٧٥٩هـ/١٣٥٨م): النهج السديد والدر الفريد فيما يتعلق بعد تاريخ ابن العميد. تحقيق: Blochet.E، باريس، ١٩١٩-١٩٢٩م: ٤٥٢-٤٥٣، ٥٥٠، نشره:

Biochet in . (Patrologia Orientalis, Paris, 1919).

تقدم، وإلا فالأغلب أن يكتب إليه بالمغلي، وذلك مما كان يتولاه أيتمش المحمدي، وطاير بُغا الناصري وأرغداق الترجمان، ثم صار يتولاه قوصون الساقي الناصري»(1).

وتشير مصادر العصر المملوكي إلى وجود نص الياسة أو اليسق المغولي بين أيدي أمراء المماليك.

والياسة لفظة مغولية تعني القانون أو الشريعة التي وضعها جنكز خان لتنظيم العلاقات بين المغول، ومع أن المماليك قد خضعوا لأحكام الشريعة الإسلامية في الأمور الدينية، إلا أنهم كما يذكر المقريزي: «احتاجوا في ذات أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكز خان والاقتداء بحكم الياسة، فلذلك نصبوا الحاجب ليقضي بينهم فيما اختلفوا فيه من عوائدهم، والأخذ على يد قويهم، وإنصاف الضعيف منه على مقتضى ما في الياسة، وجعلوا إليه مع ذلك النظر في قضايا الدواوين السلطانية عند الاختلاف في أمور الإقطاعات، لينفذ ما استقرت عليه أوضاع الديوان وقواعد الحساب، وكانت من أجلّ القواعد وأفضلها حتى تحكّم القبط في الأموال وخراج الأراضي(2).

فنص المقريزي السابق يكشف لنا عن وجود الياسة بأيدي المماليك من جانب، ويشير إلى تأثر المماليك بالنظم الإدارية والإقطاعية المغولية من جانب آخر، ولا سيما أن بعض المؤرخين قد أشار إلى تأثر المماليك بطريقة جنكز خان في الحكم والإدارة(3).

---

(1) العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ٦٢-٦٣.

(2) المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: ٢/٢٢١.

(3) انظر: السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ٢/١٣٣.

ولَمَّا كانت إلياسة مكتوبة في أصلها باللسان المغولي وبالأبجدية الأويغورية[1]، وكان بين المماليك من يجيدون اللسان والخط المغولي، فإنه يمكن القول: إنهم كانوا يقومون بترجمة نصوص هذا القانون المغولي (إلياسة) إلى التركية أو العربية عند الحاجة إلى ذلك.

ثانياً: الفارسية أو الفهلوية:

تُعدُّ الفارسية من أكثر اللغات وأقدمها علاقة باللغة العربية، وذلك بحكم مجاورة العرب للفرس.

ولكن مع ظهور الإسلام وانتشاره في أرض فارس بدأت الفارسية بالتراجع أمام العربية، وفقدت مركزها الكتابي في إدارة الخراج ومالية الدولة سنة (٧٨هـ/٦٩٧م) في البصرة والكوفة، وفي خراسان سنة (١٢٤هـ/٧٤١م)[2].

ولم تعد الفارسية لغة رسمية منذ ذلك الحين إلى أن تم إحياؤها لغة أدبية على يد السامانيين الذين حكموا في خراسان وما وراء النهر في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري وطوال القرن الرابع الهجري، وذلك عندما ضعفت الدولة العباسية[3].

وبدأت حركة ترجمة المؤلفات العربية إلى الفارسية في عهد السامانيين، فترجم البلعمي «تاريخ الطبري» و«تفسيره» إلى الفارسية[4]، وشجع نوح بن

---

(١) بارتولد، تركستان: ١١٣-١١٤، ٥٥٩.

(٢) انظر: الجهشياري، محمد بن عبدون (ت٣٣١هـ/٩٤٢م): الوزراء والكتاب. تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، ط١، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨م: ٣٨، ٦٧.

(٣) السباعي، عطا ملك الجويني وكتابه جهان كشا: ٤٧-٤٨.

(٤) انظر: براون، تاريخ الأدب في إيران من الفردوسي إلى السعدي: ١٣٢.

منصور الساماني الشاعر الدقيقي في القرن الرابع الهجري على نظم «الشاهنامة»، وهي الملحمة الفارسية القومية، ثم أتمها الفردوسي (ت٤١٦هـ/١٠٢٥م)، وقدمها للسلطان محمود الغزنوي(١).

وزاد الاهتمام بالفارسية بظهور السلاجقة في القرنين الخامس والسادس الهجريين، وقد كتب السلاجقة في فارس وثائقهم ومراسلاتهم باللغة الفارسية مما عزز مكانتها وانتشارها(٢).

وتأسيساً على ما تقدم، فإنه يمكن القول: إن اللغة الفارسية قد رسخت في مشرق العالم الإسلامي قبل مجيء المغول بثلاثة قرون في الأقل، واقتلعت العربية من مواقع كثيرة؛ ومن هنا فإن حضور الفارسية في الأراضي التي اجتاحها المغول كان أكبر من حضور العربية(٣).

وفوق ذلك، فإن المغول بفارس والعراق كانوا يكتبون بالمغولية والفارسية، وقد وصف لنا القلقشندي ذلك في القرن التاسع الهجري قائلاً: «ثم لَمَّا انقرضت الخلافة في بغداد في وقعة هولاكو ملك التتار في سنة ست وخمسين وستمائة. واستولت المغل والأعاجم على بغداد، بطل رسم الكتابة المعتبرة، وصار أكثر ما يكتب عن ملوك التتار بالمغلية أو الفارسية؛ والأمر على ذلك إلى زماننا»(٤).

---

(١) انظر: الفردوسي، أبو القاسم منصور (ت٤١٦هـ/١٠٢٥م): الشاهنامة. ترجمة: الفتح بن علي البنداري. تحقيق: عبدالوهاب عزام، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م: ١/٣٧، ٦٧، ٥٤.

(٢) السباعي، عطا ملك الجويني وكتاب جهان كشا: ٥٠.

(٣) انظر: كاهن، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية. ترجمة: أحمد الشيخ، ط١، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥م: ٢٥٧؛ وانظر:
E. G. Browne, Aliteray History of Persia, (Cambridge, 1964) Vol. III p. 62.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى: ١/٩٤.

أما المترجمات من الفارسية إلى العربية، فإنها:

أ- الرسائل المتبادلة بين المغول والمماليك:

وتشير المصادر إلى أن بعضاً من الرسائل الواردة من المغل إلى سلاطين المماليك كان يَرد بالفارسية أحياناً، ويبدو أن هذا النمط من الرسائل المكتوبة عن المغول بالفارسية كان منذ أيام المغول الإلخانيين حكام فارس والعراق، وحتى عهد التيموريين في القرن التاسع الهجري، وقد حفظ شرف الدين علي يزدي في كتابه «ظفرنامه» بعضاً من هذه المراسلات المكتوبة بالفارسية، التي أرسلها تيمورلنك في نهاية القرن الثامن الهجري، وبداية القرن التاسع الهجري إلى سلاطين المماليك[1].

ب- الشاهنامة:

وهي ملحمة الفرس الخالدة التي نظمها الفردوسي بالفارسية، وقدمها للسلطان محمود الغزنوي في مطلع القرن الخامس الهجري، وقد قام قوام الدين الفتح بن علي بن محمد البنداري الأصفهاني بترجمتها إلى العربية بدمشق سنة (٦٢١هـ/١٢٢٤م)، وقدمها للسلطان الملك المعظم عيسى (ت ٦٢٤هـ/١٢٢٦م). ولكن هذه الترجمة العظيمة القدر قد بقيت ناقصة، ذلك أن البُنداري قد حذف بعضاً من فصولها ومدائحها ورسائلها[2]. ويبدو أن نقص هذه الترجمة هو الذي جعل نائب الشام الأمير تنكز يطلب من أحد التراجمة منادمته بهذه الملحمة الخالدة من ناحية، كما أن السلطان الغوري أمر بترجمة الشاهنامة من الفارسية إلى

(١) انظر: حكيم أمين عبدالسيد، قيام دولة المماليك الثانية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م: ١٦٥-١٧٥.

(٢) انظر: الفردوسي، الشاهنامة: ١/٩٨-٩٩.

التركية من ناحية أخرى[1].

ج- مرزبان نامة:

وهو كتاب ألّفه مرزبان بن رستم بن شروين - أمير طبرستان - في أواخر القرن الرابع الهجري، ويذكر بروكلمان: أن أصل هذا الكتاب كان «باللهجة الإيرانية المحلية لطبرستان، ثم نقله سعد الدين الوراويني في مطلع القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي إلى الفارسية الحديثة، ثم ترجمه ابن عربشاه إلى اللغة العربية»[2].

د. إلياسا أو إلياسة:

وقد نقلها إلى الفارسية عطا ملك الجويني (ت٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، وهو حاكم بغداد زمن هولاكو، وذلك في كتابه «جهان كشا».

وعطا ملك الجويني أحد المصادر الرئيسة للعمري رئيس ديوان الإنشاء المملوكي في موسوعته «مسالك الأبصار» التي يظهر من خلال تتبع نصوص إلياسة الواردة فيها، أن العمري كان يعتمد على نص مترجم منها في ديوان الإنشاء المملوكي من كتاب عطا ملك «جهان كشا»[3].

هـ- المؤلفات التاريخية والسياسية وغيرها:

لقد حرص المماليك على معرفة تواريخ المغول وأنسابهم، ودولهم وأنظمتهم

---

(١) انظر: الغوري، الأشرف قانصوه (ت٩٢٢هـ/١٥١٦م): مجالس السلطان الغوري. تحقيق: عبدالوهاب عزام، ط١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤١م: ١/٤٥-٤٧.

(٢) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، القسم السادس (١٠-١١). نقله إلى العربية: حسن محمود إسماعيل، الهيئة المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م: ١٠٧.

(٣) انظر: العمري، مسالك الأبصار: ٣/٤٠-٤٧، وقارن بما ترجمه السباعي محمد السباعي، عطا ملك الجويني وكتابه جهان كشا: ٢٢٨-٢٣٧.

الإدارية العسكرية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، لذلك فإن أحد أمراء المماليك التراجمة، وهو سيف الدين أوتامش الأشرفي وصف بأنه: «يعرف بيوت المغل وأنسابهم وأصولهم، ويستحضر تواريخهم ووقائعهم»[1].

ويبدو أن كُتّاب ديوان الإنشاء المملوكي كانوا يشجعون على ترجمة كل ما يتعلق بالمغول وأخبارهم إلى العربية.

ومما يدل على حماسة أولئك الكتّاب لهذه الترجمة أننا وجدنا أحد كبار كتاب المغول - وهو رشيد الدين الهمذاني (ت ٧١٨هـ/١٣١٨م) الذي خدم في بلاط المغول قرابة خمسين عاماً، وكان محيطاً بالفارسية والعربية والمغولية والعبرية - يأمر بترجمة مصنفاته من الفارسية إلى العربية[2].

ثالثاً: التركية:

يلحظ القارئ لمصادر العصر المملوكي أن بعضاً من مؤلفيها يطلقون على الفترة المملوكية اسم الدولة التركية، وذلك لغلبة العنصر التركي - الذي يعود كثير من أفراده إلى منطقة القبجاق[3] الواقعة جنوب روسيا - عليها كما مرّ بنا.

ولكن العلاقة بين العرب والأتراك كانت أقدم من ذلك، وحضور الجنس

---

(١) الصفدي، صلاح الدين خليل أيبك (ت٧٦٤هـ/١٣٦٣م): أعيان العصر وأعوان النصر، مكتبة السليمانية، مجموعة عاطف أفندي رقم (١٨٠٩)، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت، ١٩٩٠م:١/٢٠٩.

(٢) انظر: الهمذاني، رشيد الدين فضل الله (ت٧١٨هـ/١٣١٨م): جامع التواريخ (تاريخ المغول). ترجمة: محمد صادق نشأت ومحمد موسى هنداوي وفؤاد عبدالمعطي الصياد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، بلا تاريخ: م٢، ج١، ص١٧١، ١٧٢؛ بارتولد، تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي: ١٢٠.

(٣) المقريزي، المواعظ والاعتبار: ٢/٢٣٦-٢٤١.

التركي في البلاد العربية بدأ منذ مطلع القرن الثالث الهجري عندما أكثر الخليفة العباسي المعتصم من استجلابهم.

ومع مضي العصر العباسي ازداد النفوذ التركي، وظهر السلاجقة في فارس والعراق والشام على مسرح الأحداث في القرنين الخامس والسادس الهجريين، وتمكنوا من هزيمة البيزنطيين في معركة ملاذ كرد عام ٤٦٣هـ/١٠٧١م في بلاد الأناضول[١]، مما كان له أكبر الأثر في انتعاش اللغة التركية، حيث ألّف محمود بن الحسين الكاشغري معجمه الموسوم بـ «ديوان لغات الترك»، وقدمه للخليفة العباسي المقتدي بأمر الله الذي حكم من سنة (٤٦٧-٤٨٧هـ/١٠٧٤-١٠٩٤م).

وديوان لغات الترك من المعاجم المشتركة (تركي/عربي)، ويستدل مما ذكره الكاشغري في مقدمته على تقديم الأتراك وتقريبهم لمن يتكلم بلسانهم: «ولا ذريعة لديهم أحسن من التّراطن بلسانهم، لإصغائهم إليه أسماعهم، واستمالة جَنانهم، وضعت كتابي هذا مستعيناً بالله تعالى، موسّماً بديوان لغات الترك، ليكون ذِكراً مخلّداً، وذُخراً مؤبداً، برسم الحضرة المقدسة النبوية الإمامية الهاشمية العباسية، سيدنا ومولانا أبي القاسم عبدالله بن محمد المقتدي بأمر الله أمير المؤمنين....»[٢].

ويظهر أن اللغة التركية قد حققت كسباً كبيراً بتدوين أول معجم فيها، مما عمّق جذورها في نفوس متكلميها والكاتبين بها، ولذلك فإننا نجد نشاطاً في

---

(١) بوزورث، الأسر الحاكمة في الإسلام: ١٦٧-١٦٩.

(٢) الكاشغري، محمود بن الحسين (ت في النصف الثاني من ق٥هـ/١١م): ديوان لغات الترك، دار الخلافة العلية، ١٣٣٣هـ: ١/٢-٤.

حركة تأليف المعاجم المشتركة بين العربية والتركية، حتى من كبار النحويين عند العرب؛ أمثال أبي حيان الأندلسي في العصر المملوكي، الذي جاء في مقدمة معجمه الموسوم بـ «الإدراك للسان الأتراك»: «والغرض في هذا الكتاب ضبط جملة عالية من لسان الترك لغة وتصريفاً ونحواً، وقد ضبطت هذا اللسان حرفاً حرفاً، ورتّبت الكلام في اللغة على حروف المعجم باللسان التركي، فأذكر اللفظة التركية، وأتبعها بمرادفها من اللغة العربية...»[1].

ولا يتسع هذا البحث إلى استقصاء المعاجم المشتركة بين العربية والتركية، وإنما أريد التنبيه على معجم القونوي الذي جاء في مقدمته ما نصّه: «اعلم وفقك الله أن اللسان التركي القفجاقي الخالص عارٍ من ثمانية حروف، وهي: الثاء والحاء والخاء والضاد والظاء والعين والفاء والهاء، فإن سمعت كلمة تتضمن بعض هذه الحروف، فاعلم أنها ليست من اللغة التركية الخالصة، وأنها كلمة مستعارة من غيرها، وقد عيّنت ما وقع الخُلف فيه بين اللغة التركية الخالصة، وبين اللغة التركمانية...»[2].

وورد في مقدمة معجم جمال الدين أبي محمد عبدالله التركي - المسمى بـ «بُلغَةُ المشتاق في لغة الترك والقفجاق»- ما نصه: «أما بعدُ، فهذا ترجمان اللغة التركية اخترته من الأنوار المضيّة؛ تأليف علاء الدين بيليك القفجاقي، والصحيح من الدُّرة المضيّة تأليف عماد الدين داود بن علي بن محمد الوراق

---

(١) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٢٥هـ/١٣٢٢م): الإدراك للسان الأتراك، اسطنبول، ١٩٣١: ٥-٦.

(٢) انظر:

M. Th. Houtsma, Ein Turkisch- Arabishes Glossar, (Leiden, 1849) p. 2.

المصريّ، وزدتُ على ما عندهما أشياء كثيرة»[1].

ويبدو أن لغة القفجاق قد احتلت مكانة هامة بين أسرة اللغات التركية؛ لأن معظم سلاطين المماليك في الدولة التركية البحرية هم من القفجاق أو القبجاق[2].

وفوق ذلك، فإن لغة القبجاق قد أصبحت لغة رسمية لدولة خانات القبيلة الذهبية من المغول[3].

ويتضح من خلال إشارات مصادر العصر المملوكي إلى السفارات المتبادلة بين المماليك والدول والإمارات ذات اللغة التركية، أن عدداً وافراً من الرسائل المكتوبة بالتركية قد وردت على ديوان الإنشاء المملوكي أو صدرت عنه.

وخير مثال يوضح لنا هذا الأمر: حديث ابن عبدالظاهر عن رسل مملكة بركة خان العائدين في سنة (٦٦٢هـ/١٢٦٣م) إلى بلادهم، بعد أن أدوا رسالة إلى السلطان المملوكي الظاهر بيبرس، إشارة إلى أن السلطان المملوكي قد ردّ على رسالتهم، وحمّل رسله إلى بلاط بركة خان رسالة باللغة التركية: «وقُرئ كتاب السلطان بالتركي على من عنده، وفرحوا به، وأعاد الرسل بجوابه،

---

(١) انظر:

A. Zajaczkowski, **Bulgat Al Mustaq Fi Lugat AL-Turk Wa-L Qifzaq** (warszwa, 1958) pp. 1-2.

وانظر:

A. Zajaczkowski, **"Note Complementari Sulla Lessicografzia araboturca nell' epoca. dello stato Mamelucco"**, pp 149-160

(٢) انظر: شيخ الربوة الدمشقي، محمد بن أبي طالب الأنصاري (ت٧٢٧هـ/١٣٢٦م): نخبة الدهر في عجائب البر والبحر. طبعة بالأوفست، مكتبة المثنى، بغداد، بلا تاريخ: ٢٦٤.

(٣) انظر: بارتولد، تاريخ الترك في آسيا الوسطى: ١٧٠؛ وانظر: كاهن، الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية: ٢٥٦-٢٥٨.

وسيّر معهم رسله»[1].

ويظهر من خلال الوثائق التي جمعها فريدون بيك، ودوّنها في كتابه الضخم «مجموعة منشئات السلاطين» أن عدداً كبيراً من الرسائل المتبادلة بين المماليك والعثمانيين كان مكتوباً باللغة العربية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن بعضاً من المؤلفات التاريخية والفقهية والأدبية قد نقلت بأمر من سلاطين المماليك من اللغة العربية إلى اللغة التركية[3].

رابعاً: العبرية:

بيّن القلقشندي في حديثه عن الألقاب المصطلح عليها عند صدور المكاتبات من ديوان الإنشاء المملوكي إلى غير المسلمين بقوله: «واعلم أن ملوك الكفر المكاتبين عن هذه المملكة جميعهم نصارى: من الروم، والفرنج، والكرج، والحبشة، وغيرهم؛ إذ كانوا هم المستولين على أكثر الممالك؛ أما اليهود، فإنهم لم يبق لهم مملكة معروفة، بل هم تحت الذمّة أين كانوا»[4].

---

(١) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر: ٢١٧، وانظر: ١٥٤-١٥٧؛ وانظر حول الرسائل المتبادلة مع الأتراك ورسوم مكاتباتهم من ديوان الإنشاء المملوكي: العمري، مسالك الأبصار: ٣٩/٢، وما بعدها؛ العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ٤٩-٥٧؛ القلقشندي، صبح الأعشى: ١٤/٨-٢٠.

(٢) انظر: فريدون بيك، محمد (ت٩٩١هـ/١٥٨٣م)، مجموعة منشئات السلاطين، القسطنطينية، ١٢٦٤هـ: ١١٦/١، ١٢٠، ١٤٥-١٤٦، ١٦٤-١٦٥، ١٩٥، ٢١٤.

(٣) انظر: السخاوي، شمس الدين عبد الرحمن (ت٩٠٢/١٤٩٦م): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٥هـ: ١٣١/١٠-١٣٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١١٠/١٥؛ الغوري، مجالس السلطان الغوري: ٤٥/١-٥٧.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى: ٢٥/٨؛ وانظر: ٧٨/٦.

وقد تسامحت الدولة المملوكية مع رعاياها من اليهود، وسمحت لهم بالتنقل والسفر والمتاجرة، وإقامة مركز علمي بالقدس لقراءة كتابهم وتفسيره[1].

وكان ديوان الإنشاء المملوكي هو المؤسسة الإدارية المسؤولة عن تنظيم علاقات الدولة مع رعاياها من مختلف الطوائف والملل.

وقد أصدر ديوان الإنشاء وصاياه لرئيس طائفة اليهود، ورئيس السامرة، تبياناً لصلاحيات رؤساء هذه الطوائف، ومهماتهم ومسؤولياتهم[2].

وعلاوة على ذلك، فإنه يتضح للباحث أن ديوان الإنشاء كان بحاجة إلى معرفة دقيقة فيما يتعلق بتواريخ اليهود، وعقائدهم وأنبيائهم، ولذلك أمرَ رئيس ديوان الإنشاء، والمقنن لمصطلحه - وهو ابن فضل الله العمري - بإحضار أحد علماء العبرية العارفين بها، وطلب منه ترجمة سفري القضاة والملوك[3].

خامساً: اليونانية أو الرومية:

كانت الكتب الواردة على ديوان الإنشاء المملوكي باليونانية مرسلة من ملوك الروم، وأكبرهم صاحب القسطنطينية، الذي كان يعبر عنه أحياناً باسم الأشكري أو اليشكري، وهو تحريف للاسم لسكريس[4].

ويظهر أن العلاقات الدبلوماسية بين المماليك والبيزنطيين كانت متينة، وترددت الرسل بين الطرفين منذ أيام الظاهر بيبرس، وحتى فتح القسطنطينية

---

(١) انظر: علي السيد علي، القدس في العصر المملوكي: ١٦٧-١٦٨.

(٢) انظر: العمري: التعريف بالمصطلح الشريف: ٢٠٢-٢٠٤.

(٣) انظر: العمري، مسالك الأبصار: ٢/٢٥.

(٤) انظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ٨/٢٥، ١٢١؛ ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر: ٨٨؛ العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ٦٨-٦٩.

على أيدي الأتراك في منتصف القرن التاسع الهجري تقريباً[1].

أما أهم ما عُرِّب عن اللغة اليونانية إلى العربية، فهو المعاهدات وما يتعلق بها من أيمان يحلف عليها المتعاهدان، فقد وردت نسخة يمين من ملك القسطنطينية في سنة (٦٨٠هـ/١٢٨١م) وتم تعريبها في الديوان[2].

ومن المعربات عن اليونانية إلى العربية الرسائل التي تضمنت معنى توكيد الصداقة بين البيزنطيين والمماليك، وما يدخل في إطارها من تأمين للتجارة، ورعاية للأماكن المقدسة، وتبادل للهدايا.

وقد حفظ لنا القلقشندي واحدة من هذه الرسائل المعرَّبة، التي قام بترجمتها من اللغة اليونانية إلى العربية بطرك الملكانية بحضور سيف الدين الترجمان في سنة (٨١٤هـ/١٤١١م)[3].

سادساً: اللغة الفرنجية:

اصطلح مؤرخو ديوان الإنشاء المملوكي على وصف المكاتبات الواردة من فرنج الساحل الشامي والجنويين والبنادقة، والقشتاليين والبيازنة والفرنسيين، وغيرهم من الأوروبيين بأنها مكتوبة، «باللسان الفرنجي وقلمه»[4].

---

(١) انظر: أحمد مختار العبادي، قيام الدولة المملوكية الأولى في مصر والشام: ٢٠٢؛ ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر أحمد (ت٨٥١هـ/١٤٤٨م): تاريخ ابن قاضي شهبة. تحقيق: عدنان درويش، ط١، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٩٩٤م: ٤٨٣/٣؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ٢٨٧/١٤.

(٢) انظر: ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم (ت٨٠٧هـ/١٤٠٤م): تاريخ ابن الفرات: عني بتحرير نصه: قسطنطين زريق، تاريخ ومكان النشر غير مذكورين: ٢٢٩/٧-٢٣٣.

(٣) انظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ١٢١/٨.

(٤) القلقشني، صبح الأعشى: ١٢٣/٨.

وغالباً ما تكون مثل هذه الكتب مختومة، فإذا ورد كتاب منها إلى السلطان المملوكي «فُك ختمُه»، وترجم بترجمة الترجمان بالأبواب السلطانية، وكتب تعريبه في ورقة مفردة، وألصقت به»[1].

والمعروف أن اللغة السائدة بين الصليبيين في الساحل الشامي بوجه عام هي الفرنسية، ولكن مع ذلك استخدمت كلّ أقلية صليبية لغتها الخاصة بها[2]، وأن اللغة السائدة في الجمهوريات الإيطالية هي الإيطالية، وفي إسبانيا القشتالية، وفي فرنسا الفرنسية، فهل يعني ذلك أن الكتب كانت ترد إلى ديوان الإنشاء المملوكي بكل هذه اللغات، مع أن مصادر ديوان الإنشاء المملوكي تحدثت عن لسان إفرنجي واحد؟

ويبدو أن مصطلح اللسان الفرنجي، مصطلح عام يطلق على اللاتينية وما تفرَّع عنها من اللغات الأوروبية: الفرنسية والإيطالية والإسبانية[3].

أما أهم ما ترجم عن اللسان الفرنجي، فإنه على النحو الآتي:

أ- التقارير الاستخبارية:

فقد ذكر شافع بن علي صاحب سيرة المنصور قلاوون أن أحد عيون

---

(١) القلقشني، صبح الأعشى: ١٢٣/٨.

(٢) انظر: سعيد عبدالفتاح عاشور، الحركة الصليبية. ط٣، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٨م: ٤٨٢/١.

(٣) انظر:

J. Wansbrough, "**Venice and Florence In The Mamluk Commerical privileges**" Bulletin of the school of Oriental and African Studies, Vol, XXVIII (1965) p 487.

وانظر: أحمد دراج: «الوثائق العربية المحفوظة في دور الأرشيف الأوروبية (مصر الإسلامية)»، بحث منشور ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، ١٩٦٩م، دار الكتب القاهرة، ١٩٧٠م: ١٢٦.

المماليك بعكا، وهو جوان خَنْدَق، كتب إلى المنصور قلاوون أن أحد أمرائه وهو كونْدك، قد كتب إلى مقدمي الإفرنج بعكا أنه عازم على قتل قلاوون، فعندما وصلت رسالة الجاسوس جوان إلى قلاوون: «رسَّم (احتجز) الصاحب فتح الدين بن عبدالظاهر صاحب الديوان على التراجمة، وهم: السابق والاسبتاري كاتب الانبرطور بحيث لم ينفس لهم في الاجتماع بأحد من خلق الله تعالى خيفة أن يشيع هذا الخبر»(١).

ب- الهُدَن:

ومثال ذلك الهدنة التي وقعها المنصور قلاوون مع الجنوية، وقد حررت فصول هذه المعاهدة: «في يوم الأحد ثاني جمادى الأول، سنة تسع وثمانين وستمائة، وقرأ ما فيها من القلم الفرنجي المنقول إلى العربي شمس الدين عبدالله المنصوري، وترجم عليه لتحقيق التعريب، والشهادة بصحته سابق الدين الترجمان، وعزّ الدين أيبك الكبكي الترجمان في التاريخ المذكور»(٢).

ج- الأيمان:

وهي متعلقة بالهُدَن والموادعات المبرمة بين المماليك والفرنج، وعادة ما يقوم التراجمة بترجمتها، ثمّ يحلف عليها الرسل الموفدون من الفرنج، وتؤخذ خطوطهم عليها بحضور الأساقفة(٣).

د. الرسائل:

وبخاصة المتعلقة بموضوعات تجارية أو سياسية أو دينية؛ كرسالة: «دوج

---

(١) شافع بن علي، الكناني (ت٧٣٠هـ/١٣٣٠م): الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البودليان، مجموعة مارش رقم (٤٢٤): ورقة ٥٩ظ، ٦٠و.

(٢) ابن عبدالظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور: ١٦٨.

(٣) المصدر السابق: ١٦٨.

البنادقة ميكائيل على يد قاصده نُقولا البندقي في سادس عشر صفر المبارك سنة أربع عشرة وثمانمائة، ترجمه شمس الدين سنقر، وسيف الدين سودون، التراجمة بالأبواب الشريفة»[1].

هـ- المعاهدات التجارية:

تشير المصادر والوثائق إلى توقيع عدد من هذه المعاهدات بين المماليك والبنادقة والجنويين والفلورنسيين[2].

سابعاً: الحبشية:

تدل ملحوظات العمري والمقريزي والقلقشندي، وكلّهم من ذوي العلاقة بديوان الإنشاء المملوكي على معرفة دقيقة بهذه اللغة ولهجاتها المختلفة؛ فالعمري يذكر عن الأحباش: «مع كونهم جنساً واحداً، ينطقون بألسنة شتى تزيد على خمسين لساناً، وقلمُ قرائتهم واحد وهو الحبشي، يكتب من اليمين إلى الشمال، عدته ستة عشر حرفاً، وكل حرف سبعة فروع، الجملة من ذلك مائة واثنان وثمانون حرفاً خارجاً عن حروف أخر، مستقلة بذاتها لا تفتقر إلى حرف من الحروف المعدودة المتقدم ذكرها، مضبوط بحركات نحوية متصلة به لا منفصلة عنه»[3].

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى: ١٢٣/٨.

(٢) انظر:

Amari, I diplomi Arabi del R Archivio Fiorention, pp. 185-225.

وانظر: سمير الدروبي: «من جهود المستشرقين في دراسة الأدب الإداري عند العرب ونشره» مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٠، السنة١٩٩٦م: ٧٤.

(٣) العمري، مسالك الأبصار: ٢٥/٤؛ وانظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ٣٠٥/٥؛ المقريزي، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام: ١٤ (طبعة أوروبا).

وعلى الرغم من هذه المعرفة بألسنة الحبش المتعددة، وقلمهم الواحد، إلا أن القلقشندي لم يوضح لنا اللسان الذي كتب به الأحباش للمماليك، يقول: «الكتب الواردة عن ملوك الحبشة، والعادة فيها أن ترِد في قطع باللسان»(١).

ولكن يظهر أن الأحباش كانوا يرسلون رسائلهم إلى المماليك باللغة الحبشية التي حفظ لنا ابن عبدالظاهر بعضاً منها بعد ترجمتها من الحبشية إلى العربية(٢).

كما أشار ابن إياس في حوادث سنة (٨٨٩هـ/١٤٨٤م) إلى وفاة «يحيى بن شاد بك المعروف بقاصد الحبشة، أحد أجناد الحلقة، وكان ريساً حشماً عارفاً بلغة الحبش»(٣)، مما يدل على وجود قاصد (سفير) عند المماليك لديه الخبرة التامة بلغة الأحباش.

ويضاف إلى ذلك ملحوظة المقريزي على مسلمي الزيلع، الذين تكلموا بالعربية والحبشية(٤) من جانب، وملحوظة الرحالة سورينو على لغة طائفة الرهبان الأحباش المقيمين بالقدس الشريف في العصر المملوكي من جانب آخر(٥).

ثامناً: لغة التكرور:

فعلى الرغم من العلاقات الثقافية والدينية والاقتصادية الوطيدة بين

(١) القلقشندي، صبح الأعشى: ٨/١١٩.

(٢) ابن عبدالظاهر، تشريف الأيام والعصور: ١٧٠-١٧٣.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور: ٣/٢٠٦.

(٤) المقريزي، الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام: ٩-١١.

(٥) انظر:

Suriano, Treatise on the Holy Land, p. 90.

المماليك والتكرور[1]، إلا أن المصادر لم تذكر معلومات موضحة عن لغة التكرور عامة، أو عن لغة مراسلاتهم مع المماليك بشكل خاص، إلا أن هناك إشارات إلى وجود ترجمان للغة التكرور في الدولة المملوكية[2].

وختاماً، فإن حركة الترجمة والتعريب في ديوان الإنشاء المملوكي، كان لها أثر إيجابي كبير؛ حيث ساهمت هذه الحركة فى وقف زحف اللغات الأعجمية على اللغة العربية، التي فقدت مكانتها بوصفها لغة علمية وإدارية في مشرق العالم الإسلامي، حتى العراق نفسه الذي يُعدّ من أمنع حصون العربية، تلاشت هذه اللغة فيه تماماً. وذلك عندما عَبّر العلامة ولي الدين عبدالرحمن بن خلدون عن مأساة العربية في ذلك الزمن بقوله: «وفسدت اللغة العربية على الإطلاق، ولم يبق لها رسم في الممالك الإسلامية بالعراق وخراسان، وبلاد فارس وأرض الهند والسند، وما وراء النهر وبلاد الشمال وبلاد الروم... وأما في ممالك العراق وما وراءه، فلم يبق لها أثر ولا عين، حتى إن كتب العلوم صارت تكتب باللسان العجمي، وكذا تدريسه في المجالس»[3].

ومما زاد الأمر سوءاً أنه قد بقي كثير من سلاطين المماليك وأمرائهم مخلصين للغتهم التركية، مقدمين لمن يعرفها ويتكلم بها[4]، بل إن بعضاً من

---

(1) انظر: العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ٣٥-٣٧؛ القلقشندي، صبح الأعشى: ١١١/٨-١١٥.

(2) انظر: المقريزي، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك: ١١٢-١١٣. وانظر:

Levtzion,"Mamluk Egypt and Takrur (west Africa)" p184.

(3) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون: ٣٨٠.

(4) انظر: ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور: ٢٧٤/٤، ٨٨/٥-٨٩.

سلاطينهم: «كان فصيحاً باللغة التركية وباللغة العربية لا بأس به»[1].

وفوق ذلك، فإن الهجرة الجماعية لطوائف المغول والأكراد، والأتراك والجراكسة لأرض الدولة المملوكية، كانت خطراً على العربية، مما حدا بكثير من اللغويين إلى التباري في تأليف المعاجم الأعجمية[2].

وفي ضوء ما تقدم، فإن الباحث يدرك أهمية حركة الترجمة والتعريب في عصر المماليك، ولولا ذلك الجهد العلمي الرائع، لتغلّبت لغة الأتراك على العربية، وتحولت لغة الإدارة والحكم إلى اللغة التركية، علماً بأن الجهاز الإداري والكتابي كان متوفراً في دولة المماليك، وهذا ما سنبينه في الفصل السادس من هذا الكتاب المتعلق بأصناف التراجمة في ديوان الإنشاء المملوكي.

وقد ساهمت حركة الترجمة في ديوان الإنشاء المملوكي في نقل كثير من مصطلحات الكتابة وأساليبها ومصطلحاتها العربية إلى دواوين الإنشاء المغولية والتركية[3] والفارسية[4]، فضلاً عن غير ذلك من التأثيرات المتنوعة، وذلك ما نأمل أن نتعهده في بحث آخر.

---

(١) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٥/٤٥٨.

(٢) انظر: ابن منظور، لسان العرب (المقدمة).

(٣) انظر: فريدون بيك، محمد (ت٩٩١هـ/١٥٨٣م): مجموعة منشئات السلاطين. القسطنطينية، ١٢٦٤هـ: ١/ ١٩٠-٢١٤، ٢٣٨-٢٤٤، ٣٢٧؛ وانظر: سامي، قاموس تركي (كافة لغات تركية آيلة تركيده مستعمل كلمات واصطلاحات عربية وفارسية وأجنبية يي أوك رق لسانمزك مكمل لغت كتابيدر): ١/ ٢٤، ٣٨، ٧٢، ٨٤، ٩٤، ١١١، ١٢١، ١٣٦-١٣٧، ١٤٠، ١٥٧، ١٦٦، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤١٥، ٤٤٦، ٦٦٢، ٤٤٤، ٦٧٨، ٧٠٨، ٧١٠، ٧٢٤، ٤٥٧، ٧٧٨، ٢/ ٨٣٠، ٨٧٨، ٩١٠، ٩٢٨-٩٢٩، ٩٤٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ١٠٠٥، ١٠٢٤، ١٠٢٨، ١٠٤١، ١١٣٦، ١١٣٩، ١١٢٤، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٧٦، ١٢٨٠، ١٢٩٨، ١٣٢٤، ١٣٣٣، ١٣٤١، ١٣٥٦، ١٣٥٨، ١٣٦٢، ١٢٦٢، ١٣٦٨، ١٣٧٣، ١٣٨٩، ١٣٩٤، ١٤٠٢، ١٤٠٤، ١٤٠٧، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤٢٨، ١٤٣١، ١٥٤٨.

(٤) انظر: حسن أنوري، اصطلاحات ديواني، إيران، بلا تاريخ: ٣٢، ٣٣، ٥٦-٥٧، ٩٢-٩٣، ١٣١، ١٣٥، ١٤١-١٨١.

الفصل السادس
أصناف التراجمة
في ديوان الإنشاء المملوكي(*)

(*) انظر: سمير الدروبي: «أصناف التراجمة في ديوان الإنشاء المملوكي»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٦٥، السنة ٢٧، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

لقد خدم حركة الترجمة والتعريب في ديوان الإنشاء[1] في العصر المملوكي الممتد قرابة ثلاثمائة عام تقريباً، عدد كبير من التراجمة من مختلف الطوائف والأجناس، ويمكن تصنيفهم إلى ما يأتي:

كُتّاب ديوان الإنشاء، والمهمندارية، وأمراء المماليك والعلماء والأدباء، والأسرى من الفرنج والتتار والروم وغيرهم، والتجار الأوروبيين من بنادقة وجنويين وفلورنسيين ومسلمين، والقناصل، ورجال الدين المسيحي واليهود، وسنفصل الحديث عن كلّ صنف من هذه الأصناف في الصفحات التالية.

كُتّاب ديوان الإنشاء:

أدّى ديوان الإنشاء دوراً كبيراً وخطيراً في إدارة الدولة المملوكية وتسيير أمورها، وامتدت صلاحيات صاحبه المسمّى بكاتب السر، أو صاحب الدواوين الشريفة، أو كاتم السر إلى أكثر الجوانب أهمية في تصريف شؤون الحكم، سواء أكانت مدنية أم دينية أم سياسية أم عسكرية أم اقتصادية.

فديوان الإنشاء، ولا سيما كاتب سره، مسؤول عن التعرُّف إلى أخبار الممالك المختلفة وعرضها على السلطان، وهو القائم بكتابة التعيينات لكبار موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، وهو الراسم لحدود صلاحياتهم في وصاياه التي تُرفَق بتقاليدهم أو تواقيعهم أو مناشيرهم.

وفوق ذلك، فإنه كان مسؤولاً عن نشاط جهاز البريد، وتنظيمه تنظيماً دقيقاً. براً وبحراً وجواً، وكذلك عرض ما يحصل عليه البريدية من أخبار[2]،

---

(١) انظر: الدروبي، «حركة الترجمة والتعريب في ديوان الإنشاء المملوكي»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع٦٢، ٢٠٠٢م ، ص:١١-٧٣.

(٢) انظر: الشيباني، أحمد بن أبي الفتح (ت ٧٠٢هـ/١٣٠٢م): رسالة وصف الفريد في=

أو يحملونه من رسائل إلى السلطان، بل إن صلاحياته تجاوزت الإدارة الداخلية إلى تنظيم العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأُخرى، عن طريق مخاطباتهم، وتلقي رسائلهم، واستقبال سفرائهم، وتنظيم إقامتهم ومقابلتهم للسلطان(1).

وبناءً على ما ذكر من مهمّات الديوان وواجباته، فإن صاحبه يحتاج إلى عدد كبير من الكُتّاب المضطلعين بالعربية وغيرها من اللغات السائدة في ذلك الوقت، ولذا فإننا نجد في مصادر ذلك العصر ما يشير بوضوح إلى أولئك الكُتّاب التراجمة الذين يحسنون العربية وغيرها من اللغات.

ولو وقفنا على العصر الأيوبي الذي كان العصر المملوكي امتداداً له، لوجدنا كاتباً كبيراً يلي القاضي الفاضل أهميةً في دولة صلاح الدين، وهو العماد الأصفهاني (ت ٥٩٧هـ/١٢٠٠م) الذي ذكر لنا في ترجمته أنه كان ينشئ الكتب بالعجمية(2).

وقبيل أفول نجم الإمارات الأيوبية، وبداية الزحف المغولي إلى بلاد الشام، نجد أن أمراء الأيوبيين بدمشق ومصر قد استخدموا في ديوان الإنشاء واحداً من الكتّاب الأعاجم، وهو المؤيد بن الموفق بن محمد الدّفتر خوان الحنفي الذي قدم إلى دمشق في أيام الناصر صلاح الدين داوود (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م)، ثم باشر العمل في ديوان الإنشاء بمصر أيام نجم الدين أيوب الذي حكم بين

= وصف البريد . دراسة وتحقيق: سمير الدروبي، دار البشير، عمان، ٢٠٠٢م: ٦-٧ (مقدمة المحقق).

(1) انظر: العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ١٥٥-١٥٨؛ القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا: ١١/٩٢-٩٣.

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات: ١/١٣٣.

سنتي ٦٣٧-٦٤٧هـ/١٢٣٩-١٢٤٩م، وكان المؤيد: «يكتب خطاً حسناً، وينظم وينثر بالعجمي والعربي، وكان قدومه في أيام الناصر صاحب الشام، فاستخدم في ديوان الإنشاء لأجل كتب التتار، فإنها كانت في تلك الأيام ترد بعضها عجمي، فاستخدم لتعريبها وكتابة الأجوبة عنها»(١).

أمّا في العصر المملوكي الذي كان أكثر إيغالاً في العُجمة؛ لغلبة العناصر المملوكية من تركية وجركسية، وورومية ومغولية وفرنجية على الحكم، فإن الحاجة إلى المترجمين كانت أكثر إلحاحاً، وقد وضّح لنا القلقشندي - مؤرخ ديوان الإنشاء وكاتب أضخم وأجمع دستور له - ذلك قائلاً: «فإن الشخص يميل إلى من يخاطبه بلسانه، لا سيما إذا كان من غير جنسه، كما تميل نفوس ملوك الديار المصرية وأمرائها وجندها لمن يتكلم بالتركية: من العلماء والكتّاب ومن في معناهم على ما هو معلوم مشاهد»(٢).

وقول القلقشندي الآنف الذكر يفسر لنا كثرة التراجمة في الديوان من ناحية، وإقبال بعض كتّاب السر على تعلم اللغة التركية أو غيرها من اللغات الأعجمية لما لذلك من أهمية في إدارة شؤون الدولة من ناحية أخرى.

وخير مثال على ما تقدّم ذكره: علاء الدين علي بن أحمد بن الأثير (ت٧٣٠هـ/١٣٢٩م)، وهو من أبناء أشهر العائلات الكتابية في العصر المملوكي. وكان علاء الدين مقرباً من الناصر محمد بن قلاوون، حيث عهد له بصحابة ديوان الإنشاء بالديار المصرية سنة (٧١١هـ/١٣١١م)، واستمر في منصبه حتى وفاته، وبلغ من المكانة والعَظَمَة في الدولة المملوكية مبلغاً كبيراً،

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج٢٠، ورقة ١٦٠ظ-١٦١و.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى: ١/١٦٦-١٦٧.

حتى أصبح يقلد أمراء المماليك في أثناء أدائه لعمله في الديوان، وكان - كما صوره الصفدي -: «يركب بستة عشر مملوكاً من الأتراك، فيهم من هو بعشرة آلاف درهم وأكثر، وكان أخيراً يقف هؤلاء المماليك في خدمته بالديوان سماطين، ولا يتكلم إلاّ بالتركي، ومماليكه يُعرّبون كلامه للناس... وأصّل في الديوان كَلِماً كثيرة»[1].

ولعل في قول الصفدي السالف: «وأصّل في الديوان كلماً كثيرة»، ما يدلّ على أن علاء الدين بن الأثير قد أدخل كثيراً من المصطلحات والألفاظ والرسوم السائدة في دواوين المغول والترك والفرس، في مكاتبات ديوان الإنشاء المملوكي، وبخاصة إذا عرفنا أنه كان يقرّب الأدباء والحكماء الوافدين على دولة المماليك من بلاد العجم؛ مثل عبداللطيف العجمي (ت٧٣١هـ/ ١٣٣٠م) الذي وصف بالفصاحة بالتركي والعجمي[2].

ومن كتّاب السر المجيدين للغة التركية: أبو بكر محمد بن محمد، المعروف بابن مزهر (ت٨٩٣هـ/١٤٨٧م)، الذي وصفه لنا عصريه السخاوي في أكثر من مصدر بأنه قد: «جوّد اللسان الذي لا يستغنى عنه في مخاطبة الأتراك»[3].

والعبارة السابقة موحية لنا بأنه لم يقتصر على التعلم فحسب، بل وصف بالتجويد للغة التركية والبراعة فيها، الأمر الذي يفسر لنا الألقاب التي أطلقت

(١) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر: ٢/١٥٦-١٥٧.

(٢) الصفدي، المصدر السابق: ٢/١١٧-١١٨.

(٣) السخاوي، شمس الدين عبدالرحمن (ت٩٠٢هـ/١٤٩٦م): الذيل على رفع الإصر. تحقيق: جودة هلال ومحمد محمود صبح، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بلا تاريخ: ٤٧٧؛ الضوء اللامع. مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٥هـ: ١١/٨٨.

على كتّاب السر؛ مثل: «لسان الممالك»، و«لسان ملوك الأمصار». والمعنى - كما فسره القلقشندي - بأنه «يتكلم بلسان ملوك الممالك»[1].

ويُعدّ شيرزاد بن ممدود بن شيرزاد بن علي شرف الدين الرومي (ت٧٠٧هـ/١٣٠٧م)، مثالاً على التراجمة الكتّاب، الذين عملوا في دواوين الإنشاء العربية وغير العربية، فقد كان والده - كما ذكر ابن حجر - من بعلبك، ثم تحول إلى دمشق، وسمع بها من ابن عبدالدايم، وحدّث عنه: «ثم سافر إلى الروم صحبة الطواشي صواب الأوحدي، فأقام نحو عشر سنين، وولي بها الإنشاء، وترسّل إلى الملوك، ثم توجه في البحر إلى مصر، وتقرر ترجماناً للدولة للكتب التي ترد من بلاد العجم في سلطنة قطز، إلى أن مات في ثاني المحرم سنة (٧٠٧هـ/١٣٠٧م) بالقاهرة»[2].

فالنص السالف يكشف لنا عن مصدر تعلّم شيرزاد بن ممدود للغة الرومية (التركية)، وإن تعيينه ترجماناً في الديوان بُني على خبرة سابقة، تمثّلت في خدمته في أكثر من ديوان من دواوين الإنشاء، في إمارات الأتراك ببلاد الأناضول، التي كانت تعرف آنذاك ببلاد الروم أو البلاد الرومية، مما يجعل من هذا الترجمان الكاتب خبيراً بأحوال تلك الإمارات، حين الحاجة إلى مخاطبتهم من ديوان الإنشاء المملوكي.

وتمدنا المصادر بطائفة من أسماء الكتّاب الذين عرفوا أكثر من لغة، وتكلموا بعدّة ألسنة، كمحمد بن شريف بن يوسف الزرعي المولود بدمشق، والمتوفى في

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى: ٦/٦٨.

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٢/٢٩٤-٢٩٥؛ وانظر: ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه: ١/٢٨٤.

سنة (٧١١هـ/١٣١١م)، وقد قال عنه المقريزي بأنه: «كان يكتب في التوقيع، وله معرفة بالإنشاء... ويعرف عدّة لغات»[1]، ووصف بأنه: «تعانى الخط المنسوب، وسافر إلى بعلبك، وتعلم من ياقوت وغيره، وكان تامَّ الشكل، حَسَنَ البزّة، متأنقاً في أموره، يتكلم بعدّة ألسن، واتّصل بخدمة بيبرس الجاشنكير قبل السلطة، ثم أثابه الجاشنكير بإدخاله ديوان الإنشاء»[2].

ويبدو أن دولة المماليك كانت جاذبة للكتّاب، والعلماء والحكماء، ومن هؤلاء الوافدين نظام الدين يحيى بن عبدالرحمن (ت٧٦١هـ/١٣٥٩م)، وكان كاتباً مجوداً وموسيقاراً بارعاً، قدم إلى دولة المماليك، وكان مقرَّباً من أمرائهم، ثم طلب العودة إلى بغداد، حيث قام بكتابة مراسلات حكام بغداد إلى المماليك، يقول الصفدي: «وكان (كذا) الكتب ترد عن حكام بغداد إلى ديوان الإنشاء بخطه، وكان والده النور حكيماً، يطب ملوك المغل وغيرهم، وكان نظام الدين يكتب المنسوب، ويضع الكوفي والمغلي على أحسن ما يكون»[3].

ومن التراجمة الذين أسندت إليهم كتابة السر في دولة المماليك الجراكسة: بدر الدين محمود بن عبدالله الكُلُستاني، وقد عُرف بالكُلُستاني لكثرة قراءته لكتاب الشاعر العجمي السعدي المسمّى بكُلُستان، التي تعني بالتركي حديقة الورد، وقد قدم من بغداد إلى دمشق، واتصل بنائبها الطنبغا الجوياني، ثم وفد على مصر، فَولي تدريس الشيخونية والصرغتمشية، وقد نُعت بأنه: «يتكلم

---

(١) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك: ج٢، ص١١٣؛ وانظر: الصفدي، أعيان العصر: ٢١/٣.

(٢) الصفدي، أعيان العصر: ٢١/٣-٢٢.

(٣) المصدر السابق: ٣٢١/٣-٣٢٢.

بالعربي والفارسي والتركي وهو لسانه»[1].

أمّا سبب تعيينه كاتباً للسر؛ فإنه بينما كان السلطان المملوكي متوجهاً إلى حلب في سنة (٧٩٦هـ/١٣٩٣م) للقاء اللنك (تمرلنك أو تيمورلنك)، ورد عليه «كتاب تمرلنك بعبارة تركية على منزلة الصالحية، فطلب من يكتب جوابه بالتركية، وذلك لعجز بدر الدين بن فضل الله كاتب السر الشريف، فقيل له عن بدر الدين محمود السرامي»[2]، الذي قرأ الكتاب، وأجاد الإجابة عليه، فأمر السلطان برقوق أن يكون بصحبة الدوادار قَلَمْطاي، ثم توفي كاتب السر بدر الدين بن فضل الله العمري في السنة نفسها، فعين الكلستاني كاتباً للسر في الدولة المملوكية، واستمرّ الكلستاني كاتباً للسر حتى وفاته في سنة (٨٠١هـ/١٣٩٨م)[3].

ويُعد إبراهيم بن عبدالرازق بن غراب القبطي (ت٨٠٨هـ/١٤٠٥م)، من أشهر التراجمة في عصر المماليك الجراكسة، وأصله من أبناء الكَتَبَة القبط بالإسكندرية، وجدّه غراب هو أول من أسلم من آبائه، واتهم بأنه ممن دلّ الفرنج على عورات المسلمين بالإسكندرية، عندما قاموا بغاراتهم المشهورة عليها في سنة (٧٦٧هـ/١٣٦٥م).

---

(١) الصيرفي، علي بن داود (ت ٨٧٩هـ/١٤٧٤م): نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان. تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٣م: ٢/٢١.

(٢) الصيرفي، المصدر السابق: ٢/٢٣-٢٤.

(٣) انظر: ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م): إنباء الغمر بأنباء العمر. تحقيق: حسن حبشي، ط١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، بلا تاريخ: ٢/٨٨-٩٠؛ السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٠/١٣٦-١٣٧؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: ١٤/١٧٥.

وقد تعلّم إبراهيم بن غراب القبطي «لسان الترك حتى حذق فيه» وتولّى عدّة وظائف مهمة في الدولة المملوكية؛ أهمها: وظيفة ناظر الخاص، التي يقوم صاحبها في التحدث فيما هو خاص بمال السلطان، ووظيفة ناظر الجيش وكاتب السر، إلا أنه ترفّع عن وظيفة كاتب السر لمكانته عند السلطان المملوكي الناصر ناصر الدين فرج بن برقوق، الذي امتد حكمه من سنة (٨٠١-٨٠٨هـ/١٣٩٨-١٤٠٥م)[1].

أمّا أكثر التراجمة جَوَلاناً في الآفاق، وطوافاً في الأرض، فهو أحمد بن محمد، المعروف بابن عربشاه (ت٨٥٤هـ/١٤٥٠م)، الذي اقتاده تيمورلنك أسيراً من دمشق، وهو فتى في الثالثة عشرة من عمره تقريباً، وذلك في سنة (٨٠٣هـ/١٤٠٠م) فتعلم الفارسية والتركية، وبرع فيهما، ودخل بلاد الخطا طلباً للعلم.

وقد أفاض ابن عربشاه في سيرته الذاتية في إجازته لتلميذه يوسف بن تغري بردي قائلاً: «واستفدت اللسان الفارسي، والخط الموغولي وأتقنتهما، واجتمعت في بلاد المُغل بالشيخ برهان الدين الأَنْدُكَاني، والقاضي جلال الدين السِّيرامي، وأخذت عنهما، وقرأت النحو على مولانا حاجي تلميذ السيد الشريف.

ثم توجهنا إلى خوارزم، فأخذت عن مولانا نور الله، ومولانا أحمد الواعظ السرائي بن شمس الأئمة، وكان يقال له ملك الكلام فارسياً وتركياً وعربياً، ثم

---

(١) انظر: المقريزي، أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/١٤٤١م): درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٥م: ١/١٠١-١١٤؛ السخاوي، الضوء اللامع: ١/٦٥-٦٧.

توجهنا إلى بلاد الدشت وسراي... واجتمعت في قيريم أيضاً بمولانا محمود البلغاري، ومولانا محمد اللب أبي، وعبدالمجيد الشاعر الأديب صاحب قصة يوسف المسمّاة بـ «مؤنس العشاق» بالتركي، وهي من أطرف ما صنّف.

ثم قطعت بحر الروم إلى مملكة ابن عثمان، فأقمت بها نحواً من عشر سنين، فترجمت للملك غياث الدين أبي الفتح محمد بن أبي يزيد بن مراد بن أدرخان ابن عثمان - رحمه الله تعالى - كتاب «جامع الحكايات ولامع الروايات»، من الفارسي إلى التركي في نحو ست مجلدات، وتفسير الإمام أبي الليث السمرقندي، وتعبير القادري بالتركي نظماً، ثم باشرت عنده الإنشاء، فكتبت عنه إلى ملوك الأطراف عربياً وفارسياً وتركياً»[(1)].

ويجعل ابن عربشاه وفاة السلطان ابن عثمان حداً فاصلاً لإقامته في بلاد الترك، التي أقفل عنها متوجهاً إلى وطنه القديم الشام، فدخل حلب في سنة (٨٢٤هـ/١٤٢١م)، ثم تحول عنها بعد أربعة أشهر إلى دمشق، ثم أدّى الحج، وسافر في سنة ٨٤٠هـ/١٤٣٦م إلى القاهرة، واتصل بالسلطان جقمق، واتخذ من عاصمة المماليك دار إقامة، عاكفاً على الترجمة والتأليف حتى وافته المنية في سنة (٨٥٤هـ/١٤٥٠م)[(2)].

ومما يدل على أهمية معرفة اللغات لكاتب السر أنه نعت بـ «لسان ملوك الأمصار»، و«لسان الممالك»، أي إنه يتكلم بلسان ملوك الممالك كما

---

(١) ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفى على الوافي: ٢/١٤١-١٤٣.

(٢) انظر: المصدر السابق: ٢/١٤١-١٤٤؛ بروكلمان، كارل، تاريخ الأدب العربي: القسم السادس (١٠-١١). نقله إلى العربية: حسن محمود إسماعيل، الهيئة المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م: ص١٠٤.

يقول القلقشندي[1]، ويعضد ذلك أن واحداً من كتّاب السر بالقاهرة ثم دمشق، وهو شهاب الدين أحمد بن يحيى العمري (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، قد أبدى ملحوظات لغوية عن اللغتين التركية والمغولية، ربما دلت على معرفته بهاتين اللغتين[2].

وعلاوة على ذلك، فإن معرفة اللغات الأعجمية لم تقتصر على كتّاب ديوان الإنشاء، بل نجد أن بعضاً من الكَتبة في الدواوين الأخرى حذقوا اللغة التركية، فسليمان بن إبراهيم (ت ٧٤٤هـ/١٣٤٣م) وصف بأنه: «يتكلم فصيحاً باللغة التركية»[3].

المهمندارية:

وهم «جمع مَهمِنْدَار، وهو فارسي معرب، وأصله مَهمن ومعناه الضيف، والثاني دار ومعناه ممسك الضيف»[4]، كما يقول الخالدي العمري.

أما السُّبكي، فقد عرّف المَهْمَندار بأنه: «اسم لمن يقوم بأمور قُصاد الملوك ورسلهم»[5].

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى: ٦/٦٨.

(٢) انظر: العمري، أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت٧٤٩هـ/١٣٤٩م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار. مخطوط أحمد الثالث، طوبقا بوسراي، رقم (٢/٢٧٩٧) و(٣/٢٧٩٧): ٣/٥٧، ٨١، ٩٧، ٩٩.

(٣) ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ٥/١٧.

(٤) الخالدي العمري، محمد بن لطف الله (ت ق٩هـ/١٥م): المقصد الرفيع المنشا الهادي إلى ديوان الإنشا. مخطوط المكتبة الوطنية بباريس، رقم (٤٤٣٩): ورقة ١٠٣و.

(٥) السبكي، تاج الدين عبدالوهاب (ت ٧٧١هـ/١٣٦٩م): معيد النعم ومبيد النقم. ط١، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٣م: ٣١.

وأما القلقشندي، فإنه جعل المهمندارية من وظائف أرباب السيوف، ويقوم صاحب هذه الوظيفة بتلقي الرسل الواردين وأمراء العُربان وغيرهم[1].

ويكون المهمندار تابعاً لكاتب السر، أي صاحب ديوان الإنشاء، ويشترط فيه أن يكون: «عاقلاً ذكياً يقظاً فطناً ناهضاً فصيحاً في اللغتين»[2].

ويبدو لنا أن مهمة المهمندار ومساعديه كانت على درجة كبيرة من الأهمية؛ لأنه أول رجال الدولة الذين يستقبلون القُصاد والرسل، ويقومون بأمر ضيافتهم، ويتكلمون معهم بألسنتهم ولغاتهم، وينزلونهم في أماكن إقامتهم اللائقة بهم، ومن ثَمَّ فإن المهمندار يترك الانطباعات الأولية في نفوس الرسل عن الدولة المضيفة لهم، ولذلك فإن السُّبكي في كتابه «معيد النعم»، الذي يُعدّ من كتب الإصلاح السياسي والإداري في الدولة المملوكية، قد اشترط على المهمندار: «أن يعتمد مصلحة الإسلام، ويُرهب القُصاد، ويوهمهم قوة المسلمين وشدّة بأسهم، وعظيم سطوتهم، واتفاق كلمتهم، وقيامهم في حوزة الدين وذَبّهم عن حريم الملة الإسلامية، وحفظ النظام، وأن يُنهي أمور القُصاد إلى الملك بمقدار ما يكون فيه المصلحة، ورُبما من يتعين عليه المبادرة إلى إكرامه، ومن يتعين عليه الكف عن إعظامه، بحسب ما تقتضيه الحال»[3].

ومن مهمات المهمندار أن يتعرف إلى سبب مجيء الرسل، وقصدهم من سفارتهم، ويقوم بإبلاغ كاتب السر بذلك، ثم يقوم بإحضارهم بين يدي

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى: ٤/٢٢.

(٢) الخالدي العمري، المقصد الرفيع المنشا: ورقة ١٠٣و.

(٣) السبكي، معيد النعم ومبيد النقم: ٣١-٣٢.

السلطان، للاطلاع على رسالتهم، وغرض قدومهم[1]، ثم هو ملزم «بعدم إقامتهم بعد تناول أجوبتهم اليوم الواحد»[2].

ويفهم مما أوردته المصادر بشأن المهمندار ومساعديه، بأنهم يقومون بالترجمة الشفوية التي يقصد منها معرفة غايات القصاد من زيارتهم لبلاط الدولة المملوكية، ثم تنظيم مراسيم إقامتهم واستقبالهم وسفرهم.

أمراء المماليك:

يرجع المماليك في نشأة دولتهم إلى أيام الأيوبيين، وعلى وجه الخصوص أيام الصالح نجم الدين أيوب، الذي حكم من (٦٣٧-٦٤٧هـ/١٢٣٩-١٢٤٩م)، فقد أكثر نجم الدين من استجلاب المماليك الأتراك، وكوّن منهم فرقة في جيشه تعرف بالمماليك البحرية[3]، الذين كانوا نواة الجيش المملوكي فيما بعد ومعظم المماليك الأتراك من قبيلة القَبجاق، وهي إحدى القبائل التركية التي تسكن منطقة آسيا الوسطى حول بحر قزوين[4].

---

(١) انظر:

De. Jean. Thenaud, Le Voyage D`outremer (Paris, 1884), P 190-191.

(٢) الخالدي العمري، المقصد الرفيع المنشا: ١٠٣ظ.

(٣) ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٩٧هـ/١٢١٧م): مفرج الكروب في أخبار بني أيوب. تحقيق: جمال الدين الشيال وحسنين محمد ربيع، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٥٣م-١٩٧٧م: ٥/٢٧٤-٢٧٥، ٢٧٨.

(٤) انظر: العيني، بدر الدين محمود (ت ٨٤٩هـ/١٤٥١م): السيف المهند في سيرة الملك المؤيد. تحقيق: فهيم محمد شلتوت. دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦-١٩٦٧م: ١٩-٢٠؛ عبدالمنعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر. ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م: ١/١٠١.

وعلاوة على الجنس التركي، فإن الجركس[1] هم العنصر الثاني في الجيش المملوكي، إضافة إلى ما ضم إلى هذا الجيش من تتار[2]، وروم، جاؤوا من أصول تركية وأوروبية[3].

وبناءً على ما تقدم، فإن هؤلاء المماليك ينتمون إلى جنسيات متعددة، ذات لغات مختلفة، نقلوها معهم إلى موطنهم الجديد الذي تم تعريبهم فيه.

وتُمِدُّنا كتب تراجم العصر المملوكي وتواريخه وحولياته، بأسماء عدد كبير من المماليك ثنائيي اللغة. ولا غرو في ذلك؛ فإن بعضهم جاء إلى دولة المماليك طلباً للحماية، وفراراً من تسلط التتار ووحشيتهم في التعامل مع الناس[4].

فأياز بن عبدالله الصالحي (ت٦٨٧هـ/١٢٨٨م) أحد حجاب الظاهر بيبرس كان واحداً من التراجمة الذين يثق بهم بيبرس ويعتمد عليهم، وقد أرسله بيبرس سفيراً إلى أبغا بن هولاكو في سنة (٦٧٠هـ/١٢٧١م)، وذكر ابن الفرات في ترجمته: «وترسَّل عنه إلى أبغا ملك التتار، وإلى غيره... وكانت الملوك تعتمد عليه في المهمات الجليلة»[5].

---

(١) سعيد عاشور، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك. دار النهضة، بيروت، بلا تاريخ: ٢٢٣.

(٢) ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر: ١٠٥-١٠٦، ١٣٧، ١٣٨.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور: ٢/٣٠٤، ٣٦٤، ٤١٦.

(٤) انظر: ابن حبيب، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه: ١/٨٥؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار: ٢/٢٢.

(٥) ابن الفرات، تاريخ ابن الفرات: ٨/٧٤؛ وانظر: ابن شداد، عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم (ت٦٨٤هـ/١٢٨٠م): تاريخ الملك الظاهر. تحقيق: أحمد حطيط، فرانزشتاينر بفيسبادن، ١٩٨٣م: ٣٤.

ويمكن أن يفهم من عبارة: «وترسل عنه» أنه كتب إليه بالعربية؛ لأن كبار الكتّاب العرب في ديوان الإنشاء كانوا يضطلعون بذلك.

ويمكن الاستدلال من ترجمة أقطاي فارس الدين الصالحي المعروف بالمستعرب (ت٦٧٢هـ/١٢٧٣م)، وهو من كبار الأمراء في دولة الظاهر بيبرس، بأنه كان عارفاً باللسان الإفرنجي، وذلك لقيامه بمهمة السفارة بين السلطان المنصور علي (حكم من سنة ٦٥٥-٦٥٧هـ/١٢٥٧-١٢٥٩م) وبين الفرنج، وذلك عندما رأى منه المعز: «ذكاءً وفطنة، ورأياً سديداً، فندبه إلى مواصلة الفرنج، فسعى [بينهم] وبين الملك المعز إلى أن أصلح له الفرنج، وأطلق جماعة من أسرى الفرنج بسفارته، وكذلك من المسلمين»[1].

ومن هؤلاء الذين جمعوا بين العربية والمغولية: قبجق المنصوري الذي كان نائباً للشام، وهو من الفرسان المعروفين بالبأس والشدّة، حكى عنه صلاح الدين الصفدي قائلاً: «ويجيد الكلام والخط باللغة المغولية، وحكى لوالدي عن نفسه، أنه كان كاتباً لحسن تقو أحد نوينات المغول، وأن أباه كان رأساً من رؤوس الكتابة بالمغولية، مجيداً في الترسل فيها، وقال له: مثل ما عندكم كلام جيد وكلام رديء هكذا عندنا»[2].

ومن الأمراء التراجمة أوتامش الأشرفي[3] (ت٧٣٧هـ/ ١٣٣٦م)، ويُذكر في بعض المصادر بلفظه أيتمش[4]، وكان في الأصل مملوكاً للسلطان

---

(١) ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر: ١١٢-١١٣.

(٢) الصفدي، الوافي بالوفيات: ١٧٨/٢٤.

(٣) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر: ٢٠٩/١.

(٤) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة: ٤٥٣/١.

الأشرف صلاح خليل بن قلاوون (ت٦٩٣هـ/ ١٢٩٣م)، ثم ولاه الملك الناصر محمد بن قلاوون (ت٧٤١هـ/ ١٣٤٠م) نيابة الكرك، وكان مقرباً من الناصر الذي أرسله غير مرة سفيراً للقان بوسعيد ملك التتار الإلخانيين في العراق وفارس، ووصف بأنه: «يعرف بالمغلي لساناً وكتابة، ويدرب آداب المغل، ويحكم في بيت السلطان بالياسة واليسق، الذي قرره جنكزخان، ويطالعها ويراجعها، ويعرف بيوت المغل، وأنسابهم وأصولهم، ويستحضر تواريخهم ووقائعهم، وكان إذا جاء من تلك البلاد كتاب إلى السلطان بالمغلي يكتب هو الجواب عنه»[1].

وفي مقالة كاشفة للمستشرق ليتل (Little)، يتبين لنا الدور الدبلوماسي الكبير الذي أداه هذا الترجمان في توطيد العلاقات، وحل الخلافات القائمة بين السلطان الناصر محمد، وبين ملك الإلخانيين بوسعيد، وذلك في ثلاث رحلات سفارية قام بها في السنوات: (٧٢٢هـ/١٣٢٢م)، (٧٢٦هـ/١٣٢٥م)، (٧٢٨هـ/١٣٢٧م).

ولعل نجاح الترجمان أوتامش الأشرفي في زياراته إلى بلاط المغول يعود إلى ما تمتع به من معرفة تامة باللغة المغولية، وبما له من مؤهلات شخصية، مكّنته من أداء هذه السفارات الناجحة[2].

---

(١) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر: ٢٠٩/١.

(٢) انظر:

Donald P. Little, "Notes On Aitamis a Mongol Mamluk", Die Islamichen Welt Zwischen.

.Mittelalter und Neuzeit, Feutschrift fur, Hans Robert Roeeme zum, p.65.

Geburtstag, ed. Ulrich Haarmann and Peter Bachmann, (Beirutre Texte und Studien,

.Wiesbaden: Frans Steiner Verlage, 1979, PP. 387-401.

ومن التراجمة الأمراء: الأمير ظهر بغا، أو ظهير بغا المغلي، أو طاير بغا (ت٧٣٨هـ/١٣٣٧م)، وكان بُغا قد حضر إلى دولة المماليك في سنة (٧٢٦هـ/١٣٢٥م) في عهد الناصر محمد بن قلاوون، الذي قرّب بغا وجعله أميراً، وكان يقرأ على السلطان كتب بوسعيد التي ترد بالمغلي، ويكتب الأجوبة، وكان يفد عليه من أقاربه على مدى الأيام من عشرة إلى مائة فيبرهم، ويصلهم، فمنهم من يقيم بالقاهرة، ومنهم من يرجع[1].

ويبدو من المعلومات المتوافرة لدينا أن بعضاً من أمراء المماليك، كان يعرف أكثر من لسان، فبلبان الرومي كان يترسّل عن السلطان إلى أكثر من دولة[2]. والأمير منكلي بغا الصلاحي الحاجب كان يكتب خطاً حسناً، ويتكلم بالعجمية والتركية الخالصة[3]، وأياز بن عبدالله كان يترسل عن السلطان إلى ملوك التتار وملوك الإفرنج[4]، ومنكلي بُغا الصلاحي الظاهري المعروف بالعجمي (ت٨٣٦هـ/١٤٣٢م)، أرسل سفيراً إلى تيمورلنك خلال حكم الناصر فرج، وكان فقيهاً: «ويذاكر بالشعر باللغات الثلاث: العربية والعجمية والتركية، ويكتب الخط المنسوب»[5]، فإرساله سفيراً وإنشاده للشعر باللغات: العربية والعجمية والتركية، دليل على تمكُّن هذا الأمير من هذه اللغات.

---

(١) انظر: الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر: ٢٨/٢؛ ابن حجر، الدرر الكامنة: ٣٣٧/٢؛ ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ٢٩٣/٢.

(٢) الصفدي، الوافي بالوفيات: ٣٩١/٢٤.

(٣) العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: ٤٣٨.

(٤) ابن تغري بردي، المنهل الصافي: ١٢١/٣-١٢٢.

(٥) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ١٧٩/١٥.

وعندما أصدر السلطان قانصوه الغوري بتاريخ (٩١٥هـ/ ١٥٠٩م) مرسوماً، يمنح فيه امتيازات تجارية لطائفة الفرنتيين (الفلورنسيين)، ذكر فيه أحد كبار المترجمين في نهاية العصر المملوكي، وهو الأمير تغري بردي الترجمان، ونص الوثيقة: «... وبرز أمرنا الشريف بكتب أمان شريف للقناصل والتجار، وما سأل فيه حضرة الملك وجهز ذلك إليه، ورسمنا للمجلس العالي، الأميري، الكبيري، المجاهدي، المؤيدي، الذخري، النصري، الأوحدي، الأكملي، الأعزي، الأحضي، السيفي، عمدة الملوك والسلاطين، تغري بردي أحد أعيان الأمراء العشرات بالديار المصرية، والترجمان بأبوابنا الشريفة -أدام الله سعده- بأن يكتب إلى حضرة الملك بما فيه إطابة خواطر التجار، بما سيعلم حضرة الملك بأمر تجاره وجماعته بالحضور إلى ثغر الإسكندرية المحروس...»[١].

ويبدو أن تغري بردي الترجمان واظب على القيام بواجباته ومهماته الكبيرة والخطيرة[٢]، إلى أن قبض عليه السلطان في شهر محرم من سنة (٩١٧هـ/١٥١١م)، متهماً إياه بمخاطبة ملوك الإفرنج، وإطلاعهم على بعض أسرار الدولة.

وبقيت وظيفة ترجمان الإفرنج خالية قرابة ثلاث سنوات، ثم عين أحد المماليك ترجماناً، ويدعى يونس الترجمان الذي كان نائباً لتغري بردي في محرم من سنة (٩٢٠هـ/١٥١٤م)[٣].

---

(١) انظر:

M. Amari, **I diplomi Arabi del R Archivio Fiorention.** (Firenze, 1863), p. 224.

(٢) انظر:

Thenaud, Le Voyage Doutremer. P. XLVI .

(٣) انظر: ابن إياس، بدائع الزهور في وقائع الدهور: ٤/ ٢١٠، ٣٦١-٣٦٢.

ومما يدل على كثرة المماليك الذين يجيدون اللغات الأعجمية، وبخاصة التركية والمُغلية، ما ذكر القلقشندي عن ترجمة كتب بعض القانات من ملوك الشرق: «يتولى ترجمتها من يُوثَق به من أخصاء الدولة: من الأمراء أو الخاصكية ونحوهم، ممن يعرف ذلك اللسان، ثم يقرأ ترجمته على السلطان، ويعتمد ما يأمر به في جوابه ليكتب به»(1).

ويروي لنا اليوسفي خبراً عن أحد مماليك الأمير برصبغا - أو برسبغا - الحاجب الناصري (ت٧٤٢هـ/١٣٤١م)، عند حديثه عن قتل أحد أمراء المغول في حمى الدولة المملوكية في سنة (٧٣٤هـ/١٣٣٢م)، فيقول: «وبلغني من بعض مماليك برصبغا، كان يعرف بلسان المغل، أنهم لما وقع بينهم وبين برصبغا المفاوضة، قال لهم الرجل أمير ركب العراق بلسان المغل...»(2).

العلماء والأدباء:

كان للعلماء أثر مهم إبان العصر المملوكي، وقد تجلّى ذلك الأثر في تعليم الناس، وفي الوقوف في وجه الظلم، وفي شحذ همم الأمة ونفوسها لتقف صخرة قوية في وجه ما يتهددها من أخطار عظيمة، تجلّت في سيول التتار الجارفة التي لا تنقطع، وفي غارات الصليبيين وحملاتهم المتواصلة على السواحل الشامية والمصرية، وسواحل الجزيرة العربية في أخريات أيام الدولة المملوكية.

وكانت الترجمة من اللغات الأعجمية إلى العربية، أو من العربية إلى اللغات الأعجمية، مما اضطلع به نفر من علماء ذلك العصر، سواء أكانوا من الفقهاء

(1) القلقشندي، صبح الأعشى: ٦/٢١٦.

(2) اليوسفي، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر: ١٧٥.

أم المتصوفة، أم المؤرخين، أم الحكماء والفلاسفة، مقدمين خبراتهم العلمية والمعرفية، سائغة لديوان الإنشاء المركزي في القاهرة، أو للدواوين الفرعية التي نسجت على غراره في النيابات الأخرى، كدمشق وحلب وطرابلس وصفد وغزة والكرك.

ومن الفقهاء المترجمين: فخر الدين محمد بن مصطفى بن زكريا بن خوجا، المولود بدورك ببلاد الروم سنة (٦٣١هـ/١٢٣٣م)، والمتوفى سنة (٧١٣هـ/١٣١٣م).

ويروي صلاح الدين الصفدي، عن شيخه أبي حيان الأندلسي (ت٧٢٥هـ/١٣٢٤م) سيرة هذا الترجمان، قائلاً: «كان شيخاً فاضلاً، عنده أدب وله نظم ونثر»، وقد نظم «القدوري في الفقه» نظماً فصيحاً سهلاً جامعاً، ونظم قصيدة في النحو تضمّنت أكثر «الحاجبية»، وفخر الدين هذا كتبنا عنه لسان الترك ولسان الفرس، وكان عالماً باللسانين يعرفهما إفراداً وتركيباً، أعانه على ذلك مشاركته في علم العربية، وله قصائد كثيرة منها «قصيدة في قواعد لسان الترك»، ونظم كثير في غير فن ودرّس بالحسامية الفقه على مذهب أبي حنيفة، وكان قديماً قد تولّى الحسبة بغزة، وكان بارع الخط... وقد أدّب بقلعة الجبل بعض أولاد الملوك»[1].

وما رواه لنا الصفدي عن أبي حيان الأندلسي في غاية الأهمية؛ لأنه يكشف لنا عن المصدر الأساسي، الذي استقى منه أبو حيان مادته في معجمه الموسوم

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات: ٣١/٥؛ وانظر: ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة: ٢٨/٥؛ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت٩١١هـ/١٥٠٥م): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤م: ٢٤٦/١-٢٤٧.

بـ «الإدراك إلى لسـان الأتراك» من ناحيـة، ويكشف لنا عن شـخـصـيـة عـالم مترجم مختص باللغات: العربية والفارسية والتركية من ناحية أخرى.

ومن الأدباء التراجمة: عبداللطيف بن خليفة العجمي (ت٧٣١هـ/ ١٣٣٠م) وكـان أخوه كـحـال غازان ملك التـتـار، هاجـر إلى الدولة المملوكية، إلا أننا لم نستطع تحديد تاريخ وفوده عليها، وصف بأنه: «كان أديباً فاضلاً لبيباً عاقلاً، على ذهنه غوامض من العربية... يترسل بغير سجع... وخطه قويّ إلى الغاية من تعليق العجم... يتحدث بالتركي العجمي فصيحاً»[١].

وكان العجمي متصلاً بالسلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون وبغيره من كبار الأمراء، وجُعل له راتب في جملة المماليك السلطانية، وعرف بأنه كان خبيراً بأخلاق الملوك ومخاطباتهم وسياساتهم، وعارفاً بأخبار وقائع المغول، ومستحضراً لكلام الحكماء، وقد قرّبه القاضي علاء الدين بن الأثير كاتب السر، وكانت له به خصوصية[٢]، ويبدو أن السبب في ذلك هو الانتفاع بمعرفته للغتين التركية والفارسية.

أما المترجمون من المتصوفة، فإن علي بن محمود بن حمد القونوي (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) خير من يمثل هذا النوع من المترجمين؛ فقد كان القونوي مدرساً بدمشق في المدرسة القلجية التي درّس الطلبة فيها منهاج البيضاوي والحاوي الصغير، ومختصر ابن الحاجب، ثم تولى مشيخة الشيوخ فيها بدلاً من قاضي القضاة شرف الدين المالكي بحكم وفاته، وفوق هذا، فإنه عُرف بورعه وتديّنه وتواضعه[٣].

---

(١) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر: ٢/١١٧-١١٨.

(٢) الصفدي، المصدر السابق: ٢/١١٧-١١٩.

(٣) المصدر السابق: ٢/٢٥٧.

أمّا صلته ودوره في ديوان الإنشاء، فإن إقامته بدمشق قد جعلته قريباً من ديوان إنشائها، الذي كان يلي في أهميته ديوان القاهرة، ولذلك فإن الصفدي يصفه مرة بأنه: «كان يُعرِّب الكتب الواردة على ديوان الإنشاء باللغة العجمية»[1]، وينعته مرة أخرى بأنه: «كان يُعرِّب لديوان الإنشاء الكتب التي ترد عليه بالعجمية من البلاد الشرقية»[2].

ومعلوم لدينا بأن الصفدي قد ألّف كتابه «الوافي بالوفيات» الذي هو مصدرنا في قوله الأول قبل كتابه «أعيان العصر» الذي اشتمل على عبارته الثانية، الأمر الذي يوحي بأن الصفدي أراد بالزيادة الواردة في قوله الثاني، إزالة ما اعترى عبارته الأولى من لبس وغموض في قوله: «اللغة العجمية» التي لا يُدرى ما هي، هل هي اللغة الفارسية أو المغولية.

ومن العلماء المترجمين: محمود بن عبدالرحمن الأصبهاني (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)، الذي كان بارعاً في علوم الأوائل، والعقليات والشرعيات، وقد ورد على دمشق سنة (٧٢٥هـ/١٣٢٤م) بعد أدائه لفريضة الحج، وزيارته للقدس الشريف، وسمع منه ابن تيمية، وقال في حقه: «اسكتوا حتى يسمع كلام هذا الفاضل الذي ما دخل البلاد مثله»[3]، ثم طلبه السلطان محمد بن قلاوون في سنة (٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) وقرّبه، وكان: «ما يعرف اللغة التركية فقعد به ذلك، إلا أنه راج باللغة العجمية عند الأمير سيف الدين قوصون»[4].

ويورد لنا بدر الدين العيني في حولياته خبراً بخصوص أحد المتصوفة

---

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات: ٢٢/١٨٩.

(٢) الصفدي، أعيان العصر وأعوان النصر: ٢/٢٥٧.

(٣) الصفدي، المصدر السابق: ٣/٣٦٢.

(٤) الصفدي، المصدر السابق: ٣/٣٦٣.

العجم، وهو نصر الله بن عبدالله بن إسماعيل العجمي (ت٨٣٣هـ/١٤٢٩م)، الذي طاف بلاداً كثيرة، ثم قدم إلى مصر، فعرض السلطان عليه كتابة السر، ولكنه أبى ذلك[1].

وخبر العيني المتقدم، يدل بجلاء على أن معرفة هذا المتصوف للغةٍ أعجمية أو أكثر هي التي أهّلته لمنصب خطير كمنصب كاتب السر من جانب، وتدل على تراجع في مصطلح ديوان الإنشاء، الذي يقصر هذه الوظيفة على بلغاء الكتّاب، وكبرائهم من العرب من جانب آخر.

أما الفلاسفة والحكماء الذين نمت الترجمة وترعرعت في رحابهم، ونهضوا بأعبائها، وخاضوا عبابها في العصر العباسي؛ كحنين بن إسحاق وحبيش الأعسم، وقسطا بن لوقا وغيرهم، فإن العناية باللغات الأعجمية كانت من شأنهم وديدنهم[2] كما هو معروف في مصادر العصر العباسي.

وخير من يمثل الحكماء التراجمة في العصر المملوكي محمد بن إبراهيم المعروف بابن الأكفاني (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، الذي ولد بسنجار ونشأ بها، ثم هاجر إلى مصر وتوفي فيها، وقد برع في الطب والهندسة، والحساب والمنطق والفلسفة، علاوة على الأدب والتاريخ، وحفظ أشعار العرب من جاهليين ومولدين ومحدثين ومتأخرين[3].

ويبدو أن ذكاء ابن الأكفاني وتعلمه، وسعة دائرة اهتماماته، قد مكّنته من

(١) العيني، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: ٣٨٥-٣٨٧.

(٢) انظر: سمير الدروبي: «منهجية المسلمين في الترجمة في العصر العباسي»، مجلة ترجمان، جامعة عبدالمالك السعدي، طنجة ، عدد١، مجلد ٨، ١٩٩٩م: ص٥١-٩٣.

(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات: ٢/٢٥-٢٦.

اكتساب أكثر من لغة وبخاصة المغولية والفارسية، ويتضح ذلك من خلال رواية فتح الدين بن سيد الناس اليعمري (ت٧٣٤هـ/١٣٣٣م) المهاجر الأندلسي إلى مصر، والتي أوردها الصفدي: «... وأما أحوال الشرق، ومتجدّدات التتار في بلادهم في أوقاتها، فكأنما كانت القُصاد تجيء إليه، والملطفات تتلى عليه، بحيث إنني كنت أسمع منه ما لم أطّلع عليه من الديوان»[١].

الأسرى:

لم تهدأ الحرب بين المسلمين والفرنجة، حتى بعد طردهم على أيدي المماليك من الساحل الشامي في نهاية القرن السابع الهجري، بل استمرت غاراتهم على الشواطئ المصرية والشامية، وغزاهم المماليك في مواقعهم الجديدة كقبرص ورودس وغيرها، وفي أثناء ذلك وقع بأيدي المسلمين أسرى كثيرون. ومن هذا النوع من التراجمة الأسرى: ابن تغري بردي، الذي روى قصة أسره واعتناقه الإسلام، لبدروا مارتيرد انجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين فرناندو وإيزابيلا في سنة (٩٠٧هـ/١٥٠١م) إلى دولة المماليك.

فيذكر لنا انجلاريا: أنه عندما وصل إلى القاهرة استقبله الترجمان، فسأل انجلاريا ابن تغري بردي الترجمان عن اسمه، والبلد التي أتى منها، وكيف صار إلى ما هو عليه؟ فقال له الترجمان: «إنه ابن رجل من بلنسية يسمى لويس دبرات Luis de prate، وإنه ولد في قرية مجاورة لبلنسية تسمّى مونبلانش Monblanch، وعندما شبّ عمل بحاراً، فأرادت المقادير أن تلقى سفينته عاصفة هوجاء على مقربة من الساحل المصري، وتحطمت السفينة، وألقت الأمواج بركابها على الشاطئ، فأخذه الناس فيما أخذوه إلى السلطان؛ لأن عُرف البلاد يقضي بأن حطام السفن الغارقة أو الجانحة وكل ما فيها،

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات: ٢/٢٦.

يعتبر ملكاً للسلطان ويساق إليه، إلاّ إذا كانت السفينة لتجار معروفين، أو ثبت أنها لتجار يحملون صكّ أمان.

وقد قال هذا الرجل: إنهم سجنوه وعذبوه ثلاث سنوات، حتى اضطر إلى اعتناق الإسلام بلسانه خلاصاً لنفسه، وأما قلبه فظلّ مسيحياً مخلصاً، وقد ختنوه على كبر، واختار هو من الأسماء الإسلامية - في رأيه - تغري بردي»[1].

ومن الأسرى الذين عملوا تراجمة: بلبان الجنوي، الذي يمكننا أن نعرف عنه وعن أثره في الترجمة، من خلال ما ذكره لنا أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري (ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م)، الذي كان نائباً لوالده رئيس ديوان الإنشاء في أيام الناصر محمد بن قلاوون.

ويبدو أن أحمد العمري اختلف مع السلطان، فأودع السجن، ويذكر أنه تعرّف في السجن إلى بلبان الجنوي، الذي أمدّه بأوثق المعلومات عن الإمارات التركية الإسلامية في بلاد الأناضول، وعن الممالك الرومية (اليونانية) مثل القسطنطينية وطرابزون.

وحكى لنا العمري قصة الترجمان بلبان الجنوي قائلاً: «بلبان الجنوي عتيق الأمير الكبير بهادر المعزي، وهو ممن له الخبرة التامة بما يحكيه، وهو الذي أفاد كيفية تصوير هذه البلاد، واسم هذا بلبان في بلاده دومانوكين دوريًا بن بادا دوريًا، وهو من بيت حكم في جنوة، اتفق أنه جمعت بيني وبينه المقادير في الاعتقال، وعنه أخذت ما قال»[2].

(١) حسين مؤنس: «سفارة بدرو مارتيرد أنجلاريا سفير الملكين الكاثوليكيين إلى السلطان الغوري (ديسمبر ١٥٠١ - فبراير١٥٠٢)». ضمن: أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مارس - إبريل ١٩٦٩: ١/ ٤٦٠-٤٦١.

(٢) العمري، مسالك الأبصار: ٣/ ١٦٤.

والناظر في مسالك الأبصار يجد أن هذا الترجمان قد أمدّ العمري بمعلومات وافرة وقيِّمة تتعلق بحدود وعملة واقتصاد، وسكان وجيوش وأمراء، وجغرافية جميع الإمارات التركية الواقعة في آسيا الصغرى، والتي كانت تربطها علاقات وديّة مع المماليك، ومن هذه الإمارات التي عرفها بلبان وتحدث عنها: كصطمونية وقاويا وبرسا وأكيرا ونيف ومغنيسيا ومرمرا وبركي وفوكه، وأنطاليا وقراصار وأرمناك وكرمينان وطنغزلو وتوزا وعميدلي[1].

وفوق ذلك، فإن هذا الترجمان المدعو ببلبان الجنوي، كان المصدر الأساسي الذي استقى منه العمري مادة رسالته الموسومة بـ «ممالك عباد الصليب»، وهي رسالة طريفة عن الممالك الأوروبية، ونظام الحكم فيها، وملوكها وأرضها وسكانها، ونظمها الإدارية وجيوشها ومناخها... إلخ.

التجار الأوروبيون من بنادقة وجنويين وفلورنسيين وإسبان وفرنسيين وغيرهم:

عمل سلاطين المماليك على استجلاب التجار من كل الملل والأجناس تنشيطاً لحركة التجارة التي أصبحت مصدراً مهماً من مصادر خزينتهم، ولذا فإنه من الطبيعي وجود أعداد كبيرة من الأجانب في أكثر الحواضر المملوكية كالقاهرة ودمشق والقدس والإسكندرية وحلب وبيروت وعكا ويافا وطرابلس وعجلون وعمّان، وغيرها من المدن.

فقد لحظ الرحالة الأوروبي اليهودي عوبديا: «أن المرء يقابل في القاهرة أعداداً لا تحصى من الأجانب من كل أمة، ويتحدثون بكل لسان»[2]، وبدهي أن

(١) العمري، مسالك الأبصار: ٣/١٥٤-١٧٩؛ وانظر: العمري، التعريف بالمصطلح الشريف: ٥١-٥٥.

(٢) قاسم عبده قاسم، اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الغزو العثماني. ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، باريس، ١٩٨٧م: ٦٧.

بعضهم قد تعلم العربية نتيجة لمخالطته أهلها، وإقامته الطويلة بين ظهرانيهم، علاوة على أن بعض العائلات الإيطالية قد تخصصت في التجارة مع المشرق، منها: بيت الإخوة موروسيني Morosini الذين ذاع صيتهم في القرن الرابع عشر الميلادي/ الثامن الهجري، وكانوا يتجرون في بلاد الشرق وبخاصة في حلب، وكان لهم فرع هام يقيم في دمشق وبيروت[1]، كما أن بعضاً من أُسر البندقية اتخذت دمشق مركزاً لأعمالها التجارية مثل: أسرة كويريفي، وأسرة باباريجو، وأسرة واستورلادو[2].

ومن الإشارات الواضحة التي تدل على معرفة تجار الفرنج اللغة العربية واستخدام الدولة المملوكية لهم أحياناً تراجمة يقومون بمهمات دبلوماسية، أو يترجمون بعض النصوص، أن السلطان المملوكي قام باعتقال جميع الفرنجة في دولته، بعد غارة ملك قبرس وأعوانه من الفرنج على الإسكندرية في سنة (٧٦٧هـ/١٣٦٥م)، وبقي تجار الفرنجة في الأسر حتى سنة (٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م)، حتى قدمت سفن الفرنج للإسكندرية طلباً لافتكاكهم: «فلما سمعت أُسارى الفرنج بقدومهم استغاثوا، فسمع السلطان استغاثتهم، فسئلوا عن ذلك، فقالوا: نريد أن يسافر منا اثنان إلى أرض الفرنج، يكلمون الباب(*) والملوك في إيقاع الصلح والطاعة لمولانا السلطان،

---

(١) ديل، شارل، البندقية جمهورية ارستقراطية. ترجمة: أحمد عزت عبدالكريم وتوفيق إسكندر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٩م: ٦٥.

(٢) هايد، ف: تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى. عربه عن الترجمة الفرنسية: أحمد محمد رضا، ط١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٩٤م: ٣٣٨/٣.

(*) المقصود به «البابا».

ونعد مولانا السلطان بأن كلبين منا قد هلكا إذا لم يرجعا، فرسم السلطان بذلك، فأرسلوا أرناط بن مرك البندقي وآخر معه»[1].

وقد غاب التاجران نحواً من عشرة أشهر، وعادا بصحبة رسل البنادقة والجنوية، والروادسة والقبارسة، ثم جرت مفاوضات الصلح بين الطرفين، سوى القبارسة والروادسة. ويرى جروسيه أن بعضاً من البنادقة الذين أتقنوا العربية كانوا يعملون تراجمةً في مفاوضات المعاهدات التجارية بين المماليك والبنادقة[2].

ومن التجار التراجمة الذين تحدثت عنهم المصادر: التاجر الإيطالي برتراندو دي ميجنانللي، الذي ولد في إيطاليا سنة (٧٧٢هـ/ ١٣٧٠م)، في أسرة من طبقة النبلاء، ثم غادر إيطاليا متجولاً في بلاد الشرق، إلى أن استقر به المقام في دمشق، التي أصبح بها من رجال المال والأعمال، وكما قال هو عن نفسه: وجدت هناك الثروة الوفيرة، والشرف العظيم، لكن ذلك كان يقابله الكثير من الجهد والمخاطر الجمة.

وقد تعلم دي ميجنانللي خلال إقامته في دمشق اللغة العربية، وتمكّن من العمل بالترجمة التحريرية والشفوية، للسلطان المملوكي الظاهر برقوق (ت٨٠١هـ/ ١٣٩٨م)، وذلك عند وصول يعقوب دي كروز (Jacob de Croze) سفيراً لدوق ميلان جيوفاني جاليز (Giovanni Galeazo).

وكان السفير قد حمل رسالة من الدوق، يطلب بمقتضاها الإذن من

---

(١) النويري، محمد بن القاسم (ت٧٧٥هـ/١٣٧٣م): الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية. تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط١، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٧٣م: ٦/٤٠٤-٤٠٥.

(٢) عفاف السيد صبره، العلاقات بين الشرق والغرب. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣م: ٢٥٢.

السلطان برقوق لإصلاح الباسيليكا في بيت لحم بفلسطين، كما يطلب حماية الآباء في جبل صهيون.

وقد ترجم دي ميجنانللي خطابات الدوق إلى اللغة العربية، وجواب السلطان عليها إلى اللغة اللاتينية[1].

وعلاوة على ذلك، فإن بعضاً من كبار التجار الأعاجم قد قاموا بمهمات السفارة بين دولة المماليك وغيرها من الدول، وقد أطلق عليهم اسم «الخواجكية»[2] وواحدهم «الخواجا»، الذي كان من ألقابه في ديوان الإنشاء: «السَّفيريّ» الذي يفسره القلقشندي بقوله: «لسفارتهم بين الملوك وترددهم في الممالك، لجلب المماليك والجواري ونحو ذلك، وهو منسوب إلى السفير: وهو الرسول والمصلح بين القوم نسبة مبالغة، ولم يستعمله الكتّاب مجرداً عن الياء»[3].

ولا يخفى أن من يقوم بمهمات السفارة بين الملوك لا بدّ له من معرفة لغة البلاد المرسل إليها، لما تحتاج إليه الدبلوماسية الناجحة من قدرة على أداء الرسالة، توسلاً لتحقيق الغرض المرجو منها، ولذلك خصّ السفراء والخواجكية بلقب: «ثقة الدّول»[4].

---

(١) أحمد عبدالكريم سليمان، تيمورلنك ودولة المماليك الجراكسة مع ترجمة مقال الكاتب اللاتيني دي ميجنانللي عن حياة تيمورلنك. ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م: القسم الثاني: ٣.

(٢) يقول القلقشندي، صبح الأعشى: ١٣/٦: «الخواجا من ألقاب أكابر التجار الأعاجم من الفرس ونحوهم، وهو لفظ فارسي، ومعناه السيد، والخواجَكيُّ بزيادة كاف نسبة إليه للمبالغة، كأن الكاف تدخل في لغتهم مع ياء النسب».

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى: ١٥/٦.

(٤) المصدر السابق: ٤٢/٦.

القناصل:

لقد كان من النتائج الإيجابية لحركة التجارة النشطة بين دولة المماليك، وجنوة والبندقية وفلورنسا، وغيرها من المدن الإيطالية والممالك الأوروبية، وجود عدد من القناصل الذين يرعون المصالح التجارية لهذه الدول، ولا شك في أن اختيارهم كان بناءً على معرفتهم بأحوال الشرق العربي ولغته، الأمر الذي يحتم عليهم إقامة طويلة في الشرق، واحتكاك وثيق بأهله.

ولدينا من النصوص ما يثبت معرفة القناصل للعربية، وقدرتهم على نقل مراسيم السلطان التي يصدرها بشأن رعاياهم إلى لغاتهم، فقد حدث خلاف بين مسلمي الإسكندرية وتجار الفرنج، بشأن أسرى المسلمين ، وذلك في سنة (٧٦٩هـ/١٣٦٧م)، فما كان من نائب الإسكندرية إلا أن دعا قناصل الإفرنج المقيمين في المدينة، وقرأ عليهم كتاب السلطان المتضمن منع سائر الفرنج من السفر، ما لم يردوا الأسرى: «فلما سمعت القناصلة والتجار ذلك، كتبوا كتاباً بالخط الرومي، ودخل به رجل من المسلمين البحر، وجعله بعقب رمح، وغرز سنانه بقاع البحر ورجع إلى البر، فأتى قارب من مراكب الإفرنج أخذه، ورجع به إلى المراكب، فلما قرؤوه تيقنوا أن أصحابهم مأسورون»[1].

رجال الدين المسيحي:

نجم عن تسامح الدولة المملوكية تجاه النصارى، ومنهم رجال الدين خاصة، وجود عدد كبير منهم في مختلف الأماكن المقدسة الموجودة على أرض الدولة المملوكية في: القدس وبيت لحم وسيناء، والناصرة وطور سيناء، وغيرها من الأماكن المقدسة.

---

(١) النويري، الإلمام: ٥/١٩٢-١٩٣.

وتشير المصادر إلى أن رجال الدين المسيحي المقيمين على أرض الدولة المملوكية، كانوا يمثلون مختلف الطوائف المسيحية من: روم وسريان وأرمن وكرج وأقباط وأحباش وفرنسيسكان[1]، وكان للمسيحيين أديرتهم وكنائسهم، التي يتمتعون فيها بأتم الحماية والرعاية من الدولة، وفقاً لما تذكره وثائق هذه الطوائف، الصادرة إليهم من ديوان الإنشاء المملوكي[2].

وفوق ذلك، فإن الإسكندرية كانت مركزاً لكرسي بطرك اليعاقبة، الذي يتبع مذهبه نصارى النوبة والحبشة[3].

ولما كان رجال الدين المسيحي يمثلون مختلف الطوائف النصرانية، فإنهم كانوا يعرفون لغاتها، ولذلك فإن الدولة المملوكية كانت تستعين بهم في أعمال الترجمة عند الحاجة، ويتضح ذلك من خلال:

أ- المشاركة والتصديق على الهُدَن بين المماليك والفرنج، فقد وقّع المنصور قلاوون في سنة (٦٨٩هـ/١٢٩٠م) هدنة مع الجنوية، وجاء رسل الفرنج إلى القاهرة لتوقيع الهدنة، فشهد عليها بطرس أسقف مصر، وميخائيل الراهب من دير طور سيناء[4].

ب- تعريب الكتب الواردة إليهم، ورفعها إلى السلطان المملوكي فيما

(١) انظر: علي السيد حسن، القدس في العصر المملوكي: ٨٢-٨٧.

(٢) انظر:

Risani, Documenti E. Firmain, pp. 6-170. Ernst, **D ie Mamlukischen Sultansurkunden des Sinai -Klosters**, PP. 4-255.

(٣) انظر: القلقشندي، صبح الأعشى: ٣٠٨/٥.

وانظر:

F. Suriano, **Treatise On the Holy Land.** (Jerusalem,1949), p. 90.

(٤) ابن عبدالظاهر، محيي الدين عبدالله (ت٦٩٢هـ/١٢٩٢م). تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور: تحقيق مراد كامل، ط١، ١٦٦-١٦٩.

إذا كانت متعلقة به[1].

جـ- القيام بمهمة السفارة للسلطان المملوكي، وحمل رسائله إلى ملوك الغرب المسيحي، حيث استنجد صاحب الأندلس بالسلطان المملوكي في سنة (٨٩٢هـ/١٤٨٦م)، طالباً منه النصرة على الفرنج، الذين أشرفوا على أخذ غرناطة، فبعث السلطان قايتباي إلى: «القسوس الذين بالقيامة التي بالقدس، بأن يرسلوا كتاباً على يد قسيس من أعيانهم إلى ملك الفرنج صاحب نابل، بأن يُكاتب صاحب قشتيلية بأن يحلّ عن أهل الأندلس ويرحل عنهم، وإلاّ يشوش السلطان على أهل القيامة، ويقبض على أعيانهم، ويمنع جميع طوائف الفرنج من دخول القيامة...»[2].

اليهود:

مما اتسمت به المجتمعات الإسلامية منذ عهد الرسول ﷺ وفيما تلاه من العصور تسامحها مع اليهود، وغيرهم من أهل الملل والنحل والديانات، والقبول بوجودهم في إطار الدولة الإسلامية، بوصفهم أهل ذمة، خلافاً لما كان عليه حال اليهود من اضطهاد وتقتيل في المجتمعات الأوروبية.

وانطلاقاً من قاعدة التسامح الإسلامية، فإنه سمح لليهود بممارسة التجارة وَجَوْب الآفاق بحثاً عن الثراء، مما مكّنهم من معرفة عدد من اللغات التي يتواصلون بها مع شعوب الأرض المختلفة، كما سمح لهم بالإقامة للعبادة في الأماكن المقدسة[3].

---

(١) ابن عبدالظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور: ١٧٢-١٧٣.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور: ٣/٢٤٤-٢٤٥.

(٣) انظر:

Suriano, Treatise On The Holy Land. pp. 101-102.

وبناءً على ما تقدم فإن عدداً منهم قد برع في الترجمة، وإتقان اللغات المختلفة، كما برعوا في التجارة، والطب، والصرافة، وغيرها من المهن المهمة آنذاك.

فقد ذكر الرحالة اليهودي ميشو لام أن مترجم السلطان المملوكي كان يهودياً من أصل أسباني، وكان عارفاً بست لغات؛ هي: العربية والإيطالية والتركية والألمانية والفرنسية، إلى جانب اللغة العبرية[1].

ويحدثنا الرحالة الأوروبي بيرو طافور، الذي شرع في رحلته إلى الشرق سنة (٨٣٩هـ/١٤٣٥م) - وكان تاجراً وسفيراً أرسل لبلاط السلطان المملوكي - أن ترجمان السلطان من أصل يهودي، لكنه أسلم فيما بعد، يقول: «فتلقاني المترجم بالترحاب العظيم، وأنزلني في داره، فبقيت به يومين قبل أن أتمكن من رؤية السلطان، وأخذ المترجم طوال هذه الفترة في محادثتي، فسألني الكثير عن نفسي، ولمّا عرف مني أنني قشتالي الأصل، أشبيلي المولد، امتلأت نفسه غبطةً لسماعه هذا النبأ، فقد ولد هو الآخر بها، ودرج طفلاً على ترابها، إلا أنه حمل صغيراً إلى بيت المقدس مع أبيه وكان يهودياً، لكنه أسلم حين مات أبوه، وكان اسمه في بداية الأمر «حايم»، أما الآن فيدعى «صايم»، وقد أراد أن يعرف من أكون؟ ومن أين جئت؟ فلم أكتم عنه شيئاً من خبري؛ لأنتفع بخدماته ونصائحه»[2].

وجاء في إحدى الوثائق المؤرخة في (٢٩ من صفر ٨٢٦هـ/ ١١ من فبراير

(١) قاسم عبده قاسم، اليهود في مصر: ٦٤.

(٢) طافور، رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر الميلادي. ترجمة وتقديم: حسن حبشي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م: ٦٤-٦٥.

١٤٢٣م)، ذكر لخمسة من التراجمة المسلمين المعتمدين لدى الدولة المملوكية، وهم: شمس الدين محمد بن العادل، وتقي الدين محمد بن الأسيوطي، وشمس الدين محمد بن عمر، ومحمد بن حمزة، ومحمد بن علي بن كندك، وسادسهم مترجم يهودي اسمه مردوخ بن شموال[1].

---

(١) صبحي لبيب، «الفندق ظاهرة سياسية، اقتصادية، قانونية: ٢٩٦، ضمن كتاب: مصر وعالم البحر المتوسط. ويبدو أن عائلات يهودية تخصصت في موضوع الترجمة من العربية إلى اللغات الأوروبية قبل العصر المملوكي وبعده؛ ففي ملخص لدراسة بعنوان «المترجمون إلى اللغة العربية في وهران في القرن ١٦»، وهي من إعداد شانتال دي لافيرون من المركز الوطني للبحث العلمي بباريس ما نصه: «عند البحث في الأرشيف العام بسيمنكا (إسبانيا) حول موضوع وهران أثناء الاحتلال الإسباني لاحظنا غياب وثائق الإدارة الإسبانية فيما بين ١٦٥٢-١٦٦٨، إلا أننا عثرنا على هذه الوثائق في لندن وجوناف. وتبين لنا أن أغلبها تتناول العائلات اليهودية الرئيسية في وهران، والتي من بينها عائلات تتمتع بامتياز المناصب الرسمية للمترجمين إلى العربية، ومن هذه العائلات توجد عائلة كانسينو، وقد مكّنتنا وثائق المتحف البريطاني والمكتبة الجامعية بجوناف من تتبع حياة وسير بعض أعضائها المترجمين إلى العربية لدى حكام وهران. وبالإضافة إلى كانسينو توجد عائلات زابورتاس والألبو التي تعتبر من ضمن العائلات السبعة التي سمح لها الإسبان بالإقامة بوهران. إن الوثائق المذكورة أعلاه تتحدث عنها في عدة مناسبات وتشير إلى أن بعض أعضائها كانوا مترجمين إلى العربية»، انظر: (المجلة التاريخية المغربية، السنة١٧، العدد ٥٩-٦٠، سنة ١٩٩٠م).

الملحق الأول

موقف الجاحظ من الترجمة والتراجمة(*)

(*) انظر النص في: الجاحظ، الحيوان: ١/٧٥-٧٩.

وقد نُقلت كتب الهند، وتُرجمت حِكم اليونانية، وحُوِّلت آداب الفرس؛ فبعضها ازداد حسناً، وبعضها ما انتقص شيئاً، ولو حولت حكمة العرب، لبطل ذلك المعجز الذي هو الوزن، مع أنهم لو حولوها لم يجدوا في معانيها شيئاً لم تذكره العجم في كتبهم، التي وُضِعَتْ لمعاشهم وفِطَنِهم وحكمهم. وقد نُقلت هذه الكتب من أمة إلى أمة، ومن قرن إلى قرن، ومن لسان إلى لسان، حتى انتهت إلينا، وكنا آخرَ من ورثها ونظر فيها، فقد صحَّ أن الكتب أبلغ في تقييد المآثر، من البنيان والشعر.

ثم قال بعض من ينصر الشعر ويحوطه ويحتج له: إن الترجمان لا يؤدي أبداً ما قال الحكيم، على خصائص معانيه، وحقائق مذاهبه، ودقائق اختصاراته، وخَفِيَّات حدوده، ولا يقدر أن يوفيها حقوقها، ويؤدي الأمانة فيها، ويقوم بما يلزم الوكيل ويجب على الجَرِيِّ، وكيف يقدر على أدائها وتسليم معانيها، والإخبار عنها على حقها وصدقها، إلا أن يكون في العلم بمعانيها، واستعمال تصاريف ألفاظها، وتأويلات مخارجها، مثل مؤلف الكتاب وواضعه. فمتى كان رحمه الله تعالى ابن البطريق، وابن ناعمة، وابن قُرّة، وابن فهريز، وثيفيل، وابن وهيلي، وابن المقفع، مثل أرسطاطاليس؟! ومتى كان خالدٌ مثل أفلاطون؟!.

ولا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلمَ الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواءً وغاية.

ومتى وجدناه أيضاً قد تكلم بلسانين، علمنا أنه قد أدخل الضيم عليهما؛ لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها، وتعترض عليها. وكيف يكون تمكُّن اللسان منهما مجتمعين فيه، كتمكُّنه إذا انفرد بالواحدة، وإنما له

قوة واحدة، فإن تكلم بلغة واحدة استفرغت تلك القوة عليهما، وكذلك إن تكلم بأكثر من لغتين؛ على حساب ذلك تكون الترجمة لجميع اللغات. وكلما كان الباب من العلم أعسرَ وأضيقَ، والعلماء به أقلَّ، كان أشدَّ على المترجم، وأجدر أن يخطئَ فيه. ولن تجد ألبتة مترجماً يفي بواحد من هؤلاء العلماء.

هذا قولنا في كتب الهندسة، والتنجيم، والحساب، واللحون؛ فكيف لو كانت هذه الكتبُ كتبَ دين، وإخبار عن الله - عز وجل - بما يجوز عليه مما لا يجوز عليه، حتى يريد أن يتكلم على تصحيح المعاني في الطبائع، ويكون ذلك معقوداً بالتوحيد، ويتكلم في وجوه الإخبار واحتمالاته للوجوه، ويكون ذلك متضمناً بما يجوز على الله تعالى، مما لا يجوز، وبما يجوز على الناس مما لا يجوز، وحتى يعلم مستقر العام والخاص، والمقابلات التي تَلقَى الأخبار العامية المخرَج، فيجعلها خاصيَّة، وحتى يعرف من الخبر ما يخصه الخبر الذي هو أثر، مما يخصُّه الخبر الذي هو قرآن، وما يخصُّه العقل مما تخصه العادة أو الحال الرادة له عن العموم؛ وحتى يعرف ما يكون من الخبر صدقاً أو كذباً، وما لا يجوز أن يسمى بصدق ولا كذب؛ وحتى يعرف اسم الصدق والكذب، وعلى كم معنى يشتمل ويجتمع، وعند فقد أي معنى ينقلب ذلك الاسم؛ وكذلك معرفة المحال من الصحيح، وأي شيءٍ تأويل المحال؛ وهل يسمى المحال كذباً أم لا يجوز ذلك، وأي القولين أفحش: المحال أم الكذب، وفي أي موضع يكون المحالُ أفظعَ، والكذبُ أشنعَ، وحتى يعرف المثل والبديع، والوحي والكناية، وفصل ما بين الخَطلِ والهذر، والمقصور والمبسوط والاختصار، وحتى يعرف أبنية الكلام، وعادات القوم، وأسباب تفاهمهم، والذي ذكرنا قليلٌ من كثير، ومتى لم يعرف ذلك المترجم أخطأ في تأويل كلام الدين. والخطأ في الدين أضرُّ من الخطأ في الرياضة والصناعة، والفلسفة

والكيمياء، وفي بعض المعيشة التي يعيش بها بنو آدم.

وإذا كان المترجم الذي قد ترجم لا يكمل لذلك، أخطأ على قدر نقصانه من الكمال. وما علم المترجم بالدليل عن شبه الدليل؟ وما علمه بالأخبار النجومية؟ وما علمه بالحدود الخفية؟ وما علمه بإصلاح سقطات الكلام وأسقاط الناسخين للكتب؟ وما علمه ببعض الخطرفة لبعض المقدمات؟ وقد علمنا أن المقدمات لا بد أن تكون اضطرارية، ولا بد أن تكون مرتبة، وكالخيط الممدود. وابن البطريق وابن قرَّة لا يفهمان هذا موصوفاً منزلاً، ومرتباً مفصلاً، من معلم رفيق، ومن حاذق طَبٍّ، فكيف بكتاب قد تداولته اللغات واختلاف الأقلام، وأجناس خطوط الملل والأمم؟!.

ولو كان الحاذق بلسان اليونانيين يرمي إلى الحاذق بلسان العربية، ثم كان العربي مقصراً عن مقدار بلاغة اليوناني، لم يجد المعنى والناقل التقصير، ولم يجد اليوناني الذي لم يرض بمقدار بلاغته في لسان العربية بداً من الاغتفار والتجاوز، ثم يصير إلى ما يعرض من الآفات لأصناف الناسخين، وذلك أن نسخته لا يعدمها الخطأ، ثم ينسخ له من تلك النسخة من يزيده من الخطأ الذي يجده في النسخة، ثم لا ينقص منه، ثم يعارض بذلك من يترك ذلك المقدار من الخطأ على حاله، إذا كان ليس من طاقته إصلاح السقط الذي لا يجده في نسخته.

الملحق الثاني
سير ذاتية لحنين بن إسحق شيخ التراجمة في العصر العباسي(*)

(*) انظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ٢٦٤-٢٦٨.

قال حنين بن إسحق: أنه لحقني من أعدائي ومضطهدي، الكافرين بنعمتي الجاحدين لحقي، الظالمين لي، المتعدين علي من المحن والمصائب والشرور ما منعني من النوم، وأسهر عيني، وأشغلني عن مهماتي.

وكل ذلك من الحسد على علمي وما وهبه الله، عز وجل، لي من علو المرتبة على أهل زماني. وأكثر أولئك أهلي وأقربائي، فإنهم أول شروري، وابتداء مِحَنِي. ثم من بعدهم الذين علّمتهم، وأقرأتهم وأحسنت إليهم، وأرقدتهم وفضّلتهم على جماعة أهل البلد من أهل الصناعة، وقرّبت إليهم علوم الفاضل جالينوس، فكافؤوني عِوَضَ المحاسن مساوئَ بحسب ما أوجبَتْه طباعهم.

وبلغوا بي إلى أقبح ما يكون من إذاعة أوحش الأخبار، وكتمان جليل الأسرار، حتى ساءت بي الظنون، وامتدت إليَّ العيون، ووضِعَ علي الرَّصَد، حتى إنه كان يحصي عليَّ ألفاظي، ويكثر اتهامي، بما دق منها مما ليس غرضي فيه ما أومؤوا إليه، فأوقعوا بغضتي في نفوس سائر أهل الملل فضلاً عن أهل مذهبي، وعُملت لي المجالس بالتأويلات الرذلة.

وكلما اتصل ذلك بي حمدت الله حمداً جديداً، وصبرت على ما قد دفعت إليه، فآلت القضية بي إلى أن بَقيتُ بأسوأ ما يكون من الحال من الإضاقة والضر، محبوساً مُضَيَّقاً عَليَّ مدة من الزمان، لا تصل يدي إلى شيء من ذهب ولا فضة ولا كتاب. وبالجملة ولا ورقة أنظر فيها.

ثم إن الله عز وجل نظر إليَّ بعين رحمته، فجدد لي نِعَمَه، وردني إلى ما كنت عارفاً به من فضله. وكان سبب رد نعمتي إليَّ بعضُ من كان قد التزم عداوتي واختص بها. ومن ههنا صح ما قاله جالينوس: «إن الأخيار من الناس قد ينتفعون بأعدائهم الأشرار»، فلعمري لقد كان ذلك أفضلَ الأعداء، وأنا الآن

مبتدئ بذكر ما جرى عليَّ مما تقدم ذكره، فأقول: كيف لا أُبغَضُ ويكثر حاسدي، ويكثر ثَلبي في مجالس ذوي المراتب، ويُبذل في قتلي الأموال؛ ويُعَزُّ من شتمني، ويُهان من أكرمني؛ كل ذلك بغير جُرم لي إلى واحد منهم، ولا جناية، لكنهم لمَّا رأوني فوقهم، وعالياً عليهم بالعلم والعمل، ونقلي إليهم العلوم الفاخرة من اللغات التي لا يحسنونها، ولا يهتدون إليها، ولا يعرفون شيئاً منها، في نهاية ما يكون من حسن العبارة والفصاحة، ولا نقص فيها ولا زلل، ولا ميل لأحد من الملل، ولا استغلاق ولا لحن، باعتبار أصحاب البلاغة من العرب الذين يقومون بمعرفة وجوه النحو والغريب، ولا يعثرون على سيئة ولا شكلة ولا معنى، لكن بأعذب ما يكون عن اللفظ، وأقربه إلى الفهم، يسمعه من ليس صناعته الطب، ولا يعرف شيئاً من طرقات الفلسفة، ولا من ينتحل ديانة النصرانية وكل الملل، فيستحسنه ويعرف قدره، حتى إنهم قد يغرمون على ما كان مِنَ الذي أنقُلُ الأموالَ الكثيرة إذ كانوا يفضلون هذا النقل عليَّ نقل كل من قبلي. وأيضاً فأقول: ولا أخطئ أن سائر أهل الأدب، وإن اختلفت مللهم، محبون لي، مائلون إليَّ، مكرمون لي، يأخذون ما أفيدهم بشكر، ويجازوني بكل ما يَصلون إليه من الجميل. فأما هؤلاء الأطباء النصارى الذين أكثرهم تعلَّموا بين يديَّ، نشؤوا قدامي، هم الذين يرومون سفك دمي. على أنهم لا بد لهم مني.

فمرة يقولون: من هو حنين؟ إنما حنين ناقل لهذه الكتب ليأخذ على نقله الأجرة كما يأخذ الصنَّاع الأجرة على صناعتهم، ولا فرق عندنا بينه وبينهم؛ لأن الفارس قد يعمل له الحداد السيف في المثل بدينار، ويأخذ هو من أجله في كل شهر مائة دينار. فهو خادم لأداتنا، وليس هو عامل بها، كما أن الحداد

وإن كان يحسن صنعة السيف، إلا أنه ليس يحسن يعمل به، فما للحداد وطلب الفروسية! كذلك هذا الناقل، ما له والكلام في صناعة الطب، ولم يحكم في عللها وأمراضها، وإنما قصده في ذلك التشبيه بنا ليقال حنينٌ الطبيب، ولا يقال حنينٌ الناقل.

والأجود له لو أنه لزم صناعته، وأمسك عن ذكر صناعتنا؛ لقد كان يكون أجدى عليه فيما كنّا سنوصله إليه من أموالنا، ونحسن إليه ما أمكننا، وذلك يتم له بترك أخذ المجلس، والنظر في قوارير الماء، ووصف الأدوية، ويقولون: «إن حنيناً ما يدخل إلى موضع من الدور الخاصة والعامة إلا يهزؤون به، ويتضاحكون منه عند خروجه».

فكنت كلّما سمعت شيئاً من هذا ضاق به صدري، وهممت أن أقتل نفسي من الغيظ والزرد. وما كان لي إليهم سبيل؛ إذ كان الواحد لا يستوي له مقاومة الجماعة عند تظافرهم عليه، لكني كنت أُضمر، وأعلم أن حسدهم هو الذي يدعوهم إلى سائر الأشياء، وإن كان لا يخفي عليهم قبحها. فإن الحسد لم يزل بين الناس على قديم الأيام، حتى من يعتقد الديانة قد يعلم أن أول حاسد كان في الأرض قابيلُ في قتله لأخيه هابيلَ، لَمَّا لم يقبل الله قربانه، وقبل قربان هابيل. وما لم يزل قديماً، فليس بعَجَب أن أكون أنا أيضاً أحدَ من يؤذى بسببه. وقد يقال: كفى بالحاسد حسدُه، ويقال: إن الحاسد يقتل نفسه قبل عدوه، ولقد أكثرت العرب ذكر الحسد في الشعر، ونظموا فيه الأبيات؛ منهما قول بعضهم:

إن يحسدوني فإني غيرُ لائمهم
قبلي من الناس أهل الفضل قد حُسِدوا

فدام لي ولهم ما بي وما بهم
ومات أكثرُنا غيظاً بما يجد

أنا الذي يجـدوني في صـدورهم
لا أرتـقي صُـعُداً منهـا ولا أرد

وقد قال قائل هذا وغيره في مثل هذا ممَّا يطول ذكره، مع قلة الفائدة فيه، وهذا أيضاً مع أن أكثرهم إذا دهمهم الأمر في مرض صعب فإليَّ يصير، حتى يتحقق معرفته مني، ويأخذ عني له صفة دوائه وتدبيره، ويتبين الصلاح فيما أمر به أن يعمل لا مرة ولا مراراً. وهذا الذي يجيئني ويقتدي برأيي هو أشدُّ الناس عليَّ غيظاً، وأكثرُهم لي ثلباً.

وليس أزيدهم على أن أُحكِّم ربَّ الكل بيني وبينهم. وإنما سكوتي عنهم؛ لأنهم ليس هم واحداً ولا اثنين ولا ثلاثة، بل هم ستة وخمسون رجلاً، جملتهم من أهل المذهب، محتاجون إليَّ وأنا غير محتاج إليهم. وأيضا، فإن إثرتهم مع كثرتهم قوية بخدمة الخلفاء، وهم أصحاب المملكة، وأنا فأضعف عنهم من وجهين: أحدهما وحدتي، والثانية: إن الذين يعنون بي من الناس محتاجون إلى الأصل الذي يعنى بأعدائي الذي هو أمير المؤمنين، ومع هذا كله لا أشكو إلى أحد ما أنا عليه وإن كان عظيماً، بل أبوح بشكرهم في المحافل وعند الرؤساء. فإن قيل لي: إنهم يثلبونك وينتقصون بك في مجالسهم، أدفع ذلك وأرى أني غير مصدق شيء مما يقال لي، بل أقول: إنا نحن شيء واحد تجمعنا الديانة والبلدة والصناعة. فما أُصدق أن مثلهم يذكر أحداً من الناس – فضلاً عني – بسوء، فإذا سمعوا عني مثل هذا القول قالوا: قد جزع وأعطى من نفسه الصمة. وكلما ثلبوني زدت في الشكر لهم.

وأنا الآن ذاكر ههنا آخر الآبار التي حفروها لي، سوى ما كان لي معهم قديماً، خاصة مع بني موسى والجالينوسيين والبقراطيين في أمر البهت الأول. وهذه قصة المحنة الأخيرة القريبة، وهي أن بختيشوع بن جبرائيل المتطبب عمل

على حيلة تمت له عليَّ، وأمكنته مني إرادته فيَّ.

وذلك أنه استعمل قونة عليها صورة السيدة مار مريم، وفي حجرها سيدنا المسيح والملائكة قد احتاطوا بها، وعملها في غاية ما يكون من الحُسن وصحة الصورة بعد أن غرم عليها من المال شيئاً كثيراً. ثم حملها إلى أمير المؤمنين المتوكل، وكان هو المستقبلَ لها من يد الخادم الحامل لها، وهو الذي وضعها بين يدي المتوكل. فاستحسنها المتوكل جداً، وجعل بختيشوع يقبلها بين يديه مراراً كثيرة. فقال له المتوكل: لِمَ تقبِّلُها؟ فقال له: يا مولانا إذا لم أقبل صورة سيدة العالمين فمن أقبل؟ فقال له المتوكل: وكل النصارى هكذا يفعلون؟ فقال: نعم يا أمير المؤمنين، وأفضل مني؛ لأني أنا قصرت حيث أنا بين يديك. ومع تفضلينا معشرَ النصارى، فإني أعرف رجلاً في خدمتك وأفضالك، وأرزاقُك جاريةٌ عليه من النصارى يتهاون بها ويبصق عليها، وهو زنديق ملحد، لا يقر بالوحدانية ولا يعرف آخرةً، يستتر بالنصرانية وهو معطِّلٌ مكذب بالرسل. فقال له المتوكل: من هذا الذي هذه صفتُه؟ فقال له: حنين المترجم. فقال المتوكل: أُوَجِّهُ أحضره، فإن كان الأمر على ما وصفت، نَكَّلْتُ به، وخلدته المطبق مع ما أتقدم به في أمره من التضييق عليه، وتجديد العذاب. فقال: أنا أحب أن يؤخِّرَ مولاي أمير المؤمنين إلى أن أخرج وأقيم ساعة، ثم تأمر بإحضاره. فقال: إني أفعل ذلك. فخرج بختيشوع من الدار وجاءني، فقال: يا أبا زيد، أعزَّك الله، ينبغي أن تعلم أنه قد أهدي إلى أمير المؤمنين قونة قد عظم عجبه بها، وأحسبها من صور الشام، وقد استحسنها جداً. وإن نحن تركناها عنده ومدحناها بين يديه تولَّع بنا بها في كل وقت. وقال: هذا ربكم وأمه مُصَوَّران. وقد قال لي أمير المؤمنين: انظر إلى هذه الصورة ما أحسنها، وأيش تقول فيها؟ فقلت له: صورة مثلها يكون في الحمامات، وفي البِيَع وفي المواضع

المصوَّرة. وهذا مما لا نبالي به ولا نلتفت إليه. فقال: وليس هي عندك شيء؟ قلت: لا! قال: فإن تكن صادقاً فابصق عليها، فبصقت، وخرجت من عنده وهو يضحك ويعطعط بي، وإنما فعلت ذلك ليرمي بها ولا يكثر الولع بنا بسببها، ويميزنا دائماً. ولا سيما إن حرد أحد من ذلك، فان الولع يكون أزيد. والصواب إن دعا بك وسألك عن مثل ما سألني أن تفعل كما فعلت أنا. فإني قد عملت على لقاء سائر من يدخل إليه من أصحابنا، وأتقدم إليهم أن يفعلوا مثل ذلك. فقبلت ما وصَّاني به، وجازت عليَّ سخريته، وانصرف.

فما كان إلا ساعة حتى جاءني رسول أمير المؤمنين فأخذني إليه. فلما دخلت عليه، إذ القونة موضوعة بين يديه، فقال لي: يا حنين، ترى ما أحسن هذه الصورة وأعجبها؟ فقال: والله إنه لكما ذكر أمير المؤمنين. فقال: فأيش تقول فيها؟ فقال: أوليس هي صورة ربكم وأمه؟ فقلت: معاذ الله يا أمير المؤمنين! إن الله تعالى صورة أو يُصوَّر؟ ولكن هذا مثال في سائر المواضع التي فيها الصور. فقال: فهذه لا تنفع ولا تضر. فقلت: هو كذلك يا أمير المؤمنين. فقال: فإن كان الأمر على ما ذكرت، فابصق عليها. فبصقت عليها. فللوقت أمر بحبسي. ووجه إليَّ ثوذسيس الجاثليق فأحضره. فلما دخل عليه ورأى القونة موضوعة بين يديه وقع عليها، قبل أن يدعو له، فاعتنقها ولم يزل يقبلها ويبكي طويلاً. فذهب الخدم ليمنعوه، فأمر بتركه. فلمَّا قبلها طويلاً على تيك الحالة أخذها بيده وقام قائماً، فدعا لأمير المؤمنين وأطنب في دعائه، فرد عليه وأمره بالجلوس. فجلس وترك القونة في حجره. فقال له المتوكل: أي فعل هذا؟ تأخذ شيئاً كان بين يدي وتتركه في حجرك عن غير إذني؟ فقال له الجاثليق: نعم يا أمير المؤمنين، أنا أحقُّ بهذه التي بين يديك. وإن كان لأمير المؤمنين، أطال الله بقاءه، أفضل الحقوق، غير أن ديانتي لم تدَعْني أن أدع صورةَ

ساداتي مرميةً على الأرض، وفي موضع لا يُعرف مقدارُها، بل لعله أن يعرف لها قدره؛ لأن هذه حقها أن تكون في موضع يعرف فيه حقها، ويسرج بين يديها أفضل الأدهان من حيث لا تُطفأ قناديلُها، مع ما يُبخَّر به بين يديها من أطاييب البخور في أكثر الأوقات.

فقال أمير المؤمنين: فدعها في حجرك الآن، فقال الجاثليق؛ إني أسأل مولاي أمير المؤمنين أن يجود بها عليَّ، ويعمل على أنه قد يقطعني ما مقدار قيمته مائة ألف دينار في كل سنة حتى أقضي من حقِّها ما يجب عليَّ، ثم يسألني أمير المؤمنين ما أحب بعد ذلك فيما أرسل إلي بسببه. فقال له: قد وهبتها لك، وأنا أريد أن تعرفني ما جزاء من بصق عليها عندك؟ فقال له الجاثليق: إن كان مسلماً فلا شيء عليه؛ لأنه لا يعرف مقدارها، لكن يُعرَّف ذلك، ويُلام ويوبخ على مقدار ما فعل حتى لا يعود إلى مثل ذلك مرة أخرى. وإن كان نصرانياً وكان جاهلاً لا يفهم، ولا معرفة عنده، فيلام ويُزجَرُ بين الناس، ويتهدد بالجروم العظيمة، ويُعذل حتى يتوبَ؛ وبالجملة أن هذا فعل لا يقوم عليه إلا جاهل لا يعرف مقدار الديانة. فإن كان عاقلاً وقد بصق عليها فقد بصق على مريم أم سيدنا وعلى سيدنا المسيح». فقال له أمير المؤمنين: فما الذي يجب على من فعل ذلك عندك؟ فقال: ما عندي يا أمير المؤمنين، إذ كنت لا سلطان لي أن أعاقبه بسوط أو بعصاً، ولا لي حبس ضنك، بل أحرمه وأمنعه من الدخول إلى البِيع ومن القُربان، وأمنع النصارى من ملابسته وكلامه، وأضيِّقُ عليه، ولا يزال مرفوضاً عندنا إلى أن يتوب، ويقلع عما كان عليه، وينتقل ويتصدق ببعض ماله على الفقراء والمساكين، مع لزوم الصوم والصلاة، فحينئذ نرجع إلى ما قال كتابنا وهو «إن لم تعفوا للخاطئين لم يغفر لكم خطاياكم» فنحل حرم الجاني، ونرجع إلى ما كنا عليه.

ثم إن أمير المؤمنين أمر الجاثليق بأن يأخذ القونة، وقال له: افعل بها ما تريد، وأمر له معها ببَدْرَةٍ دراهم، وقال له: أنفق ما تأخذه على قونتك. فلما خرج الجاثليق لبث قليلاً يتعجب منه ومن محبته لمعبوده وتعظيمه إياه، ثم قال: إن هذا الأمر عجيب. ثم أمر بإحضاري فأحضرت إليه، وأحضر السوط والحبال، وأمر بي فشددت مجرداً بين يديه وضربت مائة سوط، وأمر باعتقالي والتضييق عليَّ. ووجه فحمل جميع ما كان لي من رَحْلٍ وأثاث وكتب وما شاكل ذلك، وأمر بنقض منازلي إلى الماء.

وأقمت في داخل داره معتقلاً ستة أشهر في أسوأ ما يكون من الحال، حتى صرت رحمةً لمن رآني. وكان أيضاً في كل يسير من الأيام يوجِّه يضربني، ويجدد لي العذاب. فلم أزل على ما شرحته إلى أن اعتلَّ أمير المؤمنين، وذلك في اليوم الخامس من الشهر الرابع من يوم حبسي، وكانت علتهُ صعبةً جداً، فأُقعِدَ ولم تمكنه الحركة، وأُيِسَ منه وأيس هو أيضاً من نفسه. ومع ذلك، فإن أعدائي الأطباء عنده ليلاً ونهاراً، ولا يزايلونه ساعة واحدة، وهم يعالجونه ويداوونه، ويسألونه في كل وقت في أمري، ويقولون له: «لو أراحنا مولانا أمير المؤمنين من ذلك الزنديق الملحد لأراح منه الدنيا، وانكشف عن الدين منه محنة عظيمة».

فلما طالت مسألتهم له في أمري، وكثُرَ ذكرهم لي بين يديه بكل سوء، قال لهم: فما الذي يسرُّكم أن أفعل به؟ قالوا: تريح العالم منه، وكان مع ذلك، كل من سأل فيَّ أمري، وتشفَّع فيَّ من أصدقائي، يقول بختيشوع: «يا أمير المؤمنين، هذا بعض تلاميذه وهو يعتقد اعتقاده»، فيقل المعين لي ويكثر المحرك عليَّ، وأيست من الحياة، فقال لهم أمير المؤمنين، وقد لجُّوا عليه في السؤال: فإني أقتله في غد يومنا هذا وأريحكم منه. فسُرَّ بذلك الجماعة، وانصرفوا على ما يحبون.

فجاءني بعض الخدم، وقال لي: إنه جرى في أمرك العيش كذا وكذا، فسألت اللهَ عز وجل التفضل بما لم تزل أياديه إليَّ بأمثاله، مع ما أنا فيه من كثرة الاهتمام، وشغل القلب مما أخاف نزوله بي في غد بغير جرم أستوجبه، ولا جناية جنيتها، بل بحيلة من احتال عليَّ وطاعتي من اغتالني. وقلت: اللهم إنك عالمٌ براءتي، فأنت أولى بنصرتي. وطال بي الفكر إلى أن حملني النوم، فإذا بهاتف يحركني، ويقول لي: «قم، فاحمد الله، وأثن عليه؛ فقد خلَّصك من أيدي أعدائك، وجعل عافيةَ أمير المؤمنين على يديك فطِبْ نفساً» فانتبهت مرعوباً، ثم قلت: كلما كثر ذكره في اليقظة لم تنكر رؤيته عند النوم. فلم أزل أحمد الله وأثني عليه، إلى أن جاء وجه الصبح، فجاءني الخادم ففتح عليَّ الباب، ولم يكن وقته الذي كان يجيئني فيه، فقلت: هذا وقت منكر، جاءني ما وُعِدْتُ به البارحة. وقد جاء وقت رضاء أعدائي وشماتتهم بي، واستعنت بالله.

فما جلس الخادم إلا هنيهة، إذ جاء غلامه ومعه مزين، ثم قال: تقدم يا مبارك ليؤخذ من شعرك. فتقدمت فأخذ من شعري ثم مضى بي إلى الحمام، فأمر بغسلي وتنظيفي والقيام عَليَّ بالطيب، كما أمره مولاي أمير المؤمنين. ثم خرجت من الحمام، فطرح عليَّ ثياباً فاخرةً، وردَّني إلى مقصورته إلى أن حضر سائر الأطباء عند أمير المؤمنين، وأخذ كل واحد منهم موضعه، فدعاني أمير المؤمنين، وقال: هاتوا حُنيناً، فلم تشك الجماعة أنه إنما دعاني لقتلي، فأدخلت إليه فنظر إليَّ، ولم يزل يدنيني إلى أن أجلسني بين يديه، وقال لي: قد غفرت لك ذنبك، وأجبت السائل فيك، فاحمد الله على حياتك، وأشِرْ عليَّ بما ترى، فقد طالت علَّتي. فأخذت مجسته، وأشرت بأخذ خيار شنبر منقى من قصبه وترنجبين؛ لأنه شكا اعتقالاً مع ما كان يوجبه الصورة من استعمال هذا الدواء. فقال الأطباء الأعداء: نعوذ بالله يا أمير المؤمنين من استعمال هذا

الدواء إذ كان له غائلة ردية. فقال لهم: أمسكوا، فقد أمرت أن آخذ ما يصفه لي، ثم إنه أمر بإصلاحه، فأصلح وأخذه لوقته. ثم قال لي: يا حنين، اجعلني من كل ما فعلته بك في حلٍّ فشفيعك إليَّ قوي، فقلت له: مولاي أمير المؤمنين في حلٍّ من دمي، فكيف وقد مَنّ عليَّ بالحياة؟!. ثم قال: تسمع الجماعة ما أقوله: فنصتوا إليه، فقال: اعلموا أنكم انصرفتم البارحة مساء على أني أبكِّرُ أقتل حنيناً كما ضمنت لكم، فلم أزل أقلق إلى نصف من الليل متوجعاً، فلما كان ذلك الوقت أغفيت، فرأيت كأني جالس في موضع ضيق وأنتم معشر الأطباء بعيدون عني بعداً كثيراً مع سائر خدمي وحاشيتي، وأنا أقول لكم: ويحكم ما تنظرون إليَّ في أي موضع أنا هذا يصلح لمثلي، وأنتم سكوت لا تجيبوني عما أخاطبكم به. فإذا أنا كذلك حتى أشرق عليَّ في ذلك الموضع ضياء عظيم مهول، حتى رعبت منه. وإذا أنا برجل قد وافى، جميل الوجه، ومعه آخر خلفه عليه ثياب حسنة، فقال: السلام عليك. فرددت عليه. فقال لي: تعرفني؟ فقلت: لا، فقال: أنا المسيح، فقلقت وتزعزعت، وقلت: من هذا الذي معك؟ فقال: حنين بن إسحق. فقلت: أعذرني، فلست أقدر أن أقوم أصافحك، فقال: اعف عن حنين، واغفر ذنبه، فقد غفر الله له. واقبل ما يشير به عليك، فإنك تبرأ من علتك». فانتبهت وأنا مغموم بما جرى على حنين مني، ومفكر في قوة شفيعه إليَّ، وإن حقه الآن علي واجب، فانصرفوا ليلزمني، كما أمرت، وليحمل إليَّ كل واحد منكم عشرة آلاف درهم لتكون ديةَ من سأل في قتله. وهذا المال يلزم من حضر المجلس البارحة وسأل في قتله، ومن لم يكن حاضراً فلا شيء عليه. ومن لم يحمل ما أمرت بحمله من هذا المال لأضربن عنقه. ثم قال لي: اجلس أنت والزم رتبتك. وخرج الجماعة، فحمل كل واحد منهم عشرة آلاف درهم. فلما اجتمع سائر ما حملوه أمر بأن يضاف إليه

مثله من خزانته، فكان زائداً عن مائتي ألف درهم، وأن يسلم إليَّ، ففعل ذلك. فلما كان آخر النهار وقد أقامه الدواء ثلاثة مجالس أحسَّ بصلاح، وخفَّ ما كان يجد. فقال: يا حنين، أبشر بكل ما تحب. فقد عظمت رتبتك عندي، وزادت طبقتك أضعاف ما كنت عليه عندي، فسأعوضك أضعاف ما كان لك، وأُحْوِجُ أعداءك إليك، وأرفعك على سائر أهل صناعتك.

ثم إنه أمر بإصلاح ثلاث دور من دوره التي لم أسكن قط منذ نشأت في مثلها، ولا رأيت لأحد من أهل صناعتي مثلها. وحمل إليها سائر ما كنت محتاجاً من الأواني والفرش والآلة والكتب وما يشاكل ذلك، بعد أن أشهد لي بالدور، وتوثق لي بشهادات العدول؛ لأنها كانت خطيرةً في قيمتها، لأنها تُقوَّم بألوف دنانير، فلمحبته لي، وميله إليَّ، أحب أن تكون لي ولعقبي ولا تكون عليَّ حجة لمعترض. فلما فرغ مما أمر به من الحمل إلى الدور، وجميع ما ذكر وتعليقها بأنواع الستور، ولم يبق غير المضي إليها، أمر بحمل المال الضعف الكثير بين يدي، وحملني على خمسة أرؤس من خيار بغلاته الخاصة بمواكبها. ووهب لي ثلاثة خدم روم، وأمر لي في كل شهر بخمسة عشر ألف درهم. وأطلق لي الفائت من رزقي في وقت حبسي، فكان شيئاً كثيراً. وحمل من جهة الخدم والحرم وسائر الحاشية والأهل ما لا يمكن أن يحصى من الأموال والخلع والإقطاع. وحصلت وظائفي التي كنت آخذها خارج الدار من سائر الناس، آخذها من داخل الدار، وصرت المقدَّمَ على سائر الأطباء من أعواني وغيرهم. وهذا تم لي لَمَّا لحقتني السعادة التامة، وهذا ما جرى عليَّ بعداوة الأشرار، كما قال جالينوس: «إن الأخيار من الناس قد ينتفعون بأعدائهم الأشرار».

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع (العربية والفارسية والتركية)

أبرار كريم الله:

- من هم التتار؟ ترجمة: رشيدة رحيم الصبروتي، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م.

إحسان عباس:

- ملامح يونانية في الأدب العربي. ط١، المؤسسة العربية والنشر، بيروت، ١٩٧٧م.

أحمد أمين:

- ضحى الإسلام، ط١٠، دار الكتب الجديدة، بيروت، بلا تاريخ.

أحمد دراج:

- المماليك والفرنج، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦١م.
- «الوثائق العربية المحفوظة في دور الأرشيف الأوروبية (مصر الإسلامية)»، بحث منشور ضمن: أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، ١٩٦٩م، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

أحمد عبدالكريم سليمان:

- تيمورلنك ودولة المماليك الجراكسة، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م.

أحمد مختار العبادي:

- قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام، دار النهضة، بيروت، ١٩٦٨م.

أرسطو طاليس:

- أجزاء الحيوان. ترجمة: يوحنا بن البطريق، حققه وشرح له وقدّمه: عبدالرحمن بدوي، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٨م.

- فن الشعر. (مع الترجمة العربية القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد). ترجمه عن اليونانية وشرحه وحقق نصوصه: عبدالرحمن بدوي، دار الثقافة، بيروت بلا تاريخ.
- كتاب أرسطو طاليس في الشعر. نقل أبي بشر متى بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي، حققه مع ترجمة حديثة ودراسة لتأثيره في البلاغة العربية: شكري محمد عياد، دار الكتاب العربي للطباعة، القاهرة، ١٩٨٧م.
- منطق أرسطو. حققه وقدم له: عبدالرحمن بدوي، دار الكتب، القاهرة، ١٩٨٤م.

آشتور. أ:
- التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى. ترجمة: عبدالهادي عبلة، ط١، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٥م.

ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم (ت ٦٨٨هـ/١٢٦٩م):
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥م.

ألدوميلي:
- العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي. نقله إلى العربية: عبدالحليم النجار، محمد يوسف موسى، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٢م.

ابن إياس، محمد بن أحمد (ت ٩٣٠هـ/١٥٢٣م):
- بدائع الزهور في وقائع الدهور. تحقيق: محمد مصطفى، ط٣، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٤م.

بارتولد، فاسيلي فلاديميروفتش:
- تاريخ الترك في آسيا الوسطى. ترجمة أحمد السعيد سليمان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٨م.

- **تركستان من الفتح العربي إلى الغزو المغولي**. نقله عن الروسية: صلاح الدين عثمان هاشم، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨١م.

بارتولد، ق:

- **تاريخ الحضارة الإسلامية**. ترجمة: حمزة طاهر، ط٤، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.

الباز العريني:

- **المماليك**. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٧م.

بروكلمان، كارل:

- **تاريخ الأدب العربي**، القسم السادس (١٠-١١). نقله إلى العربية: حسن محمود إسماعيل، الهيئة المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.

بور، آيلين:

- **نماذج بشرية من العصور الوسطى**. ترجمة: محمد توفيق حسين، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٧م.

بوزوث، كليفورد:

- **الأسر الحاكمة في الإسلام**. ترجمة: حسين علي اللبودي، ط١، مؤسسة الشراع، الكويت، ١٩٩٤م.

بيبرس المنصوري (ت ٧٢٥هـ/١٣٢٤م):

- **زبدة الفكرة**. مخطوط المتحف البريطاني رقم (٣٣٢٥).

البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد (ت ٤٤٠هـ/١٠٤٨م):

- **الصيدنة**. تحقيق: الحكيم محمد سعيد ورنا إحسان، مؤسسة همدرد الوطنية، كراتشي، باكستان، ١٩٧٣م.

- في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٩٥٨م.

ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤هـ/١٤٦م):

- حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور. تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٠م.

- المنهل الصافي والمستوفى على الوافي (١-٦). تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٦-١٩٩٠م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٦٣-١٩٧٢م.

التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (ت ٤١٤هـ/١٠٢٣م):

- المقابسات. حققه وقدم له: محمد توفيق حسين، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠م.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ/ ٧٧١م):

- الحيوان. تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٥م.

ابن جلجل، سليمان بن حسان (كان حياً في سنة ٣٧٧هـ/١٣٣٢م):

- طبقات الأطباء والحكماء. تحقيق: فؤاد سيد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

الجهشياري، محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ/٩٤٢م):

- الوزراء والكتاب. تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبدالحفيظ شلبي، ط١، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨م.

جورافسكي، أليكسي:

- **الإسلام والمسيحية**. ترجمة: خلف محمد الجراد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٦٦م.

ابن حبيب الحلبي، حسن بن عمر (ت ٧٧٩هـ/١٣٧٧م):

- **تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه**. تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦-١٩٨٦م.

ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٨م):

- **إنباء الغمر بأنباء أبناء العمر**. تحقيق: حسن حبشي، ط١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧١م.

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.

حسن أنوري:

- **اصطلاحات ديواني**، إيران، بلا تاريخ.

حكيم أمين عبدالسيد:

- **قيام دولة المماليك الثانية**، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

حسين مؤنس:

- **«سفارة بدرومارتيرد انجلاريا»**، ضمن كتاب: أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

الحلبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد (ت ق ٩هـ/ ق ١٥م):

- **التبيان في اصطلاح أهل الزمان**. مخطوط مكتبة الدولة ببرلين، رقم (٨٦٤١).

حنين بن إسحاق (ت ٢٦٠هـ/ ٨٧٣م):

- «**رسالة حنين بن إسحاق إلى علي بن يحيى في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم**»، ضمن كتاب عبدالرحمن بدوي: «دراسات ونصوص في الفلسفة والعلوم عند العرب»، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١م.
- **العشر مقالات في العين**. تحقيق: ماكس مايرهوف، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٨م.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت ٧٢٥هـ/ ١٣٢٢م):

- **الإدراك للسان الأتراك**. اسطنبول، ١٩٣١م.

الخالدي العمري، محمد بن لطف الله (ت ق ٩هـ/ ١٥م):

- **المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا** . مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم (٤٤٣٩).

الخزاعي التلمساني، أبو الحسن علي بن محمد (ت ٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م):

- **تخريج الدلالات السمعية**. تحقيق: أحمد محمد أبو سلامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٨١م.

ابن خلدون، ولي الدين عبدالرحمن (ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥م):

- **مقدمة ابن خلدون**. دار إحياء التراث، بيروت، بلا تاريخ.

ديل، شارل:

- **البندقية جمهورية أرستقراطية**. ترجمة: أحمد عزت عبدالكريم وتوفيق إسكندر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٩م.

دي بور، ت . ج:

- **تاريخ الفلسفة في الإسلام**. نقله إلى العربية: محمد عبدالهادي أبو ريده، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٨م.

رنسيمان، ستيفن:

- **تاريخ الحروب الصليبية**. ترجمة: السيد الباز العريني، ط٢، مكان النشر غير مذكور، ١٩٩٣م.

سامي. ش:

- **قاموس تركي**: (كافة لغات تركية آيلة تركيدة مستعمل كلمات واصطلاحات عربية وفارسية وأجنبية يي أوك رق لسانمزك مكمل لغت كتابيدر). معارف نظارت، اسطنبول، ١٣١٧هـ.

السباعي، محمد:

- **عطا ملك الجويني وكتابه جهان كشا**، ط١، دار الزهراء للنشر، القاهرة، ١٩٩١م.

السبكي، تاج الدين عبدالوهاب (ت ٧٧١هـ/ ١٣٦٩م):

- **معيد النعم ومبيد النقم**، ط١، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٣م.

ستيبتشفيتش، ألكسندر:

- **تاريخ الكتاب**. ترجمة: محمد الأرناؤوط، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٩٣م.

السخاوي، شمس الدين عبدالرحمن (ت ٩٠٢هـ/١٤٩٦م):

- **التبر المسبوك في ذيل السلوك**. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بلا تاريخ.
- **الذيل على رفع الإصر**. تحقيق: جودة هلال ومحمد محمود صبح، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بلا تاريخ.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**. مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٥هـ.
- **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**. تحقيق: بشار عواد وعصام الحرستاني وأحمد الخطيمي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٥م.

سعيد عبدالفتاح عاشور:

- **الحركة الصليبية**، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨م.
- **مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك**، دار النهضة، بيروت، بلا تاريخ.

سمير الدروبي:

- **«من جهود المستشرقين في دراسة الأدب الإداري عند العرب ونشره»**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٥٠، السنة العشرون، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

ابن سنان الخفاجي، عبدالله بن محمد (ت ٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م):

- **سر الفصاحة**. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م):

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٤م.
- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٧م.

شاخت وبوزورث:

- **تراث الإسلام**. ترجمة: حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٨م.

شافع بن علي الكناني (ت ٧٣٠هـ/ ١٣٣٠م):

- **حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية**. تحقيق: عبدالعزيز الخويطر، ط٢، الرياض، ١٩٨٩م.
- **الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور**. مخطوط مكتبة البودليان، مجموعة مارش رقم (٤٢٤).

ابن شاهين، غرس الدين خليل (ت ٨٧٣هـ/١٤٦٨م):

- **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك.** المطبعة الجمهورية، باريس، ١٨٩٤م.

ابن شداد، عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم (ت ٦٨٤هـ/١٢٨٠م):

- **تاريخ الملك الظاهر.** تحقيق: أحمد حطيط، فرانز شتاينر بفيسبادن، ١٩٨٣م.

الشيباني، أحمد بن أبي الفتح (ت ٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م):

- **رسالة رصف الفريد في وصف البريد**، دراسة وتحقيق: سمير الدروبي، دار البشير، عمان، ٢٠٠٢م.

شيخ الربوة الدمشقي، محمد بن أبي طالب الأنصاري (ت ٧٢٧هـ/١٣٢٦م):

- **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر.** طبعة بالأوفست، مكتبة المثنى، بغداد، بلا تاريخ.

صاعد الأندلسي (ت ٤٦٢هـ/١٠٧٠م):

- **طبقات الأمم.** تحقيق: حياة بوعلوان، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥م.

صبحي لبيب:

- **«التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى»**، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٩٥٢م.
- **«الفندق ظاهرة سياسية اقتصادية قانونية»**، نشر ضمن كتاب: مصر وعالم البحر المتوسط، إعداد وتقديم: رؤوف عباس، ط١، دار الفكر للدراسات، القاهرة، باريس، ١٩٨٦م.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت ٦٧٣هـ/١٣٦٧م):

- **أعيان العصر وأعوان النصر**، مكتبة السليمانية، مجموعة عاطف أفندي رقم

(١٨٠٩)، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية، فرانكفورت، ١٩٩٠م.

- **الغيث المسجم في شرح لامية العجم**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

- **نَكت الهميان في نُكَت العميان**. وقف على طبعه: أحمد زكي، المطبعة الجمالية، القاهرة، ١٩١١م.

- **الوافي بالوفيات**. تحقيق: هلموت ريتر وآخرين، فرانز شتاير بفيسبادن، ١٩٦١-١٩٩٦م.

الصيرفي، علي بن داود (ت ٨٧٩هـ/ ١٤٧٤م):

- **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**. تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٣م.

طافور:

- **رحلة طافور في عالم القرن الخامس عشر الميلادي**. ترجمة وتقديم: حسن حبشي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.

طه حسين:

- **من حديث الشعر والنثر**. ط١، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م. عبد الباسط، زين الدين عبدالباسط الغرسي (ت ٩٢٠هـ/ ١٥١٤م):

- **نيل الأمل في ذيل الدول**. مخطوط البودليان باكسفورد رقم (٢٨٥)، (٦١٠).

ابن عبدالظاهر، محيي الدين عبدالله (ت ٦٩٢هـ/١٢٩٢م):

- **تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور**. تحقيق: مراد كامل، ط١، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، ١٩٦١م.

- **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر**. تحقيق: عبدالعزيز الخويطر، ط١، الرياض، ١٩٧٦م.

عبد الكريم خليفة:

- **اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث**، ط١ . منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ١٩٨٧م.

عبد المنعم ماجد:

- **العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى**. بيروت، ١٩٦٦م.
- **نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر**. ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م

ابن عربشاه، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ٨٥٤هـ/١٤٥٠م):

- **عجائب المقدور في نوائب تيمور**. تحقيق: أحمد فايز الحمصي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

عفاف صبرة:

- **العلاقات بين الشرق والغرب**. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣م.

علي السيد علي:

- **القدس في العصر المملوكي**. ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، باريس، ١٩٨٦م.

العليمي، مجير الدين عبدالرحمن بن محمد (ت ٩٢٨هـ/١٥٢١م):

- **الأنيس الجليل بتاريخ القدس والخليل**. مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٧٣م.

العمري، أحمد بن يحيى (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٩م):

- **التعريف بالمصطلح الشريف**. دراسة وتحقيق: سمير الدروبي، جامعة مؤتة، الأردن، ١٩٩٢م.
- **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**. مخطوط أحمد الثالث، طوبقا بوسراي، رقم (٢/٢٧٩٧) و(٣/٢٧٩٧).

العيني، بدر الدين محمود (ت ٨٤٩هـ/١٤٥١م):

- **السيف المهند في سيرة الملك المؤيد**. تحقيق: فهيم محمد شلتوت، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦-١٩٦٧م.
- **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان** (حوادث وتراجم ٨١٥هـ - ٨٢٤هـ). تحقيق: عبدالرزاق القرموط، مطبعة علاء، القاهرة، ١٩٨٥م.
- **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان** (حوادث وتراجم ٨٢٤هـ - ٨٥٠هـ). تحقيق: عبدالزاق القرموط، ط١، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٩م.

غوتاس، ديمتري:

- **الفكر اليوناني والثقافة العربية**. ترجمة: نقولا زيادة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٣م.

الغوري، الأشرف قانصوه (ت ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م):

- **مجالس السلطان الغوري**. تحقيق: عبدالوهاب عزام، ط١، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤١م.

الفاسي، محمد بن أحمد الحسني (ت ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م):

- **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، ط١، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٩م.

ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم (ت ٨٠٧هـ/١٤٠٤م):

- **تاريخ ابن الفرات**. عني بتحرير نصه: قسطنطين زريق، تاريخ ومكان النشر غير مذكورين.

الفردوسي، أبو القاسم منصور (ت ٤١٦هـ/١٠٢٥م):

- **الشاهنامة**. ترجمة الفتح بن علي البنداري. تحقيق: عبدالوهاب عزام، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م.

فريدون بيك، محمد (ت ٩٩١هـ/١٥٨٣م):

- **مجموعة منشئات السلاطين**. القسطنطينية، ١٢٦٤هـ.

ابن أبي الفضائل، المفضل (ت ٧٥٩هـ/١٣٥٨م):

- **النهج السديد والدر الفريد فيما يتعلق بعد تاريخ ابن العميد**. تحقيق: E. Blochet، باريس، ١٩١٩-١٩٢٩م.

فهمي جدعان:

- **«هوميروس عند العرب»**، طبعت المقالة ضمن كتابه: «نظرية التراث ودراسات عربية وإسلامية أخرى»، دار الشروق، عمان، ١٩٨٥م.

قاسم عبده قاسم:

- **اليهود في مصر من الفتح العربي حتى الغزو العثماني**. ط١، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، باريس، ١٩٨٧م.

ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد (ت ٨٥١هـ/١٤٤٨م):

- **تاريخ ابن قاضي شهبة**. تحقيق: عدنان درويش، ط١، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، ١٩٩٤م.

القفطي، علي بن يوسف (ت ٦٦٤هـ/١٢٤٨م):

- **تأريخ الحكماء**، مكتبة المثنى، بغداد، مؤسسة الخانجي بمصر، بلا تاريخ.

القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م):

- صبح الأعشى في صناعة الإنشا. مصورة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة عن الطبعة الأميرية، بلا تاريخ.

القلقشندي، نجم الدين (ت بعد ٨٤٦هـ/١٤٢٢م، وهو ابن صاحب «صبح الأعشى»):

- **قلائد الجمان في مصطلح الزمان**. مخطوط المتحف البريطاني رقم (١٠٢٠).

الكاشغري، محمود بن الحسين (ت في النصف الثاني من ق هـ/١١م):

- **ديوان لغات الترك**. دار الخلافة العلية، ١٣٣٣هـ.

- **ديوان لغات الترك**. مكتبة الفاتح، مخطوط رقم (٤١٨٩).

كاهن، كلود:

- **الشرق والغرب زمن الحروب الصليبية**. ترجمة: أحمد الشيخ، ط١، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م):

- **البداية والنهاية**. ط٢، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٤م.

الكندي، يعقوب بن إسحق (ت ٢٥٦هـ/٧٧٢م):

- **في الصناعة العظمى**. حققه: عزمي طه السيد، دار الشباب، قبرص، ١٩٨٧م.

مؤلف مجهول (القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي):

- **مائة وثيقة**. مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم (٤٤٤٠).

ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ/ ٨٨٨م):

- **السنن**. حققه: محمد فؤاد عبدالباقي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٢م.

محمود إبراهيم:

- **أبو حيان التوحيدي في قضايا الإنسان واللغة والعلوم**. الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥م.

المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين (ت ٣٤٥هـ/٩٥٦م):

- **التنبيه والإشراف**. دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨١م.

المقريزي، أحمد بن علي (ت ٨٤٥هـ/١٤٤١م):

- **إغاثة الأمة بكشف الغمة**. نشر: محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال، ط١، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٠م.

- **الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام**. الطبعة الأوربية.

- **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة**. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٥م.

- **الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك**. تحقيق: جمال الدين الشيال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٥م.

- **السلوك لمعرفة دول الملوك**. تصحيح: محمد مصطفى زيادة، ط٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٦م.

- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروفة بالخطط المقريزية**. طبعة جديدة بالأوفست، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/١٣١١م):

- **لسان العرب**. دار صادر، بيروت، بلا تاريخ.

موسى يونان مراد:

- **حركة الترجمة والنقل في العصر العباسي**، بيروت، ١٩٧٣م.

النديم، محمد بن أبي يعقوب (ت ٣٨٠هـ/٩٩٠م):

- **الفهرست**، تحقيق: رضا تجدد، بيروت، بلا تاريخ.

النعيمي، عبدالقادر (ت ٩٢٧هـ/١٥٢٠م):

- **الدارس في تاريخ المدارس**. تحقيق: جعفر الحسني، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٤٨م.

النويري، أحمد بن عبدالوهاب (ت ٧٣٣هـ/١٣٣٢م):

- **نهاية الأرب في فنون الأدب**. مصورة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، عن طبعة دار الكتب المصرية، بلا تاريخ.

النويري، محمد بن القاسم (ت ٧٧٥هـ/١٣٧٣م):

- **الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في وقعة الإسكندرية**. تحقيق: عزيز سوريال عطية، ط١، حيدر أباد الدكن، الهند، ١٩٧٣م.

هاف، توبي. أ:

- فجر العلم الحديث: الإسلام - الصين - الغرب. ترجمة: أحمد محمود صبحي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧م.

هايد، ف:

- تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى. عرّبه عن الترجمة الفرنسية: أحمد محمد رضا، ط١، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٩٤م.

الهمذاني، رشيد الدين فضل الله (ت ٧١٨هـ/١٣١٨م):

- جامع التواريخ (تاريخ المغول). ترجمة: محمد صادق نشأت ومحمد موسى هنداوي وفؤاد عبدالمعطي الصياد، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، بلا تاريخ.

ابن واصل الحموي، جمال الدين محمد بن سالم (ت ٦٦٧هـ/ ١٢١٧م):

- مفرج الكروب في أخبار بني أيوب. تحقيق: جمال الدين الشيال وحسنين محمد ربيع، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٥٣-١٩٧٧م.

ابن وحشية، أبو بكر أحمد بن علي (كان حياً سنة ٢٤١هـ/ ٨٥٥م):

- الفلاحة النبطية. تحقيق: توفيق فهد، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٣م.

وديعة طه نجم:

- منقولات الجاحظ عن أرسطو في كتاب الحيوان. ط١، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٩٨٥م.

وليم وهبة بباوي (محرر):

- دائرة المعارف الكتابية. ط١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٠م.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية (اللغات الأوروبية)

Al-Droubi, Samir, **A Critical Edition of and study on Ibn Fadl Allah's manual of Secretary Ship "Al Tarif Bi 'l Mustala Al- Sharif'**, (Mu'tah University, 1992)

Amari, M; **I diplomi del R Archivio Fiorention**, (Firenze, 1863).

Atiya, A.S; **Egypt and Aragon** (Lepzig, 1938).

Brown, E.g; **A Literary History of Persia**, Volume III, The Tatar Dominion (1265-1502), (Cambridge, 1964).

Cahen, Cl; **La Chronique de Kirtay et Les Francs de Syrie**, in journal Asiatique, Janvier - Mars 1937.

Clauson, S. G; **Turkish and Mongolian Studies**, (London, 1962).

Ernst, H; **Die Mamlukischen Sultansurkunden des Sinai -Klosters**, (Wiesbaden, 1960).

Frescobaldi, Gucci and Sigoli; **Visit To The Holy Places**, (Jerusalem, 1948).

Goitein, S.D., A. **Mediterranean Society** (Brekeley and Los Angeles, 1967-1988).

Harrf, A. V; **The Pilgrimage of A. V. Harff 1496- 1499**, ed. By M. Letts (London, 1464).

Houtsma, M.TH; **Ein Turkisch-Arabisches Glossar**, (Leiden,1894).

Latrie, M; **"Traite des Paix et de Commerce"**, in Document Diveres. Ed. H. Plum Imperium (Paris, 1865) pp. 72-94.

Levtzion, N. "**Mamluk Egypt and Takrur (West Africa)**, in M. Sharon (ed), Studies in Islamic History and Civilization in honour of Professor David Ayalon (Leiden, 1986), pp.183- 207

Linares; **Los Documentos Arabes Diplomaticos Del Archivo De La Corona De Aragon**, (Madrid, 1940).

Risani, N, **Documenti E. Firmani**, (Gerusalemme, 1931).

Suriano, F.F, **Treatise on The Holy Land** (Jerusalem, 1949).

Thenaud, De. Jean; **Le Voyage D' Outremer**, (Paris, 1884).

Wansbrough. J; "**Venice And Florence In The Mamluk Commercial Privileges**" Bulletin of the School of

Zajaczkowski, **Bulgat Al- Mustaq Fi Lugat At- Turk Wa- L- Qifzaq**, (Warszawa, 1958).

فهارس الكتاب

أولاً: فهرست الأعلام والأمم والطوائف والجماعات

(ن)

ثانياً: فهرست الكتب والرسائل والمقالات

ثالثاً: فهرست المواقع والبلدان

(ت)

(ث)

رابعاً: فهرست المصطلحات والألقاب الدينية والعسكرية والعلمية

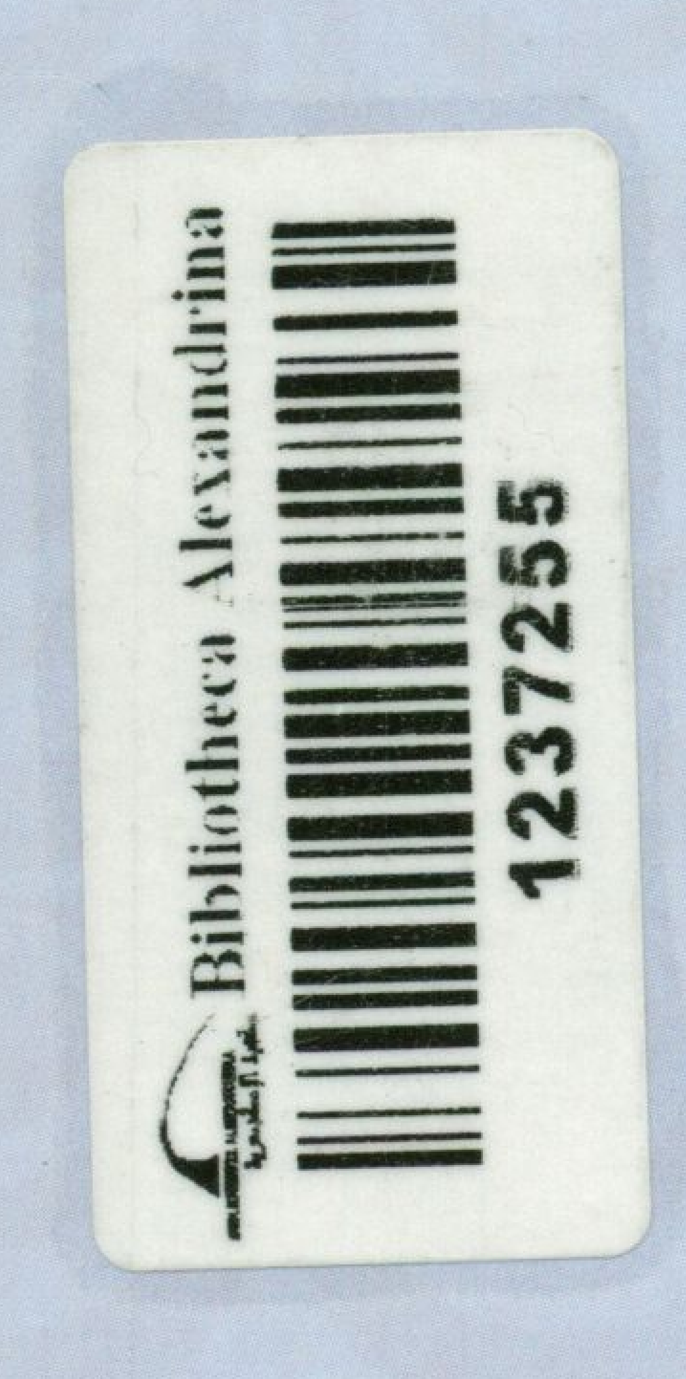
(غ)

(ك)

(ل)



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية



ردمك: ٩٩٦٠-٨٩٠-٧٥-٩